

لقد معروفة

١٥

بَيْنَ  
الْمَلِكَيْنِ وَالْبَيْعَةِ وَالْمَجَازِ الْعَقْلِيَّ  
عَرْضٌ وَتَحْلِيلٌ وَمَوَازَنَةٌ

تأليف

الدكتور

بسيوني محمد الفهم فنيو

استاذ النقد والبلاغة المساعد  
في كلية اللغة العربية  
جامعة الأزهر - القاهرة

الطبعة الاولى

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

مطبعة الحسين الإسلامية  
٢٥ حارة المدرسة خلف الجامع الأزهر  
ت : ٥١٠٦٧٢٤

210

THE UNIVERSITY OF CHICAGO  
LIBRARY

THE UNIVERSITY OF CHICAGO  
LIBRARY

THE UNIVERSITY OF CHICAGO  
LIBRARY

THE UNIVERSITY OF CHICAGO  
LIBRARY

THE UNIVERSITY OF CHICAGO  
LIBRARY

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين ، نحمده تبارك وتعالى حمد الشاكرين ،  
ونؤمِّن به ونتوكل عليه ، ونعوذ به عز وجل من شرور أنفسنا ومن سيئات  
أعمالنا ، فإنه من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ،  
ولا حول ولا قوة إلا بالله .. ونصلي ونسلم على خير خلقه سيدنا ونبيِّنا  
محَمَّد ﷺ ونشهد أنه قد بلغ الرسالة وأدى الأمانة وجاهد في الله حق  
جهاده .

وبعد ..

فقد وقفت أمام هذه الفنون البلاغية الثلاثة : الاستعارة المكنية  
والاستعارة التبعية والمجاز العقلي ، أنظر وأعيد النظر فيما كتبه  
البلاغيون ، وفي طريقة تشخيصهم المعنى وتحديدهم التصوير في كل  
لِون منها ، وأقرأ شواهدا في القرآن الكريم وفي الحديث النبوي ،  
وفي الشعر والنثر الجيد ، وبعد نظر طال ، وقراءة امتدت رأيت أن  
ما ذكره البلاغيون يحتاج إلى دراسة جادة ، توضح آراء العلماء في  
تحديد مفاهيم هذه الألوان ، وتوازن بينها ، وتبرز ما بين هذه الألوان  
البلاغية من فروق .

فعمدت العزم على أن أنهض بهذه الدراسة ، وكما أمر ربنا عز وجل  
فقال : « فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ » توكلت عليه واستعنت به ،  
فشمريت عن سواعد الجد ، وقمت بإعداد هذه الدراسة حتى خرجت على  
ما خرجت عليه .. ويمكن إيجاز ما تضمنته فيما يلي :

١ - تجلية آراء العلماء فى تحديد مفهوم الاستعارة المكنية ، وبيان طرقهم فى تشخيص المعنى وتحديد التصوير فيها ، والموازنة بين هذه الآراء ، وقد تبين لى أن ما ذكره الإمام عبد القاهر يعد أصلاً لكل هذه الآراء فهى مستمدة مما كتبه موضحاً به ضربى الاستعارة : « جعلك الشئ الشئ ليس به ، وجعلك للشئ الشئ ليس له » فأثبت ذلك ، وبيّن ما فى كلام عبد القاهر مما يعد أصلاً لتلك الآراء .

٢ - تجلية معنى الاستعارة التبعية ، وإبراز ما علل به السكاكى والخطيب وجه كونها تبعية فى الأفعال والمشتقات ، وما أحدثه هذا التعليل من مناقشات جرت بين الشراح وأصحاب الحواشى ، وقد أظهرت أن ما ذكره الإمام عبد القاهر فى إيضاحه الفرق بين استعارة الاسم واستعارة الفعل فيه شفاء ، ويغنى عن هذا التعليل الذى ذكره السكاكى وتبعه فيه الخطيب ، وكان سبباً فى تلك المناقشات الطويلة التى لا نرى لها ثمرة .

٣ - تجلية الخلاف بين رأى السكاكى ورأى الخطيب فى بيان متعلقات معانى الحروف التى تجرى فيها الاستعارة التبعية فى الحرف ، والموازنة بين هذين الرايين ، وإظهار ما يتلاءم منهما مع المعنى وطبيعة التصوير فى تلك الاستعارة .

٤ - الموازنة بين آراء العلماء فى تحديدهم مفهوم المجاز العقلى ، وتحليل مسأله ، وتجلية ما ذكره الإمام عبد القاهر ولم يتضح لكثير من البلاغيين فحملوه على غير ما يريد .

٥ - الموازنة بين هذه الفنون الثلاثة : « المكنية والتبعية والمجاز العقلى » وإبراز طبيعة الدلالة فى كل لون منها ، وإيضاح أنه لا يتأتى أن تكون لونا واحداً كما يريد السكاكى رحمه الله ، ولا يتأتى أن يرد



المجاز العقلى إلى المجازات اللغوية المركبة كما نبه العلوى رحمه الله ،  
فكل لون من ألوان المجاز له سمة خاصة ، وله خصوصية ينفرد بها .

٦ - مناقشة ما صرح به الزمخشري رحمه الله من جواز اجتماع  
الاستعارتين التبعية والمكنية ، وبيان السبب الذى دعاه إلى هذه الإجازة ،  
ثم إيضاح أن ما صرح به لا يثبت ، وأن السبب الذى دعاه إلى تلك  
الإجازة لا يوجب تحقيقه اجتماع الاستعارتين ، فهو «حق بدون هذا»  
الاجتماع والقول به .

وقد اجتهد البلاغيون وجدوا فى التماس وجه لما صرح به  
الزمخشري ، فذكروا أن الاستعارة المكنية يجوز انفكاكها عن الاستعارة  
التخييلية ، ويصح أن تكون قرينة المكنية استعارة تصريحية ، وهم بهذا  
يحاولون إقامة وجه ينهض به كلام الزمخشري ، وقد أوضحت أن كلام  
الزمخشري فى هذا الشأن لا يثبت ، وأن ما ذكره البلاغيون مجرد  
«محاولات لا تقنع» .

٧ - بيان الفروق بين صور الاستعارة المكنية التى يضاف فيها لازم  
المشبه به المسكوت عنه إلى المشبه « المستعار له » وبين التشبيه الذى  
يضاف فيه المشبه به إلى المشبه ، ثم تجلية الفروق بين صور المكنية هذه  
وصور التصريحية التى تكون كذلك ، أى : يقع فيها المستعار مضافاً ،  
كاستعارة « العقود » فى قولهم : « عقود المزن » لقطرات الماء ، واستعارة  
« الأنف » فى قولهم : « أنف الليل » لأوله .

٨ - مناقشة ما صرح به البلاغيون من جواز حمل التعبير الواحد  
على أكثر من لون من ألوان المجاز ، وبيان أن ذلك غير ثابت إلا فى  
الأمثلة التى يفترضونها ، أما التعبيرات الجيدة والأساليب الرفيعة فإن  
المعنى الذى يبرز فى سياقها ويكون موضع الاهتمام والتركيز ، يقتضى  
أن يحمل التعبير الواحد ، الوارد فى هذا السياق ، على لون معين من

الوان المجاز ، ولا يحتمل غيره من الوان المجاز الاخرى لتجافى حاصل التعبير على تلك الالوان مع المعنى الذى ابرزه السياق ، إذ لكل لون مجازى خصوصية ينفرد بها لا توجد فى غيره من الوان آخر .

هذه إشارة «وجزة لما تضمنه الكتاب ، فاسأل الله عز وجل أن ينفع به ، وأن يجزينا خير الجزاء ، وأن يهيىء لنا من أمرنا رشدا ، وأن يحفظنا من الزلل ، ويقينا فساد الرأى ، ويهدينا سواء السبيل ، فإنه من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادى له ، نسأله الهدى والتقى إنه خير مسئول ، وهو نعم المولى ونعم النصير ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

\* \* \*

السيى بالهرم فى :

٢ من شعبان سنة ١٤١٣ هـ

٢٥ من يناير سنة ١٩٩٣ م

المؤلف

بسمونى عبد الفتاح فزوه

الاستاذ المساعد فى جامعة الأزهر

## الفصل الأول

### الاستعارة المكنية

اختلفت آراء العلماء فى تحديد التصوير وتشخيص المعنى فى الاستعارة المكنية فى نحو قول أبى ذؤيب الهذلى :

وإذا المنية أنشبت أظفارها

الفيت كل تميمة لا تنفع

فيرى العلامة الزمخشري رحمه الله أنها : المستعار المحذوف المرموز إليه بشيء من لوازمه ، فيقال فى تصوير الاستعارة وتشخيص معناها فى البيت المذكور : المقصود استعارة « السبع » للمنية كاستعارة لفظ « الأسد » للرجل الشجاع فى قولهم : كلمت أسداً ، ولكنه لم يصـرّح بذكر المستعار وهو السبع ، بل اقتصر على ذكر لازمه « الأظفار » لينتقل منه إلى المقصود ، كما هو الشأن فى الكناية أن يوصل إلى المعنى المراد عن طريق اللوازم ، ولذا سميت هذه الاستعارة استعارة مكنية .

فالمستعار فيها لفظ « السبع » المسكوت عنه ، والمستعار منه « الحيوان المفترس » والمستعار له « المنية » وقد رمز للمستعار بشيء من لوازمه وهو « الأظفار » لتنبه تلك الرمزة على مكانه .

يقول الزمخشري رحمه الله فى تجليته للاستعارة فى الآية الكريمة : « الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه » البقرة ٢٧ . « النقض : الفسخ وفك التركيب ، فإن قلت : من أين ساع استعمال النقض فى إبطال العهد ؟ قلت : من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين ؛ ومنه قول ابن التيهان فىبيعة

العقبة : « يارسول الله إن بيننا وبين القوم حبالا ونحن قاطعوها ، فنخشى إن الله عز وجل أعزك وأظهرك أن ترجع إلى قومك » وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها أن يكتسوا عن ذكر الشيء المستعار ، ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه ، فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه ، ونحوه قولك : شجاع يفترس أقرانه ، وعالم يغترف منه الناس ، وإذا تزوجت امرأة فاستوثرها ، لم تقل هذا إلا وقد نبهت على الشجاع والعالم بأنهما أسد وبحر ، وعلى المرأة بأنها فراش » (١) .

فهذه اللوازم التي رمز بها للمستعار المسكوت عنه ، قد نبهت على مكانه ، إذ المراد : استعارة « الأسد » للشجاع ، و « البحر » للعالم ، و « الفراش » للمرأة ، و « الحبل » للعهد في الآية الكريمة ، فسكت عن ذكر الألفاظ المستعارة وبرز إليها بذكر شيء من روادفها ، وهي على الترتيب المذكور : « يفترس .. ويغترف .. واستوثر .. وينقضون » فتلك لوازم الألفاظ المستعارة تنبيه عليها ، وتدل على موضع الاستعارة (٢) .

وقد شاع بين الناس وردد أصحاب الحواشي وشرح التلخيص أن هذا الرأي الذي رآه الزمخشري وشرحه في كشافه هو رأي السلف والقدماء

(١) الكشاف ٢٦٨/١ .. ونلاحظ أن الزمخشري رحمه الله يرى في الآية استعارتين ، تبعية في « ينقضون » حيث استعير النقص للإبطال ومكنية في استعارة الحبل للعهد ، وسياقته يبين أنه لا يتأتى إلا اعتبار إحدى الاستعارتين دون الأخرى .

(٢) « استوثر » : من لوازم المستعار وهو « الفراش » فالوشير : الفراش الوطىء ، يقال : استوثر الفراش أى : وطاه ومهده .. انظر لمعان العرب مادة « وثر » :

ورأى الجمهور ، ولم نر من القدماء من وضع هذا وحده ، إن الذى بينه هو الزمخشري ، فهو صاحب هذا رأى ، ولعل مراد الشراح وأصحاب الحواشى أن هذا الذى فهمه صاحب الكشاف وأدركه وبينه ، إنما هو مستند من إشارات السلف والقدماء ، فهو رأيهم على هذا المعنى .. ولعلهم يقصدون أيضا أنهم أى : «الشراح وأصحاب الحواشى» يرون هذا الرأى الذى رآه الزمخشري ، فيصبح بذلك رأيا للجمهور ، إن صح تسمية الشراح وأصحاب الحواشى جمهورا (٣) .

ويرى الساكنى رحمه الله أنها : لفظ المشبه المستعار للمشبه به بعد دخوله فى جنسه وادعاء أنهما شئ واحد ، ففى بيت أبى ذؤيب المذكور ، يقال فى تشخيص معنى الاستعارة على هذا الرأى : استعيرت المنية للصبح بعد تشبيهها به ثم دخولها فى جنسه وادعاء أنهما شئ واحد .

يقول رحمه الله فى تصوير ذلك : « هى أن تذكر المشبه وتريد به المشبه به ، دالا على ذلك بنصب قرينة تنصبها ، وهى أن تنسب إليه

(٣) انظر التصوير البيانى ٢٥٩ ، وارجع إلى حاشية السيد على المطول ٣٨٣ ، وإلى شروح التلخيص ١٥٨/٤ ، وشرح المرشدى لعقود الجمان ٦١/٢ ، وحاشية الإنبأبى على رسالة الصبان ٢٦٩ .. والملاحظ أن هؤلاء الشراح يميلون إلى رأى الزمخشري ، انظر إلى قول العلامة الشيخ محمد الصبان فى رسالته المذكورة : « وأعلم أن كثر الاستعارة بالكناية لفظ المشبه به المحذوف المستعار للمشبه فى النفس هو مذهب السلف والجمهور ، ومنهم صاحب الكشاف ، وهو الصحيح الذى يقتضيه تسميتها استعارة مكنية » ص ٢٧٠ .. وسيوضح لنا أن هذه الآراء التى حددت التصوير وشخصت المعنى فى الاستعارة المكنية مستمدة من كلام الإمام عبد القاهر رحمه الله ..

Ued

وتضيف شيئاً من لوازم المشبه به المساوية ، « مثل أن تشبه المنية بالسبع ، ثم تفردا بالذكر مضيفاً إليها على سبيل الاستعارة التخيلية من لوازم المشبه به ما لا يكون إلا له ، ليكون قرينة دالة على المراد ، فتقول : مخالب المنية نشبت بفلان ، طأوا لذكر المشبه به وهو قولك : الشبيهة بالسبع » (٤) .

واستعارة لفظ المشبه « المنية » فى البيت المذكور للمشبه به « السبع » لا تكون إلا بعد ادعاء دخولها فى جنس السباع وصيرورتها فرداً من أفرادها ، فأبو ذؤيب قد تخيل المنية التى اختلطت بنيه سباعاً لها أظفار وأنياب تفتك بهما ، لقد صارت السباع نوعين ، « تعارف وهو السباع الحقيقية ، وغير متعارف وهو المنية التى ادعت لها السبعية ، ذاك هو تصوير السكاكى للاستعارة المكنية وتشخيصه لها .

يقول رحمه الله « كما أننا ندعى هناك - يقصد فى الاستعارة التصريحية - الشجاع مسمى للفظ « الأسد » بارتكاب تاويل على ما سبق حتى يتهيا التفصى عن التناقض فى الجمع بين ادعاء الأسدية وبين نصب القرينة المانعة عن إرادة الهيكل المخصوص ، ندعى ههنا اسم المنية اسماً للسبع مرادفاً له بارتكاب تاويل ، وهو أن المنية تدخل فى جنس السباع لأجل المبالغة فى التشبيه بالطريق المعهود ، ثم نذهب على سبيل التخيل إلى أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين لحقيقة واحدة ، والا يكونا مترادفين فيتهيا لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بالفظ المنية » (٥) .

وهو بهذا يستعير لازم المشبه به بصورة متوهمة فى المشبه حتى

(٤) مفتاح العلوم ١٧٩ .

(٥) مفتاح العلوم ١٧٩ .

يتم التخيل والتشخيص ، ويصبح المشبه الذى أضيف إليه لازم المشبه به بعد استعارة ذلك اللازم لشيء متوهم فى المشبه ، يصبح مستعارا للمشبه به ، وتسمى هذه الاستعارة : استعارة تخيلية ، وهى قرينة الاستعارة المكنية .

ذرى ذلك فى قوله معرفا الاستعارة التخيلية : « هى أن تسمى باسم صورة متحققة صورة عندك وهمية محضة ، تقدرها مشابهة لها مفردا فى الذكر فى ضمن قرينة مانعة عن حمل الاسم على ما يسبق منه إلى الفهم من كون مسماه شيئا متحققا ، وذلك مثل أن تشبه المنية بالسبع فى اغتيال النفوس وانتزاع أرواحها بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ، ولا رقة لرحوم ومساس بقيا على ذى فضيلة ، تشبها بليغا حتى كأنها سبع من السباع ، فيأخذ الوهم فى تصويرها فى صورة السبع ، واختراع « ما يلزم صورته ويتم بها شكله من ضروب هيئات وفنون جوارح وأعضاء ، وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس بها وتنام افتراسه للفرائس بها من الأنياب والمخالب ، ثم تطاق على مخترعات الوهم عندك أسامى المتحققة على سبيل الأفراد بالذكر وأن تضيفها إلى المنية قائلا : مخالب المنية أو أنياب المنية الشبيهة بالسبع ، ليكون إضافتها إليها قرينة مانعة من إجرائها على ما يسبق إلى الفهم منها من تحقق مسياتها » (٦) .

وهذا التصوير الذى يذكره السكاكى ، شخصا به المعنى فى الاستعارة التخيلية مستمد مما يجرى على السنة الناس ، ويدور فى خيال الشعراء ، وينطق به أهل الفصيح ، فهو ليس غريبا عن روح اللغة

وتعابيراتها ، لأنه نظير رحمه الله فى تحديده إلى ضروب من ضروب  
الخيال ينطق بها الناس وتجرى على السنتهم .

يقول صاحب التصوير البيانى : « وليس هذا فى الحقيقة تكلفا  
يبعد عن روح الأساليب ومجازاتها ، وما يجرى فى خيال الشعراء وأهل  
الفصح ، لأن السكاكى نظر إلى ضرب من ضروب الخيال يجرى على  
السنة الناس ، حينما يقولون : هذا ملاك فى صورة إنسان ، أو شيطان  
فى مسلاخ آدمى ، أو أسد فى إيهاب رجل ، كما يقول المتنبى :

نحن قوم من الجن فى زى ناس  
فوق طير لها شخوص الجبال

وكل هذا مبنى على أساس خيالى هو توزيع الجنس على نوعين ،  
نوع معروف هو الشيطان أو الملاك ، ونوع غير معروف هو الملاك الذى  
فى صورة إنسان ، أو الشيطان الذى فى مسلاخ آدمى ، أو الأسد الذى  
فى إيهاب إنسان ، وكان هؤلاء الأفراد الذين نراهم شياطين مثلا وسعوا  
مدى الجنس الشيطانى ، وأفسحوا له أفقا جديدا ، فصارت مملكة  
الشياطين تضم نوعا جديدا هم الشياطين فى صورة الأفراد  
المذكورين » (٧) .

ويرى الخطيب القزوينى أنها : التشبيه المضمر فى النفس الذى  
لم يصرح بشئ ، من أركانه سوى لفظ المشبه ، ويدل على ذلك التشبيه  
المضمر بإثبات لازم المشبه به للمشبه ، وهذا الإثبات اعتارة تخيلية ،  
إذ لا يوجد أمر ثابت لا حسا ولا عقلا يجرى عليه اسم ذلك اللازم .  
يقول رحمه الله فى بيان ذلك : « قد يضر التشبيه فى النفس فلا



يصرح بشيء من أركانه سوى لفظ المشبه ، ويدل عليه بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به ، من غير أن يكون هناك أمر ثابت حسا أو عقلا ، أجرى عليه اسم ذلك الأمر ، فيسمى التشبيه استعارة بالكناية أو مكنيا عنها ، وإثبات ذلك الأمر للمشبه استعارة تخيلية « (٨) » .

فيقال فى تصوير الاستعارة وتشخيص معناها فى بيت أبى ذؤيب: شبهت المنية بالسبع فى اغتيال النفوس بالقهر والغلبة تشبيها مضمرا فى النفس ، ثم أثبت للمنية « الأظفار » على سبيل التخييل مبالغة فى تشبيهها به ، لأن أبا ذؤيب عندما أضاف الأظفار للمنية دل بهذا على أنه قد صور المنية فى نفسه سبعا ، وشبهها به ، إنه لم يصرح بشيء من أركان ذلك التشبيه إلا بلفظ المشبه « المنية » لكن الذى دل عليه إضافة « الأظفار » وهى من لوازم السبع إلى المنية وإثباتها لها .

فهذا التشبيه المضمّر فى النفس استعارة مكنية ، وتلك الإضافة التى خيلت أن المنية سبع فأتى استعارة تخيلية ، وهى قرينة الاستعارة المكنية ، لأنها هى التى أوّمت إليها ودلت على مكانها ، وكلتا الاستعارتين فى تصوير الخطيب وتشخيصه لهما أمر معنوى ، الأولى تشبيه مضمّر فى النفس ، والثانية إثبات شيء لغير ما هو له ، فهما قائمتان على اعتبارات نفسية وأمور معنوية ، ونحن نعلم أن المجاز استعمال الكلمة فى غير ما وضعت له ، ولذا فإن الاستعارتين فى تصوير الخطيب وتشخيصه ليستا من المجاز ، وهذا ما يفسر لنا إفراده لهما بفصل مستقل ، فقد أراد أن يستوفى المعانى التى يطلق عليها اسم الاستعارة ، وهى ثلاثة : معنى الاستعارة المصراحة ، ومعنى الاستعارة

المكنية ، ومعنى الاستعارة التخيلية ، فلفظ الاستعارة يطلق على هذه المعانى الثلاثة بطريق الاشتراك اللفظى ، ولا يدخل فى تعريف المجاز منها عند الخطيب سوى الاستعارة التصريحية (٩) .

تلك هى آراء العلماء فى الاستعارة المكنية ، ولا يتجاوز اختلافهم - كما نرى - تحديد التصوير فيها وتشخيص المعنى وتوجيهه ، وفى قول ليلى بن ربيعة العامرى :

وغداة ريح قد كشفت وقرة

إذا أصبحت بيد الشمال زمامها

نجد استعارتين مكنيتين، الأولى فى قوله : « بيد الشمال » والثانية فى قوله : « زمامها » يقول الخطيب فى بيانها : « فإنه جعل للشمال يدا ومعلوم أنه ليس هناك أمر ثابت حسا أو عقلا تجرى اليد عليه ، كإجراء الأسد على الرجل الشجاع ، والصراط على ملة الإسلام ، ولكن لما شبه الشمال لتصريفها القرة على حكم طبيعتها فى التصريف بالإنسان المصرف لما زمامه بيده ، أثبت لها يدا على سبيل التخييل «بالغة فى تشبيهها به ، وحكم الزمام فى استعارته للقرة حكم اليد فى استعارتها للشمال ، فجعل للقرة زماما ليكون أتم فى إثباتها مصرفة ، كما جعل للشمال يدا ليكون أبلغ فى إثباتها مصرفة ، فوفى المبالغة حقها من الطرفين » (١٠) .

ويقال فى بيانها فى تصوير الزمخشري وتشخيصه وهو ما شاع بأنه رأى السلف والجمهور : استعير الإنسان المصرف لما زمامه بيده

(٩) انظر حاشية الدسوقي ١٥٠/٤ .

(١٠) الإيضاح ١٥٥/٣ .

لرياح الشمال ، وهى أبرد الرياح إذ تصرف القرّة أى : البرد ، بحكم طبيعتها فى التصريف ، ولم يصرح بذكر المستعار بل اقتصر على ذكر لازم من لوازمه وهو « اليد » التى أضيفت إلى المستعار له لتكون رمزا دالا على الاستعارة ومنبها إلى مكانها .

كما استعيرت المطية التى يتمكن منها الراكب حيث يأخذ بزمامها يصرفها ويوجهها فتتقاد له ، استعيرت للقرّة التى تصرفها ربح الشمال ، ولم يصرح بالمستعار « المطية » بل اكتفى بذكر لازمه وهو الزمام الذى أضيف إلى ضمير القرّة لينبه إلى مكان الاستعارة المكنية ، ويدل عليها .

أما السكاكى فيرى أن الشمال مستعارة للإنسان المصرف ، بعد تصور دخولها فى جنسه وادعاء أن الجنس الإنسانى صار نوعين : جنس متعارف وهو الإنسان الحقيقى ، وجنس غير متعارف وهو ربح الشمال التى ادعى لها الإنسانية ، وأن اليد التى أضيفت إلى الشمال مستعارة لصورة متوهمة فيها .

وكذا القرّة فى قوله : « زمامها » قد استعيرت للمطية المنقادة للإنسان بعد تصور دخول القرّة فى جنس المطايا ، وتخيل أن المطايا صارت نوعين : مطايا معروفة وهى تلك التى يتحكم فيها الإنسان وذلكها الله له ، فهى له ، نقادة ، قد « أزمته » ، ومطايا غير متعارفة وهى القرّة التى استعير الزمام لصورة وهمية فيها ، فصارت مطايا متخيلة تنقاد لربح الشمال كما تنقاد المطايا الحقيقية للإنسان .

هذا تصويرهم للاستعارة المكنية ولقرينتها التخيلية ، فقد صور كل منهم المعنى الذى تخيله الشاعر ، إذ يفتخر لبيد بأنه يطعم الناس ويوقد لهم ويكشف ويفرج ما ينزل بهم من شدائد ، فيصور تلك الشدائد ويبرزها فى صورة ربح الشمال ، وهى ربح شديدة البرودة ، إنها أبرد

ريح تهب فتصرف البرد وتنشره ، إذ ينقاد لها كما تنقاد المطايا للإنسان ،  
فإذا به يبتلا الكون ويؤذى الناس ويحوجهم .. لبيد يفخر بأنه ينقذ  
الناس ويكشف تلك الشدائد ويمنع عنهم عوادي الدهر ويسد حوائجهم  
فى تلك الأوقات الصعبة .

وقد ذهب كل من الزمخشري والسكاكي والخطيب مذهباً فى  
تشخيص المعنى وتحديد التصوير - كما رأينا - فلكل وجهة هو «وليها»  
فى توجيه المعنى وتشخيصه وتجليته الخيال الذى دار فى خلد الشاعر.

وهذه الآراء قد استمدت - كما قلت - من كلام الإمام عبد القاهر  
رحمه الله ، فقد استطاع من خلال النظر فى كلام سابقه أمثال على بن  
عبد العزيز الجرجاني صاحب الوساطة والرماني صاحب رسالة النكت  
فى إعجاز القرآن ، والحسن بن بشر الأمدى صاحب الموازنة بين الطائيين  
أبى تمام والبحترى ، وأبى الفتح عثمان بن جنى صاحب الخصائص  
وغيرهم .. استطاع أن يدرك من خلال إشاراتهم أن هناك فرقاً بين  
ضربين من الاستعارة ، الأول : ما كان نحو قولهم « كلمت أسداً »  
يريدون : الرجل الشجاع ، و « عنت لنا ظبية » يريدون : امرأة كالظبية ،  
والثانى : ما كان كقولهم « يد الشمال .. وأظفار المنية .. وأفراس  
الصبا » وأولئك السابقون الذين تأثر بهم عبد القاهر لم يظهروا الفرق  
بين الضربين ، ولم يحددوا ما أحسوا به ، بل كانوا يسوقون الضربين  
مساقاً واحداً (١١) .

وقد أفاد عبد القاهر من إشاراتهم واستطاع أن يبرز وأن يحدد  
ما بين الضربين من فروق .. يقول رحمه الله : « فالاستعارة إن تريد  
(١١) انظر النكت ٨٥ ، والخصائص ٤٤٢/٢ ، والموازنة ٢٣٤ ،  
والوساطة ٣٤ .

تشبيه الشئ بالشئ فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره وتجيء إلى اسم المشبه به فتعبره المشبه وتجزيه عليه ، تريد أن تقول : رأيت رجلا هو كالأسد فى شجاعته وقوة بطشه سواء ، فتدع ذلك وتقول : رأيت أسدا .

وضرب آخر من الاستعارة وهو ما كان نحو قوله : « إذ أصبحت بيد الشمال زمامها » هذا الضرب وإن كان الناس يضمونه إلى الأول حيث يذكرون الاستعارة فليسا سواء ، وذاك أنك فى الأول تجعل الشئ الشئ ليس به ، وفى الثانى تجعل للشئ الشئ ليس له ، تفسير هذا أنك إذا قلت : رأيت أسدا ، فقد ادعيت فى إنسان أنه أسد وجعلته إياه ، ولا يكون الإنسان أسدا ، وإذا قلت : « إذ أصبحت بيد الشمال زمامها » فقد ادعيت أن للشمال يدا ، ومعلوم أنه لا يكون للريح يد « (١٢) » .

واضح أنه يميز بين ضربين من الاستعارة ، أولهما : الاستعارة التصريحية « جعل الشئ الشئ ليس به » وثانيهما : ما سماه البلاغيون بعده الاستعارة التخيلية وجعلوها قرينة المكنية « أن تجعل للشئ الشئ ليس له » وقد عاضى الإمام عبد القاهر فى تجليته الفرق بين الضربين على هذا النحو ، فهو لم يصرح بمصطلح الاستعارة المكنية ولا بمصطلح الاستعارة التخيلية ، هذه المصطلحات : « التصريحية والمكنية والتخيلية والتبعية والأصلية » وضعت فيما بعد ، ولكن كان فى كلامه إشارات توضح بها ، وهى التى ألهمت البلاغيين تلك التسميات التى اصطالحوا عليها .

قلت : إن ما ذكره الزمخشري والسكاكى والخطيب فى تحديدهم

(١٢) دلائل الإعجاز ١٠٦ .

( م ٢ - المجاز العقلى )

لفهم الاستعارتين المكنية والتخييلية مستمد من كلام عبد القاهر ، فإين كلامه الذى استمد منه أولئك العلماء وأوحى لهم بما قالوه ؟ ٠٠ نجده فى مواضع كثيرة من كتابيه : أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز ، فى النص المذكور نجد فى قوله : « تجعل للشئ الشئ ليس له ٠٠٠ فقد ادعيت أن للشئ يدا ومعلوم أنه لا يكون للريح يد » إحياء للسكاكى بما ذكره فى تصويره الاستعارة التخييلية ، حيث ذكر أن لازم المشبه به يستعار لصورة وهمية محضة نقدرها فى المشبه وننوهها فيه ، وكان قول عبد القاهر « لا يكون للريح يد » وقوله : « تجعل للشئ الشئ ليس له » قد أوحى للسكاكى بالتصوير الذى صور به الاستعارة التخييلية . وكذا قوله : « ثم إن من الاستعارة قبلا لا يصح أن يكون المستعار فيه اللفظ البتة ، ولا يصح أن تقع الاستعارة فيه إلا على المعنى ، وذلك ما كان مثل اليد فى قول لبيد :

وغداة ربح قد كشفت وقرة

إذ أصبحت بيد الشمال زمامها

ذلك أنه ليس ههنا شئ يزعم أنه شبهه باليد حتى يكون لفظ اليد مستعارا له ، وكذلك ليس فيه شئ يتوهم أن يكون قد شبهه بالزمام ، وإنما المعنى على أنه شبه الشمال فى تصرفها الغداة على طبيعتها بالإنسان يكون زمام البعير فى يده فهو يصرفه على إرادته ، ولما أراد ذلك جعل للشمال يدا وعلى الغداة زماما « (١٣) .

(١٣) دلائل الإعجاز ٤١٢ ٠٠ ونلاحظ أن عبد القاهر قد جعل الضمير فى قول لبيد « زمامها » للغداة ، وقد جعله الخطيب للقرة كما رأينا وكذلك الزمخشري ، وهو أظهر - كما قال الخطيب - لأن

نراه ينفي أن يكون في الريح شيء يشبه اليد ، وأن يكون في  
الغداة شيء يشبه الزمام ، فاليد والزمام مستعاران إذا لشيء غير موجود  
في الشمال والغداة ، بل لشيء توهم فيهما ، وهذا ما قاله السكاكي .  
كما نجد في هذا النص إحياء لما ذكره الخطيب في تصويره  
للاستعارتين : المكنية والتخييلية ، وذلك في قوله : « إن من الاستعارة  
قبيل لا يصح أن يكون المستعار فيه اللفظ البتة ، ولا يصح أن تقع  
الاستعارة فيه إلا على المعنى » وكان جعل الخطيب الاستعارتين أمرين  
معنويين غير داخليين في تعريف المجاز يرجع إلى هذا القول .

وأيضاً نجد فيه إحياء لما ذكره الزمخشري في تصويره للاستعارة  
المكنية ولقريبتها التخييلية ، وذلك في قوله : « وإنما المعنى على أنه  
شبه الشمال في تصريفها الغداة على طبيعتها بالإنسان يكون زمام البعير  
في يده فهو يصرفه على إرادته ، ولما أراد ذلك جعل للشمال يداً وعلى  
الغداة زماماً » فقد أوحى هذا القول للزمخشري أن يفسر الاستعارة  
المكنية بأنها : المستعار المحذوف المرموز إليه بشيء من لوازمه . . .  
واضح أن هذا مستند من عبارة عبد القاهر : « ولما أراد ذلك جعل  
لشمال يداً وعلى الغداة زماماً » فقد فسر الزمخشري اللزوم الذي ينبه  
إلى مكان الاستعارة المكنية بقوله : « أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار  
ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روافده ، فينبهوا بتلك الرزمة على مكانه »

المراد أن ريح الشمال تصرف القرية إلى جميع الأنحاء ، وأن  
القرية تنقاد لها كما ينقاد البعير لمن بيده زمامه ، فزمام القرية بيد  
ريح الشمال ، ولا يتأتى تصريف ريح الشمال للغداة إلا على  
المجاز . . انظر التصوير البياني ٢٥٠ .

وتطو مهتد فى هذا التفسير بعبارة الإمام عبد القاهر كما هو واضح .

ويطيل الإمام عبد القاهر فى تجلية الفروق بين ضربى الاستعارة فيقول فى موضع آخر شارحا الاستعارة فى بيت لبيد المذكور ، مفرقا بينها وبين الاستعارة التصريحية : « جعل للشمال يدا ومعلوم أنه ليس هناك مشار إليه يمكن أن تجرى اليد عليه ، كإجراء الأسد والسيف على الرجل فى قولك : انبرى لى أسد يزأر ، وسللت سيفاً على العدو لا يقل ، والطباء على النساء فى قوله : « من الأطباء الغيد » والنور على الهدى والبيان فى قولك : أبديت نورا ساطعا . . . . . وليس لك شىء من ذلك فى بيت لبيد ، بل ليس أكثر من أن تخيل إلى نفسك أن الشمال فى تصريف الغداة على حكم طبيعتها كالدبر المصرف لما زمامه بيده ، وقادته فى كفه ، وذلك كله لا يتعدى التخیل والوهم والتقدير فى النفس من غير أن يكون هناك شىء يحس وذات تتحصل » (١٤) .

ولا يخفى علينا ما فى هذا النص من إحياء للخطيب القزوينى بما ذكره فى تصويره للاستعارتين المكنية والتخييلية ، ولنقارن بين ما قاله عبد القاهر هنا وما قاله الخطيب فى شرحه الاستعارة فى نفس البيت - وقد سبق - فسنجد أن ما قاله يكاد يكون واحدا ، فالخطيب ينقل نفس عبارات عبد القاهر ، فضلا عن ذلك فإن قول عبد القاهر : « تخيل إلى نفسك . . . لا يتعدى التخیل والوهم والتقدير فى النفس » قد أوحى إلى الخطيب بأن يحدد المكنية بأنها : التشبيه المضر فى

---

(١٤) أسرار البلاغة ١٣٩/١ . . . وقوله : « من الأطباء الغيد » جزء من بيت للبحتري من قصيدة له فى مدح المعتز بالله ، والبيت كاملا :  
من عذيري من الأطباء الغيد  
ومجيري من ظلمهن العتيد



النفس المدلول عليه بإثبات لازم المشبه به للمشبه ، كما أوحى للبلاغيين بمصطلح « الاستعارة التخيلية » الذى أطلقوه على لازم المشبه به المثبت للمشبه .

وهكذا يتجلى لنا أن ما ذكره العلماء فى تصويرهم للاستعارتين: المكنية والتخيلية قد استمدوه من كلام الإمام عبد القاهر وتجليته للفروق بين ضربى الاستعارة التصريحية والتخيلية ، فهو رحمه الله قد أفاض فى تجلية تلك الفروق ، ومن كلامه استمد العلماء ما ذكروه « ن تشخيص وما وضعوه » من مصطلحات .

يقول العلامة سعد الدين التفتازانى : « وأما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية ، وإنما دل على أن فى قولنا: « أظفار المنية » استعارة بمعنى أنه أثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بما له الأظفار وهو السبع ، وهذا قريب مما ذكره المصنف فى التخيلية » (١٥) .

هذا وقد رد رأى السكاكى فى تصويره الاستعارة المكنية بردود قوية خلاصتها : أن لفظ المشبه عند التحقيق مستعمل فى معناه الحقيقى ، لأننا حين ندعى أن المشبه قد دخل فى جنس المشبه به وصارت المنية سباعاً والشمل إنساناً ، وأضفنا إلى جنس المشبه به فرداً غير متعارف هو المنية التى ادعى لها السبعية والشمال المدعى لها أنها إنسان ، كل ذلك لا يخرج المشبه عن حقيقته ، لأن الادعاء لا يخرج الأشياء عن حقائقها (١٦) .

(١٥) المطول ٣٨٣ ، ٣٨٤ .

(١٦) انظر حاشية الدسوقي ٢٠٨/٤ ، وحاشية الإنشائى على رسالة الصبان ٢٧٤ .

كما رد رايه فى الاستعارة التخيلية بان ما ذهب إليه فى تحديد مفهومها كثير التكلف والاعتبارات التى لا تدعو إليها الحاجة ولا يثرى بها الأسلوب » وكان البلاغيين يرون أن إقامة هذه الصورة المجازية فى الخيال إنما يكفى فيها وينهض به إثبات اللازم وإضافته إلى المشبه ، فحين يضيف المتنبي للجوزاء أذنا تقوم فى خيالنا هذه الصورة ، أعنى صورة الجوزاء وقد ملأت جلبة الجيش أذنها ضجيجا ، وليس هناك ما يدعو إلى القول باختراع شئ يشبه الأذن ونقل الكلمة إليه على طريقة الاستعارة التصريحية ، لأن العملية التخيلية تتم من غير اعتبار أن تكون هناك استعارة فى اللفظ ، وتكفى هذه الاستعارة فى التعلق « (١٧) » .

وقد بينا أن ما ذهب إليه السكاكى فى تصويره لهذه الاستعارة التخيلية ليس غريبا عن روح اللغة وتعبيراتها ، فهو قد نظر فى هذا التصوير إلى ضروب من الخيال جرت على الألسنة ونطق بها الناس .

\* \* \*

هل المكنية والتخيلية متلازمان ؟ .. يرى الخطيب القزوينى أن الاستعارة التخيلية وهى إثبات لازم المشبه به إلى المشبه ، كإثبات الأظفار للمنية والزمام للقررة واليد للشمال وكإثبات الأفراس والرواحل للصبا فى قول زهير بن أبى سلمى :

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله  
وعرى أفراس الصبا ورواحله

(١٧) التصوير البيانى ٢٦٥ .. وبيت المتنبي الذى اضاف فيه إلى الجوزاء أذنا هو :  
خميس بشرق الأرض والغرب زحفه  
وفى أذن الجوزاء منه زمام

والأفواه للنأياء في قول الحماسي :

إذا هزّه في عظم قرن تهللت

نواجذ أفواه المنايا الضواحك

يرى أن هذه الاستعارة التخيلية ملازمة للاستعارة المكنية التي هي عنده تشبيه مضر في النفس ، ومرد التلازم إلى أن التخيلية قريبة المكنية ، والقرينة لازمة للجاز ، فالتخيلية لازمة للمكنية لزوم القرائن للمجازات ، فلا توجد المكنية بدون التخيلية ، ولا توجد التخيلية بدون المكنية .

وقد اعترض على هذا بعضهم فذكر أن التخيلية وجدت دون المكنية في نحو قولهم : أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلانا ، على مذهبه حيث صرح بالتشبيه ، والمكنية عنده تشبيه مضر في النفس ، فقد وجدت التخيلية في قولهم : « أظفار المنية » دون المكنية ، لأن هذا تشبيه مصرح به وليس مضرا في النفس . . . ورد هذا الاعتراض بأن « أظفار المنية » في القول المذكور ليست استعارة تخيلية وإنما هي ترشيح للتشبيه (١٨) .

ويفهم من كلام السكاكي عن الاستعارة المكنية أنها لا تنفك عن الاستعارة التخيلية ، إذ يقول : « وقد ظهر أن الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخيلية » ولكننا نراه وهو يتحدث عن نظم المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكناية يذكر أن قرينة المكنية إما أمر مقدر وهمي كالأنياب في قولهم : أنياب المنية ، و « كمنطقت » في قولهم : نطقت

(١٨) انظر شروح التلخيص ١٥٧/٤ .

الحال بكذا ، وإما أمر محقق كالإنبات فى قولهم : أنبت الربيع البقل ،  
وكالهمزم فى قولهم : هزم الأمير الجند (١٩) .

ونرى الهمز مشى رحمه الله يجرى استعارة تبعية تصريحية فى  
الروادف التى جعلت قرينة للمكنية ، وذلك عند وجود معنى فى المستعار  
له - فى الاستعارة المكنية - يكون مناظرا للرادف الذى هو من خصائص  
المستعار منه ولوازمه ، كما فى الآيات الكريمة : « واشتعل الرأس شيبا  
... بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه ... الذين ينقضون عهد الله  
من بعد ميثاقه » (٢٠) وكما فى قولهم : شجاع يفترس أقرانه ، وعالم  
يغترف منه الناس .

ففى الآيات الكريمة استعارات مكنية ، حيث استعير شواظ النار  
للشيب ، ثم سكت عن المستعار ورمز إليه برادفه « اشتعل » لينبه هذا  
الرادف إلى موضع الاستعارة ومكانها .. وكذا استعير الحرم الكبير  
للحق والجرم الصغير للباطل ، وسكت عن المستعارين حيث رمز إليهما  
بالرادفين « نقذف ويدمغ » واستعير الحبل للعهد ثم سكت عن المستعار  
ورمز له بلازمه « ينقضون » وفى القولين المذكورين استعير السبع  
للشجاع ، والبحر للعالم ، ثم سكت عن المستعارين ورمز لهما بالرادفين  
« يفترس ويغترف » .

وعند النظر فى هذه الاستعارات نجد فى المستعار له فى كل منها  
معنى « مناظرا للرادف الذى هو من خصائص المستعار » ، ففى الشيب  
« معنى مناظر للاشتعال وهو انتشار الشيب وفشوه فى الشعر وأخذه منه  
كل ماخذ » وفى « الحق والباطل » معنى مناظر للنقذف والإدماغ وهو

(١٩) انظر مفتاح العلوم ١٧٩ ، ١٨٩ .

(٢٠) الآيات بالترتيب : مريم ٤ ، الأنبياء ١٨ ، البقرة ٢٧ .

دحض الحق للباطل ، وفى العهد معنى يناظر النقض وهو الإبطال ، وفى الشجاع معنى يناظر الافتراء وهو البطش بالاقتران ، وفى العالم معنى مناظر للاعتراف وهو العطاء ، عطاء العلم وتلقى الناس له وأخذهم إياه من العالم .

يقول الزمخشري « بينا الاستعارتين فى كل آية من الآيات الكريمة المذكورة : » شبه الشيب بشواظ النار فى بياضه وإنارته ، وانتشاره فى الشعر وفشوه فيه وأخذه منه كل مأخذ باشتعال النار ، ثم أخرجه مخرج الاستعارة ... « بل نقذف بالحق على الباطل » : تغلب اللهو بالجد وندحض الباطل بالحق ، واستعار لذلك القذف والدمغ تصويراً لإبطاله وإهداره ومحقه ، فجعله كأنه جرم صلب كالصخرة مثلاً قذف به على جرم رخو أجوف فدمغه ... « النقض » : الفسخ وفك التركيب ، فإن قلت : من أين ساغ استعمال النقض فى إبطال العهد ؟ قلت : من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الوثيقة بين المتعاهدين ، وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ، ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه « (٢١) » .

واضح أن الزمخشري رحمه الله يجرى الاستعارتين المكثية والتبعية ويعتبرهما : عا فى كل آية ، ويجعل الاستعارة المكثية مسوغة للاستعارة التبعية ، فالذى سوغ استعارة « النقض » للإبطال ، استعارة الحبل للعهد ، والذى سوغ استعارة « الاشتعال » للانتشار والفشو ، استعارة الشواظ للشيب ... وهكذا .

فالعلاقات بين المعانى تتعاون ويشد بعضها أزر بعض ، ولذا قالوا :

إنه لو لم يكن العهد مشبها بالحبل لم تجز استعارة النقض للإبطال ،  
وكانهم يلحظون أن العلاقة بين الإبطال والنقض لا تنهض وحدها في  
بناء الاستعارة ، وينبغي أن تؤنسها تلك العلاقة الأخرى التي بين العهد  
والحبل (٢٢) .

فإذا لم يكن في المستعار له معنى يناظر للرادف الذى هو من  
خصائص المستعار عنه ولوازمه ، كما فى قولهم : يد الشمال .. وزمام  
القرة .. وأفواه المنايا .. وأظفار المنية .. وأفراس الصبا .. وجبائل  
الدهر .. لا يكون فى الرادف عندئذ استعارة تصريحية ، وإنما يعد  
إثباته للمستعار له استعارة تخيلية هي قرينة المكنية ، والسكاكى رحمه  
الله يجعله استعارة لصورة وهمية فى المشبه كما بينا .

وبهذا يتبين لنا أن قرينة الاستعارة المكنية عند الزمخشري قد تكون  
استعارة تخيلية ، وهي تلك الرمزة التى يرمز بها للمستعار وتثبت  
للمستعار له لتنبه إلى موضع الاستعارة ، وقد تكون استعارة تصريحية  
تبعية ، وعلى ذلك فلا تلازم عنده بين المكنية والتخيلية .

ولكن هل يصلح الرادف بعد جعله استعارة تصريحية أن يكون منبها  
إلى موضع الاستعارة المكنية ؟ .. وهل ينهض بالدلالة عندئذ عليها ؟  
أجاب عن هذا التساؤل الشراح وأصحاب الحواشى بما يلى :

١ - أن الاستعارة التصريحية التبعية التى تجرى فى الرادف  
منفرغة عن الاستعارة المكنية وتابعة لها ولا تسوغ بدونها ، فالنقض مثلا  
إنما شاع استعماله فى إبطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل ،  
واستعارتهم الحبل للعهد ، ولولا ذلك لم يحسن ، بل لم يصلح استعارة

النقض للإبطال ، ولذا فإن الرادف بعد إجراء الاستعارة التصريحية فيه ينهض بالتنبيه إلى موضع الاستعارة المكنية والدلالة عليها .

٢ - أن المراد بذكر الروادف ما هو أعم من أن يراد بها معناها الأصلي الذي هو الرادف الحقيقي ، أو ما هو مشبه بذلك المعنى منزل منزلته ، فالنقض من روادف الحبل ، وهو رادف حقيقي ، والإبطال الذي نزل منزلة النقض بعد استعارته له صار رادفا للحبل أيضا . . .  
النقض رادف حقيقي مذكور لفظا ومعنى على الحقيقة ، وعند استعارته للإبطال يصير رادفا حقيقيا في اللفظ ، ورادفا ادعائيا في المعنى (٢٣) .

وهذا الذي ذكره مجرد محاولات لإقامة وجه ينهض به كلام الزمخشري رحمه الله ، وهي محاولات لا تقنع ، فالذي نراه أن الرادف بعد إجراء الاستعارة التبعية فيه ، لا يصلح أن يكون قرينة للمكنية ، بل لا يتأتى بعدئذ اعتبار المكنية ، فعندما نجعل « الافتراس » مستعارا للبطش في قولهم : شجاع يفترس أقرانه ، لا يكون في الكلام بعدئذ استعارة مكنية ، إذ يصبح المعنى : شجاع يبطش بأقرانه .

فلا يتأتى عند التحقيق اعتبار الاستعارتين التبعية والمكنية معا ، فإما أن نجعل الاستعارة مكنية وعندئذ تكون الروادف في الشواهد المذكورة مستعملة في معانيها الحقيقية ، وإما أن نجعل الاستعارة في تلك الروادف وعندئذ لا نكون في حاجة إلى استعارة أخرى ، لأن الذهاب إلى القول بالاستعارة إنما يكون حين لا يجوز حول الكلام على حقيقته .

ولماذا نقرر أن الصواب ما ذكره الخطيب رحمه الله وهو تلازم الاستعارتين المكنية والتخييلية ، لأن مثل هذه الآيات الكريمة التي أجرى فيها الزمخشري استعارتين تبعية ومكنية معا في آن واحد ، ليس بها

(٢٣) انظر حاشية السيد على المطول ٣٨٤ ، وشروح التلخيص ١٥٩/٤

إلا استعارة واحدة ، إما مكنية قد دل عليها بإثبات لازم المستعار للمستعار له ، أو تبعية فى الفعل ، والمعنى الذى يقتضيه السياق هو الذى يحتكم إليه فى اعتبار إحدى الاستعارتين دون الأخرى على نحو ما سنرى فى الفصل الرابع إن شاء الله .

وما ينبغى التنبيه له أن الخطيب فى تصويره الاستعارة المكنية وتشخيصه لمعناها ، وقف عند حد التشبيه المضمحل فى النفس ، لا يتجاوز التخيل عنده هذا التشبيه ، أما الزمخشري فالادعاء عنده لا يقف عند حد التشبيه المضمحل ، بل يتجاوز ذلك إلى مرحلة أعلى فى التخيل ، حيث يتناسى التشبيه ويدعى دخول المشبه فى جنس الشبه به . الخيال عند الزمخشري ، أو عند الجمهور كما شاع بين الناس ، يصعد ويرتقى ويصل إلى حد الاتحاد بين المشبه والمشبه به وصورتهما شيئاً واحداً . فلا يقف التصوير فى قول أبى ذؤيب :

وإذا المنية أنشبت أظفارها

ألفيت كل تميمة لا تنفع

عند حد تشبيهه المنية بالسبع وإثبات الأظفار لها ، بل يتعدى ذلك إلى ادعاء أن المنية صارت سبعا واستعير لها لفظه ، وإن كان قد سكت عن هذه الامتزاجية فى اللفظ ، فإن ظاهراً قد برز فى التعبير ، حيث أجرى لازم السبع على المنية وأثبت لها فلم تعد منية بل صارت سبعا له أظفار وله أذياب بهما يفتك ويفترس .

وكذا القول فى بيت زهير بن أبى سلمى :

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله

وعرى أفراس الصبا ورواحله



لا يقف الخيال عند حد تشبيه « الصبا » بالجهات التى تقصد ويشد إليها الرحال كالبحر والتجارة ونحوهما .. قد قضى منها الوطر فاهملت آلائها وعطلت ، وإنما يتجاوز ذلك إلى تناسى التشبيه ، وادعاء أن الصبا نفس هذه الجهات وله مالها من رواحل وأفراس تشد عليها الرحال ويقصد بها إليه .

والإبعاد فى الخيال يبرز ما يريده الشعراء بهذا التصوير ، وما يرمون إلى تحقيقه ، فأبو ذؤيب صور أحزانه على بنىة الذين تخطفتهم المنية ، وتصوير هذه المنية سبعا لها أظفار يتلاءم مع ما يقصد إليه من تصوير شدة الأمر وفداحة الخطب ، وزهير يصور إفقة قلبه وإعراضه عن لهو الشباب وباطله إعراض مقتدر « أقصر باطله » أى : امتنع عن قدرة ، وزال عنه العشق وسلاه ، وقد جعل زوال العشق وسلوه صحوا للقلب على سبيل الاستعارة التبعية فى الفعل « صحا » وهذا ينبىء بكراهته لهو الشباب وباطله وجونه ، وكأنه كان نائما وفى غفلة فانتبه واستيقظ ، أو كان مريضا قد طبع على قلبه ، وجعل على بصره غشاوة فشفى وعوفى وصحا قلبه وزال عن بصره الغشاوة ، إن جعل « الصبا » جهات كانت تشد إليها الرحال فعطلت وعريت أفراسها ورواحلها يتلاءم مع ما يقصد إليه زهير ، وأبلغ فى تحقيق مراده من الوقوف بالتخييل عند حد التشبيه المضر فى النفس .

ويذكر البلاغيون أنه يصح فى بيت زهير أن تكون الاستعارة تصريحية فى « الأفراس والرواحل » وذلك باستعارتهما للغرائز والقوى المنطلقة فى سن الشباب ، والتى تدفع إلى الهوى وارتكاب المفسد ، أو للأسباب الموصلة إلى ارتكاب المفسد من أموال وأصحاب ، والتى قلما تتأخذ على اتباع الغنى والمفسد إلا فى أوان الصبا .. فقد شبهت تلك الأسباب أو الغرائز والقوى بالرواحل والأفراس التى ينطلق بها إلى

الاماكن البعيدة ، ثم تنوسى التشبيه ، وادعى أن الاسباب ، أو القوى والغرائز صارت أفراسا ورواحل .. وقد عريت وأهملت لأن الشاعر صحا قلبه وأعرض عن لهو الشباب وباطله ، وسنرى فى الفصل الرابع أى الاعتبارين يتلاءم مع مراد الشاعر ، ويتحتم ويتعين توجيه المعنى إليه ، أن يجعل ما فى البيت استعارة مكنية أم أن يجعل استعارة تصريحية ؟ ..

\*\*\*

يذكر العلامة سعد الدين التفتازانى أن آراء العلماء قد اتفقت على أن فى نحو قولنا : « أنشبت المنية أظفارها » استعرتين ، إحداها مكنية والأخرى تخيلية ، وأن اختلافهم إنما هو فى تحديد تصويرهما وتشخيص معناهما .. يقول رحمه الله : « قد اتفقت الآراء على أن فى مثل قولنا : « أظفار المنية نشبت بفلان » استعارة بالكناية واستعارة تخيلية ، لكن اضطربت فى تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان ، ومحصل ذلك يرجع إلى ثلاثة أقوال ، أحدها ما يفهم من كلام القدماء ، والثانى ما ذهب إليه السكاكى .. والثالث ما أورده المصنف » ( ٢٤ ) .

وقد أوضحنا هذه الآراء الثلاثة ، ووقفنا على ما بينها من فروق ، وتبين لنا أن أولها بالقبول فى تشخيص المعنى وتحديد التصوير ما ذهب إليه العلامة الزمخشري وهو ما عرف برأى السلف أو الجمهور .. والذي نود تحقيقه هنا أن هذه الآراء ليست موضع اتفاق كما ذكر العلامة سعد الدين ، فإن الإمام عبد القاهر لا يرى فى هذه الصورة

« أنشبت المنية أظفارها بفلان » سوى استعارة واحدة ، هي إضافة الأظفار إلى المنية ، أو - كما قال رحمه الله - جعلك للشيء الشيء ليس له ، وهو ما عرف فيما بعد بالاستعارة التخيلية ، وقد استنبط العلماء من حديثه عن هذا الضرب من ضربى الاستعارة - كما رأينا - ما شخصوا به المعنى وحددوا التصوير ، واضعين له مصطلحى التخيلية والمكنية .

وقد مضى العلوى صاحب الطراز على طريقة الإمام عبد القاهر ، فلم ير فى هذه الصورة « أنشبت المنية أظفارها » سوى استعارة واحدة ، فإن للعلوى نهجا فى تعريفه بمسائل البلاغة ، إذ نراه يذكر أولا التعريفات التى لا يرتضيها فينقضها ، ثم يختتم بالتعريف الذى يختاره ويراه ، وهذا ما قد فعله وهو يعرف الاستعارة ، حيث ذكر أربعة تعريفات نقضها وردّها ثم قال : « التعريف الخامس وهو المختار : أن يقال تصيبرك الشيء وليس به ، وجعلك الشيء للشيء وليس له بحيث لا يلحظ فيه معنى التشبيه صورة ولا حكما ، ولنفس هذه القيود ، فقولنا : « تصيبرك الشيء وليس به ، وجعلك الشيء للشيء وليس له » شامل لنوعى الاستعارة ، فالأول كقولك : لقيت أسدا ، وأتيت بحرا ، والثانى كقولك : رأيت رجلا أظفاره وافرة ، وقصدت رجلا تتقاذف أمواج بحره ، وفلان بيده زمام الأمر ... ويضيف : « فاعلم أن كل ما كان من صريح الاستعارة إما تصيبر الشيء للشيء وليس به ، كما قال بعض الشعراء :

لا تعجبوا من بلى غلاته

قد زر أزراره على القميس

وكما قال بعضهم :

قامت تظللنى من الشمس

نفس أعز على من نفسى

قامت تظللنى ومن عجب

شمس تظللنى من الشمس

وإما جعل الشيء للشيء وليس له ، كما قال لبيد :

وغداة ربح قد كشفت وقرة

إذ أصبحت بيد الشمال زمامها» (٢٥)

ولا يخفى علينا أن هذا ما ذكره الإمام عبد القاهر ، فالعلوى يرى رأيهِ ويعول عليه فى تجليته لضربى الاستعارة ، وإن كنا نراه بعد ذلك يذكر أن الأظفار فى نحو قولهم : « أنشبت المنية أظفارها » مستعارة لصورة وهمية تقدر فى الوهم ثم تردف بذكر المستعار له « المنية » . . . وذلك حيث يقول : « وأما الاستعارة الخيالية الوهمية ، فهى أن تستعير لفظا دالا على حقيقة خيالية تقدرها فى الوهم ، ثم تردفها بذكر المستعار له إيضاحا لها وتعريفا لحالها ، كما قال بعضهم :

وإذا المنية أنشبت أظفارها

الفيت كل تميمة لا تنفع

... لأنه لما شبه المنية بالسبع فى عدوانها وتضريتها على الإنسان ،

جعل لها مخالب ليزداد أمر التخيل ويكثر » (٢٦) .

وكأنه يرى أن فى التعبير استعارتين ، أولاهما : استعارة «السبع» للمنية ، وثانيتهما : استعارة « الأظفار » لصورة خيالية مقدرة فى الوهم ، مردفة بذكر المستعار له فى الاستعارة الأولى وهو المنية . ويرفض ابن الأثير أن تكون هذه الصورة «أنشبت المنية أظفارها»

(٢٥) الطراز ٢٠٢/١ ، ٢٠٣ .

(٢٦) الطراز ٢٣٢/١ .

استعارة فهي عنده من باب التوسع فى الكلام ، لأنه يرى أن المجاز ينقسم ثلاثة أقسام : تشبيه نحو : زيد كالأسد ، واستعارة نحو : كابت أسداً ، وتوسع فى الكلام نحو : انشبت المنية أظفارها ، ويذكر رحمه الله أن التشبيه والاستعارة وإن كان فيهما توسع إلا أنه قد جاء ضمناً وتبعاً ، وليس هو السبب الموجب لاستعمالهما ، أما القسم الثالث فإن السبب فى استعماله طلب التوسع لا غير ، فهو ليس تشبيهاً ولا استعارة ، ويؤكد ابن الأثير أن هذا شيء قد انكشف له بالنظر الصحيح (٢٧) .

ثم يذكر أن التوسع فى الكلام مطلوب ، وأنه سبب صالح للعدول عن الحقيقة إلى المجاز لغير مشاركة بين المنقول والمنقول إليه ، ولكنه يجعل هذا التوسع ضربين : أحدهما : ما يرد على وجه الإضافة كما فى قول أبى نواس :

بح صـوت المال مـما

منك يشـكر ويصـيح

حيث أضاف الصوت إلى المال ومراده بذلك أن المال يتظلم من إهانته إياه بالتمزيق والإنفاق ، فالعنى حسن والتعبير عنه - كما يقول ابن الأثير - قبيح ، لأنه يرى أن استعمال هذا الوجه قبيح ، لبعد ما بين المضاف والمضاف إليه ، وهو لا يلتحق بالتشبيه المضمر الأداة كلجين الماء ، لأنه لا تناسب بين الصوت والمال ، وإذا ورد التشبيه ولا مناسبة بين المشبه والمشبه به كان ذلك قبيحاً .

ولذا يقول رحمه الله : إنه لا يستعمل هذا الضرب من التوسع إلا جاهل بأسرار الفصاحة والبلاغة ، أو جاهل يذهب به خاطره إلى

(٢٧) انظر المثل السائر ٧١/٢ .

( م ٣ - المجاز العقلى )

استعمال ما لا يجوز ولا يحسن ، كما رأينا في بيت أبي نواس .  
ومنه قوله أيضا :

مالرجل المال أمسيت

تشبكتى منك الكـ لالا

فإضافة « الرجل » إلى « المال » أقبح من إضافة الصوت إليه .  
ومنه قول أبي تمام :

وكم أحرزت منكم على قببح قدها

صروف النوى من مرهف حسن القد

فإضافة « القد » إلى « النوى » مما يستبعد ، وإنها أوقعه فيه  
المائلة بين القد والقذ ، وهذا دأب أبي تمام في تتبعه المائلة والتجنيس  
ونحوهما حتى يخرج إلى بناء يعاب به ويستقبح كلامه بسببه .  
وبتله قوله :

بلونك أما كعب عرضك في العلا

فعال ولكن خد مالك أسفل

فإضافة « الكعب » إلى « العرض » و « الخد » إلى ( المال ) مما  
يستقبح ويستنكر ، وإراد أبي تمام أن عرضه مصون وماله مبتذل ،  
إلا أنه عبر عنه أقبح تعبير ، وأبو تمام يقع في مثل هذا كثيرا .  
ثانيهما : ما يرد على غير وجه الإضافة فيكون حسنا لا عيب فيه .  
كما في قول مسلم بن الوليد :

تظلم المال والأعداء من يده

لا زال للمال والأعداء ظلاما

إراد أن المال يتظلم من يده ، لأنه ينفقه ولا يبقى عليه ، فالمعنى

حسن والتعبير عنه كذلك (٢٨) .

وبهذا يتبين لنا أن العلماء لم يتفقوا على أن في نحو قولهم: «أنشبت المنية أظفارها» اسعارتين تخيلية، بل كناية، كما ذكر سعد الدين، لأن منهم من يرى أنها استعارة واحدة كالإمام عبد القاهر، وقد تبعه في ذلك العلوي صاحب الطراز، على الراجح مما يفهم من كلامه، ومنهم من رفض أن تكون هذه الصورة استعارة، وجعلها من باب التوسع في الكلام وقسما من أقسام المجاز مستقلا عن قسم الاستعارة، كما رأينا عند ابن الأثير صاحب المثل السائر .

ونحن لا نتفق مع ابن الأثير فيما رآه . . لا نتفق معه في جعله تشبيهة قسما من أقسام المجاز، لأن التشبيه لم يحدث فيه نقل فهو حقيقة وليس مجازا . . ولا نتفق معه في جعله هذه الصورة «أنشبت المنية أظفارها» من باب التوسع في الكلام، بل لقد جعلها مما يستقبح ويمتكره، ولا يستعملها إلا جاهل بأسرار الفصاحة والبلاغة، إذ يرى أن ما جاء من التوسع على وجه الإضافة يعد قبيحا مستكرها، وهذا ليس بقول يقال، لأنه أطلق القول بالقبح على كل ما أضيف فيه شيء إلى ما ليس له، وإضافة الشيء إلى ما ليس له قد تقبح في بعض الأمثلة وتكون مستكرها، ولكنها في معظمها حسنة مقبولة، فليس القبح على إطلاقه كما سنرى . . ثم إن وقوفه بهذه الصورة «أنشبت المنية أظفارها» وتظلم المال «عند القول بالتوسع، يعد تقصيرا، لأن العلماء قد بينوا جهة التوسع في تلك الصورة، وشخصوا المعنى وحددوا التصوير فيها، فجعله إياها من باب التوسع، دون أن يبين طريقة التوسع كما بين العلماء، مما يؤخذ عليه ويرد به كلامه .

(٢٨) انظر المثل السائر ٧٨/٢ - ٨٠ .

فألرأى ما ذكره الإمام عبد القاهر وهو أن هذه الصورة « أنشبت  
المنية أظفارها .. وتظلم المال » ضرب من ضربى الاستعارة ، حيث  
جعل الشيء للشيء وليس له ، جعل للمنية أظفاراً والتظلم إنما هى  
للسبغ لا للمنية ، وجعل التظلم للمال وهو للإنسان ، وقد استمد السكاكى  
والزَمْخْشَرى والخطيب ما شخصوا به الاستعارتين المكنية والتخييلية من  
كلام الإمام عبد القاهر كما أوضحنا .

\*\*\*

هذا و « جعل الشيء للشيء ليس له » ميدان واسع للتخييل  
والتصوير ، إذ نرى الشعراء يسبحون بخيالهم أو يسبح بهم الخيال  
فيخلعون على الأشياء أوصافاً ليست لها ليحققوا بذلك مقاصد وأهدافاً  
يرمون إلى تحقيقها .. فالطلل يكلم ويستنطق ، والريح لها عنان ويد  
وزمام ، والملك له عين ترقب ، والمبا له رواجل وأفراس ، والمنية لها  
أظفار ، والامس يعنى ويعمل ، والغد يشناق ، والموت خزيان ينظر ،  
والجوع يماطل حين يطلب ويلج فى الطلب ، والنظرة تجمح ، والليل  
يقضى نحبه ويتمطى بصلبه وله أعجاز وكلكل ، والناقة تخاطب ، وسرب  
القط يسال ، وشجر الخابور ينادى ويتعجب من عدم جزعه ، وشجر  
العضاء ينكر اهتزازة بسوقه .

إن هذه الأشياء قد خلعت عليها الشعراء أوصافاً ليست لها ، ولهم  
وراء هذا التخييل أهداف ومقاصد .. فأبو تمام حين يقول :

ساس الأمور سياسة ابن تجارب

رءفته عين الملك وهو جنسين

قد جعل للملك عينا يرقب بها وينظر باحثاً عما ينهض بأعبائه ويقوم  
بمتطلباته ، وقد أدرك الملك بعينه الثاقبة وبصره النافذ أن الممدوح خير



من ينهض بأعبائه الثقالة ، ولذا أخذ يرمقه ويرقبه وهو جنين ، منتظرا أن يشب فينهض بمهامه الجليلة ، وقد كان ، حيث ساس الممدوح أمور الملك سياسة ابن تجارب ، ولنتأمل هذه الإضافة « ابن تجارب » إنها صورت التجارب أما تربي وتغذى ، فالممدوح قد ربتة وغذته تلك التجارب فارتوى بالخبرة التي كانت له وجعلته يسوس الأمور سياسة حكيمة رشيدة .

والشنفري الأزدي حين يقول :

أطيل مطال الجوع حتى أميته

وأضرب عنه القلب صفحا فيذهل

ولولا اجتناب العار لم يلف مشرب

يعاش به إلا لدى وماكل

ولكن نفسا مرة ما تقيمني

على الضيم إلا ريثما أتحوّل

فإنه يصور « الجوع » حيا يطالبه ويلح في طلبه ، ولكن الشنفري لا يستجيب لطلبه ، بل يماطل ويطيل المطال ، ويضرب عنه القلب صفحا حتى يذهل لعدم إجابته ويموت ، لقد أمارت الشنفري الجوع بطول مطاله ، فلم يعد يشعر به ، إن نفسه نفس أبية ، تأبى الضيم ولا تقيم على ذل ، ولذا فهو يبيت غرائزه التي صورها حية تطالبه وتلح في الطلب ، وأني لها أن تفوز بمطلبها .. إنه الشنفري القوي الأبى ، الذي يقاوم غرائزه حتى يقضى عليها ويميتها .

ومثله قول تابط شرا :

فخالط سهل الأرض لم يكدح الثرى

به كدجية والمسوت خزيان ينظرون

حيث صور « الموت » خزيان ينظر إليه في دهش متعجبا من قوته وصلابته وشدة عدوه ، لقد تجاوز الحزن الصعب من الأرض وخالط سهلها ولم يصب بأذى ، ولا تأثر بصلابتها « لم يكبح الثرى به كدحة » وهذا ما جعل الموت الذى يظفر بغيره فى مثل هذه الحال خزيان ينظر إليه فى دهش متعجبا كيف نجا من الأهوال وتجاوز الشدائد .

هذا هو خيال الشعراء الذى يجدد المعنويات والفرائز ، ويحيلها إلى صور حية تشعر بها النفس وتشاهدها .. أرايت ملكا يرقب بعينه ؟ وجوعا يطالب فيماطل حتى يمات ؟ وموتا ينظر وهو خزيان قد أصابه الدهش لنجاة الشاعر من الأهوال ولم يظفر به ؟ .

وانظر فى قول سلم الخاسر :

فانت كالدهر مبهوثا حباثله

والدهر لا ملجأ منه ولا وزر

ولو ملكت عنان الرياح أصـرفه

فى كل ناحية ما فاتك الطـالب

لقد جعل للدهر حباثل يبتها فتفتك أحيائه بالناس كما يصيب الصائد فرائسه بشباكه فلا تنجو منه ، وجعل للريح عنانا يصرف بها كما يصرف الفرس ، و مراد الشاعر بهذا التصوير أن يبرز إدراك الممدوح أنه مهنا جد فى الفرار وبالغ فى الهرب ، فقد أيقن أنه مدرك ولن يستطيع التفلت من قبضة الممدوح ولو امتلك عنان الرياح وأخذ يصرفها فى كل ناحية ، لأن الممدوح كالدهر قد بث حباثله فانى للشاعر أن ينجو منها؟ إنه لا محالة واقع فيها فالدهر لا ملجأ منه ولا وزر .

وقد رأينا أبا ذؤيب الهذلى يجعل للمنية أظفارا ليصور شدة فتكها بهينه .. ورأينا لبيدا يجعل للريح يدا وللقرعة زماما ليصور شدة ما ينزلي

بالناس ويفخر بتفريجه وتخليصهم منه . . . وراينا زهيراً يجعل للصبا  
رواحل وأفراساً قد عريت وعظلت ليصور إقلاعه عن لهو الشباب وباطله .  
وإذا كان لبيد قد جعل للقرة زمناً ، وسلم الخاسر قد جعل للريح  
عنناً ، فإن الباحثرى يجعل لأحداق العيون أئنة تقتاد بها محاسن  
الممدوح أعين الناس إليه قسراً وذلك فى قوله :

وإذا بدا اقتادات محاسنه  
قسرا إليه أعنة الحديق

وابن المعتز يجعل النظرة تشرد وتجمع كما تجمع الفرس ويتأبى  
المهر الأرن وهو يجتهد فى منعها خيفة الرقباء ، لكنها تتفلت منه  
وتشرد وتجمع . . يقول فى ذلك :

وأتى على إشفاق عيني من العدا  
لتجمع منى نظرة ثم أطرق

إنها نظرة غريبة عجيبة ، وصفت بما ليس لها ، فهى تجمع كما  
تجمع الفرس ، وهو لا يستطيع كبح جماحها إلا بعد حين «ثم أطرق»  
. . . إن خيال الشعراء يخلع على الأشياء أوصافاً ليست لها ليلفت وينبه  
إلى أهم وجلية ، فالحدق لها أئنة تقاد بها قسراً إلى محاسن الممدوح ،  
لأن محاسنه قد بلغت الغاية ، ونظرة ابن المعتز نظرة جموح ، لأنه  
متيم قد أضناه العشق والهوى .

وأتد خيال الشعراء إلى الزمان فجعلوا له ما للحى من صفات ،  
وقد رأينا سلم الخاسر يجعل للدهر حبال ميثوقة ليفتك بالناس ، كما  
يبث الصائد حباله ليهلك بفرائسه . . . وابن الرومى يجعل «الأمس»  
يسعى نحو الإمام ويعمل ويتلفت إليه تلفت ملهوف ، وكأنه يريد  
إلا يفارقه ، كما جعل الغد يشاق إليه ، وذلك حيث يقول :

إمام يظل الأمل يعمل نحوه

تلفت لهوف ويشـتاقه الغـد

لقد جعل الزمان إنسانا يسعى نحو الإمام ، فالأمل يعمل ويتلفت  
إليه يريد ألا يفارقه ، والغد ينتظره مشتاقا إليه .

ونرى أمرا القيس يخاطب الدهر ويجعل له صلبا وأعجازا وكلكلا ،  
وذلك في قوله :

وليل كموج البحر أرخى سدوله

على بانـواع الهموم ليبتـلى

فقلت له لما تـطى بصـلبه

وأردف أعجازا ونساء بكلـكل

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى

بصبح وما الإصباح منك بـاءـثل

فهو يصور أحزانه وهـومـه حيث أرخى الليل سدوله واشتد به  
ظلامه وأهواله التي تشبه موج البحر ، وهنا يتداعى الخيال ، فنراه  
يجعل ليل صلبا ، أى : ظهرا يتمطى به ، وأعجازا يردف بها ، وكلكلا  
ينوء به ، وذلك ليصور قسوته وشدته ، ولذا خاطبه كما يخاطب العقلاء ،  
وطالب منه أن ينجلي بصبح وليس الصبح بأمثل منه عنده ، فهو يقادى  
الهموم نهارا كما يقاسيها ليلا « وخاطبه مـلا يعقل يدل على فرط الوله  
وشدة التحير ، وإنما يستحسن هذا الضرب فى النسب والمراعى  
وما يوجب حزنا وكابة ووجدا وصبابة » ( ٢٩ ) .

انظر إلى قول ليلى بنت طريف الشيبانى فى رثاء أخيها الوليد :

( ٢٩ ) شرح المعلقات السبع للزوزنى : ٢٧ :

أيا شجر الخابور مالك مورقا

كانك لم تجزع على ابن طريف (٣٠)

إنها تتعجب من نضرة شجر الخابور وعدم ذبوله جزعا على أخيها  
الوليد ، وهى لا تتعجب من ذلك وتخطب الشجر إلا بعد تصويره عقلا  
يسع ويجيب ، وهذا يدل على فرط حزنها على أخيها وشدة ولهها ،  
وكانها تريد أن تشاركها الطبيعة وما فى الكون من أشياء أحزانها  
والأمها .

ومن ذلك قول الشماخ فى رثاء عمر بن الخطاب رضى الله عنه :

أبعد قتييل بالمدينة أظلمت

له الأرض تهتز العضاء بأسوق (٣١)

وهو أبلغ من قول ليلى بنت طريف ، لأنها تعجبت من إبراق  
الشجر وانكرت نضرنه واخضراره ، أما الشماخ فهو ينكر اهتزاز العضاء  
بأسوقه فضلا عن أن يورق ويخضر .

ويكثر الشعراء من مخاطبة الأطلال والديار فيتعجبون من سكوتها  
وتجيب وتنطق ، فقد كان لهم فيها أحبة ، وكانت لهم فيها حياة تبددت ،  
فهم لشدة وجدهم وفرط حزنهم ، يريدون أن تنطق الأطلال ، وأن تجيب

(٣٠) الخابور : نهر بديار بكر ، وابن طريف : أخوها الوليد ، وقد

خرج فى عهد هارون الرشيد فأرسل إليه يزيد الشيبانى فقتله .

(٣١) العضاء بكسر العين : كل شجر له شوك ، وقيل هى أعظم الشجر ،

وقيل هى الخمط ، والخمط كل شجرة ذات شوك . انظر لسان

العرب مادة : عضه .

الديار فتشاركهم الكلام والأحزان ، ويرفضون سكوتها ويتعجبون من عدم  
إجابتها ويأبزون استعجابها .

يقول امرؤ القيس :

الم تسأل الربع القواء بعسسا

كانى أنادى إذ أكلم أخرسا \*

فهو يتعجب من عدم إجابة الربع القواء ، وكأنه صار أخرس  
لا ينطق ، وذلك لأنه يتصوره حيا ينطق ويجيب ، ويشاركه وجده  
وأسائه وهمومه وآلامه .

ومثله قول النابغة :

فاستعجمت دار نعم ما تكلمنا

والدار لو كلمتنا ذات أخبار

إنه يذكر استعجابها وعدم تكلمها ، وهى ذات أخبار ، حيث رأت  
وسجلت حياة عاشوها ، وأحداثا وأحلاما كانت لهم عليها ، ولا ينبغي  
لها أن تستعجم فلا تنطق بهذه الحياة ، وتتكلم عن تلك الأحلام ، وتخبر  
بما أبصرت من أحداث .

وكذا قول بشار :

أبى طيسل بالجزع أن يتكلما

وماذا عليه لو أجاب متيمسا

حيث يتعجب من إباء الطلل ورقضه أن يتكلم ، وهو خير من  
يتكلم ، لأنه الشاهد على حبه ، والمبصر لأحلامه ، والمطلع على  
ذكرياته ، وماذا عليه لو نطق وأجاب فيريح بنطقه وإجابته ذاك المتيمم  
الذى ينتظر كلامه ويترقب إجابته .

في القواء : القفر .

وقد غاب هذا المعنى عن أبى هلال العسكرى ، فعاب بيت امرئ القيس السابق ، وأنكر سؤاله الربع وتعجبه من عدم إجابته . . . يقول رحمه الله : « ومن لا يعرف الخطأ كان جديرا بالوقوع فيه » ، فمن ذلك قول امرئ القيس :

الم تسأل الربع القواء بعسسا

كأنى أنادى إذ أكلتم أخرسا

هذا من التشبيه فاسد لأجل أنه لا يقال : كلبت حجرا فلم يجب فكأنه كان حجرا ، والذي جاء به امرؤ القيس مقلوب . . . وتبعه أبو نواس فقال يصف دارا :

كانها إذ خرست جـرام

بين ذوى تفنيده مطـرق

والجيد منه قول كثير فى امرأة :

فقلت لها يا عز كل مصيبة

إذا وطئت يوما لها النفس ذلت

كأنى أنادى صخرة حين أعرضت

من الصم لو تمشى بها العصم زلت \*

فشبه المرأة عند السكوت والتغافل بالصخرة « ( ٣٢ ) » .

ولا يخفى علينا صحة التشبيهين ، تشبيه امرئ القيس وتشبيه أبى نواس ، اللذين جعلهما أبو هلال من التشبيهات الفاسدة ، فإن الربع القواء حى فى خيال امرئ القيس ، يجيب وينطق ، فهو يتعجب من عدم إجابته وينكر سكوته ، وكذا الدار فى خيال أبى نواس ناطقة تجيب من يكلمها ، فهو ينكر سكوتها ويشبهها وقد سكنت بالمجرم الذى أطرى

( ٣٢ ) الصناعتين ٧٧ . \* العصم جمع العصم ويطلق على العنق  
والمراء : لو عسى بها العنق والوعش : زلت ، ويطلق أيضا على  
الحبل التى يربط بها دونه رحليها والمراد أنه تدل الحبل تزل لومته بها .

بين ذوى تفنيده ، ولكن أبا هلال غاب عنه هذا فحكم بفساد التشبيهين .

هذا وينبغى على الشعراء ألا يجنحوا بخيالهم أو يجنح بهم الخيال فيغريوا فيه ويتخيلوا ما يتجافى مع الأذواق ، ويتنافى مع العرف والطباع ، وتنفر منه النفوس فلا تقبله ، وذلك بأن يجعلوا للدهر استأ وأخدعين ، وللمعروف كبدا وكعبا ، وللمال خذا ورجلا وصوتا قد يح ، وللدجى يافوخا ، فهذا جنوح وإغراب فى الخيال تهيج الأذواق وتنفر منه النفوس .

ولننظر إلى قول أبى تمام :

يادهرقوم من أخدعك فقد

اضججت هذا الانعام من خرقك

والى قوله :

فضربت الشتاء فى أخدعيه

ضربة غادرتة عودا ركوبيا

لقد جعل لكل من الدهر والشتاء أخدعين ، والأخدعان عرقان فى العنق ، ولا يقبل الذوق ولا تستميع النفس أن يجعل للشتاء وللدهر ذلك ، ولذا رد هذا الخيال على أبى تمام ورفضه الناس ، وعاب كثير من النقاد الامتعار فى البيتين ( ٣٣ ) .

يقول عبد القاهر : « ومما يشهد لذلك - أى : لكون الالفاظ لا تتفاضل - أن حيث هى الفاظ مجردة - أنك ترى الكلمة تروك وتونسك فى موضع ، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك فى موضع آخر ، كلفظ « الأخدع » فى بيت الحماسة :



تلفت نحو الحى حتى وجدتنى  
وجعت من الإصغاء ليता وأدععا

وبيت البحترى :

وإنى وإن بلغتنى شرف الغنى  
وأعتقت من رق المطامع أخدمى  
فإن لها فى هذين المكانين ما لا يخفى من الحسن ، ثم إنك تتأملها  
فى بيت أبى تمام :

يادهر قوم من أخدميك فقد  
اضججت هذا الانام من خرقك  
فتجد لها من الثقل على النفس ومن التنغيص والتكدير أضعاف  
ما وجدت هناك من الروح والخفة والإيناس والبهجة « (٣٤) » .  
وهل هذا يقال فى قول ذى الرمة :

تيممن يافوخ الدجى فصدعه  
وجوز الفلا صدع السيوف القواطع  
حيث جعل للدجى يافوخا وقول تأبط شرا :

نحز رقابهم حتى نزعنا  
وانف الموت منخره رثيم

حيث جعل للموت أنفا قد دمی منخره .. وقول أبى نواس :

ما لرجل المال أمست  
تشتكى منك الكلالا

حيث جعل للمال رجلا تشتكى .. وقوله أيضا :

بح صوت المال مما

منك يشكو ويصيح

حيث جعل للمال صوتا قد بح .. وقول أبى تمام :

بلوناك أما كعب عرضك فى العلا

فعمال ولكن خد مالك أسفل

حيث جعل للعرض كعبا وللمال خدا .. وقوله أيضا :

لدى ملك من أكلة الجود لم يزل

على كبد المعروف من فعله برد

حيث جعل للمعروف كبدا .. وقول أحد الأعراب يذم رجلا :

ما زال مجنوبا على است الدهر

ذا جسد ينمى وعقل يحرى

حيث جعل للدهر استا .. إلى غير ذلك مما أعرب فيه الشعراء

وجنح بهم الخيال إلى صور تنفر منها النفوس وتمجها الأذواق ، فضلا

عن ذلك لا نرى فائدة ولا نجد معنى وراء هذا الإغراب ، فأى معنى

يرى وراء أن يتخيل المرء للدهر استا ، أو للمال خدا ورجلا ، أو

للمعروف كبدا .. أى معنى وراء أن نتصور للموت أنفا قد دمی منخره

فى بيت تأبط شرا ، وأين هذا من تصويره « الموت » خزيان ينظر فى

قوله وقد مر بنا :

فخالط سهل الأرض لم يكدح الثرى

به كدحة والموت خزيان ينظر

إن وراء الخيال فى هذا البيت معنى لطيفا وهو الدلالة على  
الاهوال والشدائد التى اجتازها ولم تنل منه ولا أثرت فيه ، فالسوت  
فى مثل هذه الاهوال يظفر بكثير غيره ، ولكنه أمام نجاته وخوضه  
تلك الاهوال ، وخروجه منها بسلام ، وقف خزيان ينظر فى دهش ،  
ويتعجب من اقتحامه الاهوال وخلوصه منها دون أذى .. لا نرى مثل  
هذا فى الأبيات المذكورة ، وإنما نرى خيالا غريبا ترفضه النفس ويأباه  
العرف ويمجه الذوق وليس وراءه من فائدة ولا مغزى .

وعندما ننظر فى هذه الأبيات نجد أن جميعها قد أضيف فيه لازم  
المشبه به إلى المشبه ، ولعل هذا ما جعل ابن الأثير يستقبح هذا الضرب  
من التوسع فى الكلام ، فقد جعل التوسع ضربين - كما رأينا - ضرب  
يرد على وجه الإضافة ، وقد عده قبيحا مستكرها ، وضرب يرد على  
غير وجه الإضافة وقد عده حسنا مقبولا .. ولم يكن  
مصيبا فى هذا - كما ذكرنا - فليس كل ما أضيف فيه لازم  
المشبه به إلى المشبه يعد قبيحا ، ولنعد إلى ما ذكرناه من شواهد  
نحو : أظفار المنية .. يد الشمال .. زمام القرة .. عذبان الريح ..  
حبائل الدهر .. أفراس الصبا ورواحله .. عين الملك .. هل نجد قبيحا  
فى هذا التخيل وقد بنى على الإضافة كما نرى ؟

إن المعول عليه فى استحسان التخيل أو استقباحه ليس مجيئه على  
الإضافة أو على غير الإضافة ، وإنما المعول عليه قبول النفس للتخيل  
وما يكمن وراءه من معان يرمى إلى الدلالة عليها .. فإن نفرت النفس  
وج الذوق وأبت الطباع قبول التخيل ، ولم يوجد وراءه معنى كان  
قبيحا معيبا ، وإذا قبلت النفس التخيل واستساغه الذوق ومال إليه  
الطبع ، ووجد وراءه معنى كان حسنا مقبولا .

\*\*\*



## الفصل الثاني

### الاستعارة التبعية

فرق البلاغيون بين لونين من الاستعارة أولهما : ما كان اللفظ المستعار فيه من أسماء الأجناس والأعيان ، كاستعارة « الأسد » للرجل الشجاع ، و « البحر » للكريم ، و « البدر » للحسناء ، و « القتل » للآذى ، و « الطيران » للسرعة ، و « حاتم » للكريم ، و « أحنف » للحليم ، و « إياس » للذكى .. وثانيهما : ما كان اللفظ المستعار فيه من الأفعال المشتقات والحروف ، كاستعارة لفظ « طار » لاسرع ، ولفظ « نثر » لفدق ، ولفظ « قاتل » اسم فاعل للضارب ضربا شديدا ، وكاستعارة « الظرفية » للدلالة على التمكن وإحاطة النعمة بزيد في قولهم : زيد في نعمة ، والدلالة على الاستعارة بالحرف « في » الموضوع للظرفية .. فرق البلاغيون بين هذين اللونين فجعلوا اللون الأول استعارة أصلية ، والثاني استعارة تبعية .

وقد نبه الإمام عبد القاهر رحمه الله إلى الفرق بين اللونين بعد أن فرغ من تجلية الفروق بين ضربى الاستعارة : « جعلك الشيء ليس به ، وجعلك للشيء الشيء ليس له » فذكر أن استعارة الفعل تختلف عن استعارة الاسم وبين جهة الاختلاف بين استعارة هذا واستعارة ذاك . يقول رحمه الله : « وإذا تقرر أمر الاسم في كون استعارته على هذين القسمين ، فمن حقنا أن ننظر في الفعل هل يحتمل هذا الانقسام؟ والذي يجب العمل عليه أن الفعل لا يتصور فيه أن يتناول ذات شيء كما يتصور في الاسم ، ولكن شأن الفعل أن يثبت المعنى الذى اشتق منه للشيء في الزمان الذى تدل صيغته عليه ، فإذا قلت : « ضرب زيد »

( م ٤ - المجاز )

أثبت الضرب لزيد في زمان ماض ، وإذا كان كذلك فإذا استعير الفعل لما ليس له في الأصل ، فإنه يثبت باستعارته له وصفا هو شبه المعنى الذي ذلك الفعل مشتق منه .

بيان ذلك أن تقول : نطق الحال بكذا ، وأخبرتني أسارير وجهه بما في ضميره ، وكلمتني عيناه بما يحوى قلبه ، فتجد في الحال وصفا هو شبه بالنطق من الإنسان ، وذلك أن الحال تدل على الأمر ، ويكون فيها إشارات يعرف بها الشيء ، كما أن النطق كذلك ، وكذلك العين فيها وصف شبه بالكلام وهو دلالتها بالعلامات التي تظهر فيها وفي نظرها ، وخواص أوصاف يتحدد بها ما في القلوب من الإنكار والقبول « (١) » .

فهو هنا يبين أن استعارة الفعل تختلف عن استعارة الاسم ، ويقصد بالاسم : أسماء الأجناس والأعيان لا المشتقات ، فإسماء الأجناس والأعيان تدل على ذات شيء ، ومن هنا صح استعارتها ، أما الأفعال فشأنها أن تثبت المعاني التي اشتقت منها للشيء في الزمان الذي تدل عليه صيغها ، ففي قولنا : ضرب زيد ، أثبت الضرب لزيد في الزمان الماضي ، ولذا فإن قولهم : نطق الحال ، وأخبرتني أسارير وجهه ، وكلمتني عيناه ، قد استعير فيه « النطق والإخبار والتكليم » لوصف في الحال وأسارير الوجه والعينين شبه بالنطق والإخبار والتكليم ، وهو الدلالة على الأمر والإبانة عن الشيء في نفس زمن الفعل وهو الزمان الماضي .

وبهذا يتضح أن صيغ الأفعال - الماضي والمضارع والأمر - ليس لها سوى تحديد الزمن ، ولا دخل لها في الاستعارة ، لأن المقصود أن تثبت

(١) أسرار البلاغة ١/ ١٤٤ .

المعاني التي اشتقت منها وهي مصادرها للشيء في الزمان الذي تدل عليه تلك الصيغ .

ويضيف الإمام عبد القاهر في تجلية الوصف الذي يوجد في العينين ويشبه التكليم الذي استعير له في نحو قولهم : « كلمتني عيناه » فيقول : « حكى عن بعضهم قال : أثبت الجمحى استشيريه في أسراة أردت التزوج بها ، فقل : أقصيرة هي أم غير قصيرة ؟ قال : فلم أفهم ذلك ، فقال لي : كأنك لم تفهم ما قلت ، إني لأعرف في عين الرجل إذا عرف ، وأعرف فيها إذا أنكر ، وأعرف إذا لم يعرف ولم ينكر ، أما إذا عرف فإنها تخاوص ، وإذا لم يعرف ولم ينكر فإنها تسجو ، وإذا أنكر فإنها تجحظ ، أردت بقولي « قصيرة » أي : أهى قصيرة النسب تعرف بابيها أو جدّها ؟ » (٢) .

فالتكليم قد استعير لهذه الأوصاف « التخاوص والسجو والجحوظ » التي تدل بها العين كما يدل الكلام من الإنسان .. إن الفعل قد استعير لوصف يشبهه يوجد في العين ، وأثبت لها في نفس زمن الفعل ، فالاستعارة لم تجر في الفعل وإنما جرت في «عنايه أي : في مصدره الذي اشتق منه .

يقول عبد القاهر : « وإذا كان أمر الفعل في الاستعارة على هذه الجملة رجع بنا التحقيق إلى أن وصف الفعل بأنه مستعار حكم يرجع إلى «صدره الذي اشتق منه ، فإذا قلنا في قولهم : « نطق الحمال »

(٢) أسرار البلاغة ١/١٤٤ ، ١٤٥ و « تخاوص » : تغض قليلا ، يقال : تخاوص فلان إذا غض من بصره قليلا مع تحديد كمن يقوم سهما ، و « تسجو » أي : تسكن ، و « تجحظ » أي : تعظم ، قلتها ، يقال : جحظت عينه إذا عظمت قلتها ونبأت .

إن « نطق » مستعار ، فالمعنى أن النطق مستعار .. (٣) .

وقد استمد البلاغيون ما فرقوا به بين الاستعارتين : « الأصلية والتبعية » من كلام عبد القاهر الذى أشرنا إليه ، ومما ينبغى التنبيه له أن عبد القاهر لم يضع هذه المصطلحات : « التصريحية .. المكنية .. الأصلية .. التبعية » وإنما وضح أن الاستعارة ضربان ، أولهما : تصوير الشئ الشئ ليس به وثانيهما : جعل الشئ الشئ ليس له ، وقد أطلق البلاغيون من بعده على الضرب الأول مصطلح « الاستعارة التصريحية » ثم قسموها مستمدين من كلامه أيضا إلى : « أصلية » وهى ما كان اللفظ المستعار فيها من أسماء الأجناس والأعيان كلفظ « الأسد والبدر والقتل وحاتم وأحنف » ونحوها ، و « تبعية » وهى ما كان اللفظ المستعار فيها من الأفعال والمشتقات والحروف .

كما أطلقوا على الضرب الثانى مصطلح « الاستعارة المكنية » ثم اختلفوا فى تشخيصها وتصوير معناها ومعنى التخيلية التى جعلوها قرينة لها ، على نحو ما رأينا فى الفصل الأول .

قلت : إن البلاغيين قد استمدوا من كلام عبد القاهر ، وتفريقه بين الاستعارة الواقعة فى الأسماء والاستعارة التى تقع فى الأفعال ، فقسموا الاستعارة التصريحية إلى أصلية وتبعية ، وفرقوا بينهما ، وشغلوا بتعليل هذا التقسيم ، وبيان وجه كون الاستعارة فى الأجناس وأسماء الأعيان أصلية وفى الأفعال والمشتقات والحروف تبعية .

يقول السكاكى فى تعريفه الاستعارة الأصلية وبيان وجه تسميتها أصلية : « الاستعارة الأصلية هى أن يكون المستعار اسم جنس كرجل



واسد ، وكقيام وقعود ، ووجه كونها أصلية هو ما عرفت أن الاستعارة  
مبناها على تشبيه المستعار له بالمستعار منه ، وقد تقدم في باب التشبيه  
أن التشبيه ليس إلا وصفاً للمشبه بكونه مشاركا للمشبه به في وجه  
الشبه ، والأصل في الموصوفية هي الحقائق ، مثل ما تقول جسم أبيض  
أو بياض صاف ، وجسم طويل أو طول مفرط ، وإنما قلت : الأصل في  
الموصوفية هي الحقائق ولم أقل لا يعقل الوصف إلا للحقيقة ، قصراً  
للمسافة حيث يقولون في نحو : شجاع باسل وجواد فياض وعالم  
نحرير ، إن « باسلاً » وصف لشجاع ، و « فياضاً » وصف لجواد ،  
و « نحريراً » وصف لعالم (٤) .

ويقول في تحديد التبعية وبيان وجه تسميتها تبعية : « الاستعارة  
التبعية هي ما تقع في غير أسماء الأجناس كالأفعال والصفات المشتقة  
منها ، وكالحروف بذات على دعوى أن الاستعارة تعتمد التشبيه ، والتشبيه  
يعتمد كون المشبه موصوفاً ، والأفعال والصفات المشتقة منها والحروف  
عن أن توصف بمعزل ، فهذه كلها عن احتمال الاستعارة في أنفسها  
بمعزل ، وإنما المحتل لها في الأفعال والصفات المشتقة منها مصادرها ،  
وفي الحروف متعلقات معانيها ، فتقع الاستعارة هناك ثم تسرى  
فيها » (٥) .

ويقول الخطيب في توجيهه الاستعارتين والتفريق بينهما :  
« وأما باعتبار اللفظ فقسمان ، لأنه إن كان اسم جنس فأصلية ، كأسد وقتل ،  
وإلا فتبعية ، كالأفعال والصفات المشتقة منها والحروف ، لأن الاستعارة  
تعتمد التشبيه ، والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفاً ، وإنما يصلح

(٤) مفتاح العلوم ١٧٩ ، ١٨٠ .

(٥) نفس المصدر ١٨٠ .

للموصوفية الحقائق ، كما فى قولك : جسم أبيض وبياض صاف ، دون معانى الأفعال والصفات المشتقة منها والحروف ، فإن قلت : فقد قيل فى نحو : شجاع يأسل وجواد فياض وعالم نحير ، إن يأسلا وصف لشجاع ، وفياضا وصف لجواد ، ونحيرا وصف لعالم ، قلت : ذلك متناول بأن الثوانى لا تقع صفات إلا لما يكون موصوفا بالاول ، فالتشبيه فى الأفعال والصفات المشتقة منها لمعانى مصادرها ، وفى الحروف لمتعلقات معانيها « (٦) » .

ويقول صاحب مواهب الفتاح : « وإذا كان التشبيه يقتضى صحة الحكم بثبوت وجه الشبه والمشاركة وصحة الوصف بهما ، فمدلول الحرف والفعل لا يصح أن يحكم عليه ، فلا يصح التشبيه فيه ، فلا تصح فيه الاستعارة الأصلية المبنية على التشبيه ، إذ كون الشيء موصوفا ومحكوما عليه إنما يصح فيه إن كان «ن الحقائق ، أى : الأمور الثابتة المتقررة ، كالجسم والبياض ، بخلاف ما لا تقرر له لكونه شيئا لا ثبات له كالمشتمل على الزمان ، فالجسم مثلا متقرر فيوصف فيقال فيه : جسم أبيض أو أسود ، وكذا البياض فيقال فيه : بياض صاف وناصع ، بخلاف الفعل كقام ، فلدلالتة على الزمان الدىال الذى لا قرار له لا يصلح مدله للموصوفية المصححة للتشبيه ، المصحح للاستعارة الأصلية ، وبخلاف الوصف كقام ، فإنه ولو لم يدل على الزمان بصيغته لكن يعرض اعتباره فيه كثيرا فيمنعه «ن التقرر ، وكذا الحرف من باب أخرى ، لأنه لا يستقل باللفهومية « (٧) » .

(٦) الإيضاح ١٣٥/٣ .

(٧) مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص ١١٢/٤ .

ومما يلاحظ أن السكاكى لم يقطع بأن الذى يوصف إنما هو الحقائق ، بل ذكر أن هذا هو الأصل حيث قال : « والأصل فى الموصوفية هى الحقائق » أما الخطيب فقد قطع بذلك ، إذ قال : « وإنما يصلح للموصوفية الحقائق » ورد احتراز السكاكى بأن قولهم : « شجاع يأسل وجواد فيأض وعالم تحرير » الأصل فيه : فلان شجاع يأسل وجواد فيأض وعالم تحرير ، فالأول لم يوصف بالثانى : أى : « شجاع » لم يوصف « ببأسل » وكذلك « جواد » لم يوصف « بفياض » ، و ( عالم ) لم يوصف « بنحرير » وإنما وقع الثانى من هذه الصفات وصفا لما وصف بالأول .

وهذا التعليل الذى بداه السكاكى وتبعه فيه الخطيب ونقله عنهما الشراح لم يسلم لهما . . . لقد رفضه الشراح وأصحاب الحواشى ونقصوه ، وأوردوا عليه من الاعتراضات مالا يمكن دفعه . . . وخلاصة هذه الاعتراضات :

١ - أن القول بأنه « إنما يصلح للموصوفية الحقائق أى : الأمور المتقررة الثابتة » ينتقض بنحو قولنا : حركة سريعة وزمان صعب ، فكل من الحركة والزمان لا تقرر له ، وقد صح وصف كل منهما .

٢ - أن الفعل يدل على الحدث والزمان ، والتجوز فيه يكون تارة بتغيير حدثه ، كما فى قولهم : « نطقت الحال » بمعنى : دلت ، وتارة بتغيير زمانه ، كما فى قوله تعالى : « أتى أمر الله فلا تستعجلوه » النحل ! . . . وقوله عز وجل : « والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا فسقذاه إلى بلد ميت » فاطر ٩ . . . وتارة يقصد تغيير مدلولى الفعل معا ، الزمان والحدث كأن نقول : « نطقت الحال » ونريد أنها تدل فى الزمن الحاضر أو ستدل فى المستقبل .

٣ - أن الأفعال والصفات المشتقة منها إنما كانت متجددة غير

«تقررة بواسطة دخول الزمان فى مفهوم الأفعال وعروضه للصفات ، ويرد على هذا أن عروض الزمان إذا منع جريان التشبيه والاستعارة فى الصفات ينبغى أن يمنع جريانهما فى المصادر ، لعروض الزمن لمفهوما أيضا ، لأن المصدر يدل على الحدث ، والحدث لابد له من زمان يقع فيه ، فدلالة المصدر عليه بالالتزام كالصفات ، ومعلوم أن الاستعارة فى المصادر أصلية .

٤ - أن أسماء الزمان والمكان والكلى من المشتقات ، والتعليل المذكور لا يتناولها ، لأنها تصلح للموصوفية ، فيقال مثلا : مقام واسع ، ومجلس فسيح ، ومنبت طيب ، وفتح صغير ، ومكنسة جيدة ، فينبغى أن تكون الاستعارة فيها أصلية ، وهم قد أدركوا ذلك فصرحوا بأن المراد بالمشتقات : الصفات ماعدا أسماء الزمان والمكان والكلى ، فيجب أن يقدر التشبيه فيها وأن تكون استعارتها أصلية ، لصلاحها - كما بينا - للموصوفية .. وليس الأمر كذلك فإن الاستعارة فى هذه المشتقات الثلاث يجب أن تكون تبعية ، لأننا إذا قلنا : « هذا مقتل فلان » للموضع الذى ضرب فيه ضربا شديدا ، و « هذا مرقد فلان » لقبره الذى أقبر فيه ، كان المعنى على تشبيه الضرب الشديد بالقتل ، والموت بالمرقد ، فالاستعارة جرت فى المصدر لا فى نفس المكان ، ثم اشتق من المصدر اسم المكان « مقتل » بمعنى : «وضع الضرب الشديد ، و « مرقد » بمعنى : المكان الذى أقبر فيه الميت (٨) .

وبهذا يتبين لنا عدم صحة هذا التعليل الذى ذكره السكاكى وتبعه فيه الخطيب ، وقد وجدنا العلامة سعد الدين التفتازانى يقول بعد

(٨) يرجع إلى هذه الاعتراضات فى شرح التلخيص ١١٣/٤ ، ١١٥ ، وفى المطول ٣٧٢ ، ٣٧٣ .

ما أورد بعضاً من الاعتراضات المذكورة : « التحقيق أن الاستعارة في الأفعال وجب جميع المشتقات التي يكون القصد بها المعاني القائمة بالذوات تبعية ، لأن المصدر الدال على المعنى القائم بالذات ، هو المقصود الأهم الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه ، وإلا لذكرت الالفاظ الدالة على نفس الذوات دون ما يقوم بها من الصفات » (٩) .

ولم يكن هنالك حاجة إلى هذا التعليل الذي ذكره السكاكي وتبعه فيه الخطيب ، والذي أدى إلى هذه المناقشات وتلك الاعتراضات ، وهي اعتراضات لا يمكن دفعها - كما رأينا - وقد كان فيما ذكره الإمام عبد القاهر رحمه الله تعليل شافٍ لاعتبار الاستعارة في الأفعال ومثلها المشتقات تبعية ، حيث ذكر أن الشأن في الفعل أن يثبت المعنى الذي اشتق منه للشيء في الزمان الذي تدل عليه صيغة الفعل ، فقولنا : ضرب زيد ، فيه إثبات الضرب لزيد في الزمن الماضي ، وقولنا : يضرب ، فيه إثبات الضرب له في الزمن المضارع .

وعندما نقول في الاستعارة : « نطق الحال بكذا » فإن مرجع التصرف إنما هو إلى معنى الفعل ، أي : إلى حدثه ، فهو المقصود من الأفعال ، أما الزمان الذي هو مدلول صيغته فباق لم يحدث فيه تصرف . . . وتجلية ذلك في المثال المذكور أن النطق قد استعير لوصف في الحال يشبهه وهو الدلالة ، وأثبت المستعار وهو « النطق » للحال في نفس الزمن الذي دلت عليه صيغة الفعل المستعار ، ولذا يقال في إجراء هذه الاستعارة : إن النطق قد استعير للدلالة ثم اشتق من النطق « نطق » بمعنى « دل » وإثبات النطق للحال هو قرينة الاستعارة .

---

(٩) مختصر سعد الدين ضمن شروح التلخيص ١١٥/٤ ، ١١٦ .

وفى قول طفيل الغنوى :

وجعلت كدورى فسوق ناجية

يقتات شحم سناءها الرحل (١٠)

استعير « الاقتيات » لوصف فى الرحل عندما يحتك بالسنام ، فإنه يذيب شحمه وينتقمه حتى يذهب . . استعير « الاقتيات » لهذا الوصف فى الرحل « إذابة الشحم وإذهاؤه » وأثبت هذا المعنى المستعار للرحل فى نفس الزمن الذى دلت عليه صيغة الفعل ، حيث اشتق من « الاقتيات » يقتات بمعنى : ينتقص ويذهب . . وقد عد الخطيب الاستعارة فى البيت استعارة غريبة لا يدركها إلا الخاصة ، لأن الشحم مما يقتات ، ففيها تخيل بان الاقتيات كأنه حقيقة (١١) .

وكذا القول فى قول سوار السعدى :

بعرض تنوخة للريح فيهـ

نسيم لا يروع فى التراب (١٢)

حيث استعير « الترويع » لوصف فى الريح ، وهو إثارتها التراب بجامع التحريك فى كل ، فالترويع يفزع النفوس ويحركها ، وإثارة التراب تحريكه وقد كان ساكنا ، ثم أثبت المعنى المستعار « الترويع » للريح فى نفس الزمن الذى دلت عليه صيغة الفعل ، حيث اشتق من « الترويع » يروع بمعنى : يثير ويحرك .

ومن ذلك قول البحتري :

يتراكمون على الأسسنة فى الوغى

كالفجر فاض على نجوم الغيب

(١٠) الكور بضم الكاف : رحل البعير . . والناجية : الناقة السريعة .

(١١) انظر الإيضاح ١٢٦/٣ .

(١٢) التنوخة : الصحراء أو الأرض الواسعة . . وعرضها : جانبيها .

فقد شبه اجتماعهم حول الرماح في الحرب وازدحامهم عليها  
وقد لبسوا الدروع اللامعة ، بضوء الفجر عندما ينبسط فيبدد الظلام  
ويطغى ضوءه على نجوم الغيب . . والفجر لا يفيض وإنما يفيض الماء ،  
ولذا فإن الفيض قد استعير لوصف في الفجر وهو انبساطه وانتشار  
ضوئه ، وأثبت هذا المعنى المستعار للفجر في نفس الزمن الذي دلت  
دلت عليه صيغة الفعل ، حيث اشتق من « الفيض » فاض بمعنى :  
انبسط وانتشر ضوءه .

ومنه قول أبي الطيب المتنبي :

نثرتهم فسرق الاحديد نثرة

كما نثرت فوق العروس الدراهم (١٣)

حيث استعير « النثر » وهو أن تجمع الأشياء بالكف ثم تفرق  
دفعه ، فتقع على غير ترتيب ولا نظام . . استعير هذا لتساقط الأعداء  
في الحرب منهزمين دفعة ، وقد أثبت المعنى المستعار وهو « النثر »  
للمنهزمين في نفس الزمن الذي دلت عليه صيغة الفعل ، حيث اشتق  
منه « نثر » بمعنى هزمهم وأسقطهم صرعى دفعة على غير نظام  
وترتيب .

ومن ذلك قول النبي ﷺ : « من خير معاش الناس لهم رجل مسك  
بعنان فرسه في سبيل الله يطير على متنه ، كلما سمع هيلة  
أو فرعة طار عليه إليها يبتغي القتل والموت مظانة » (\*)

(١٣) الاحديد : جبل ببلاد الروم ، والخطاب لسيف الدولة .  
(\*) رواه مسلم في كتاب الإمارة باب فضل الجهاد والرياء ، وابن ماجه  
في كتاب الفتن باب العزلة . . والهيعة : الصوت عند حضور  
العدو ، والفرعة : صوت النهوض للعدو ، ومظانه : « واطنه التي  
يرجى فيها لشدة رغبته في الشهادة » .

حيث استعير « الطيران » للإسراع وأثبت للرجل في نفس الزمن  
الذى دلت عليه صيغة الفعل ، فاشتق منه « يطير وطار »  
بمعنى : يسرع وأسرع ، وتنبىء هذه الاستعارة بسرعة  
الإجابة ، فالرجل كان على أهبة الاستعداد ، كان ممسكا بعنان فرسه ،  
وما أن سمع الهيعة حتى انطلق إليها مليا ، واندفع مجييا ، فهو لم  
يسرع إلى المنادى وإنما طار إليه .

وخذ قول الشاعر :

وإذا تبايع كريمه أو تشتري

فسواك بائعها وأنت المشتري

تجده قد استعار « البيع والاشتراء » للترك والتحصيل ، لأن  
الخصال الكريمة لا تبايع وتشتري ، وإنما تحصل وتترك ، يحصلها  
النجباء وطالبو المعالي ، ويرغب عنها اللثام والهابطون فيتركونها .  
وقد أثبت المعنى المستعار للخصال الكريمة في نفس الزمن الذى دلت  
عليه صيغة الفعل فاشتق من البيع والاشتراء « تبايع وتشتري » بمعنى  
تترك وتحصل . كما أثبت هذا المعنى المستعار للخصال اسما مشتقا  
في قوله : « بائعها . . . والمشتري » ولا يخفى علينا دلالة هذين المشتقين  
على الثبوت والدوام ، وكان المدوح قد وقف نفسه على المحامد والتزم  
بتحصيل المكارم وتحقيقها ، وثبت على ذلك ثباتا ، واللثيم كذلك كانه  
قد ثبت على تجنبه المحامد وكريم الخصال والرغبة عنها .

وانظر فى الآيات الكريمة : « وآية لهم الليل نسلخ منه النهار  
فإذا هم مظلمون . . . واتل عليهم نبأ الذى آتيناه آياتنا فانسلخ منها  
. . . وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض . . . فإذا اقضت من عرفات  
فانذكروا الله عند المشعر الحرام » (١٤) تجد فى كل آية منها استعارة

(١٤) الآيات بالترتيب : يس ٣٧ ، الاعراف ١٧٥ ، الكهف ٩٩ ،  
البقرة ١٩٨ .



تبعية ، فقد استعير السلخ لإزالة ضوء النهار عن الليل ، وأثبت المعنى المستعار لليل والنهار فى نفس الزمن الذى دلت عليه صيغة الفعل حيث اشتق من « السلخ » نسلخ بمعنى : نزيل ضوء النهار .. وكذا استعير « الانسلاخ » للانفصال عن آيات الله والتخلّى عنها بعد الوقوف عليها والإحاطة بها ، واستعير « الموج » لاضطراب الإنس والجن عند البعث ، أو ياجوج وماجوج عند خروجهم وتداخل بعضهم فى بعض ، واستعيرت الإفاضة لنزوح الحجيج ونزولهم من عرفات ، وقد أثبتت هذه المعانى المستعارة لموصوفيه فى الأئمة التى دلت عليها صيغها كما هو واضح .

ولا يخفى علينا إichاءات الاستعارة فى هذه الآيات الكريمة ، فالله يولج الليل فى النهار ويولج النهار فى الليل ، وهو عز وجل القادر على إزالة ضوء النهار من الليل فيكون الظلام ، إن النهار ينتزع من الليل « نسلخ منه النهار » ولا يقدر على ذلك إلا القادر جل شأنه .

وذاك الذى آتاه الله آياته قد تمكن منها وأحاط بها ، واندماج وانصهر فى بوتقتها ، ولذا كان تخليه عنها انسلاخا ، وكما يوحى « الانسلاخ » بتمكنه الذى كان ، فهو يشعر بشدة انفصاله واستحالة رجوعه ، لأن الشاة والأفاعى لا تعود جلودها إليها بعد انسلاخها منها .

وحركة الناس عند البعث أو حركة ياجوج وماجوج عند خروجهم حركة مضطربة ، إنهم يتداخلون ويموج بعضهم فى بعض .. والحجيج يندفعون من عرفات فى كثرة وسرعة منتظمة ، وكان اندفاعهم إفاضة كإفاضة الماء ، ولا يتأتى أن يعبر عن حركة الحجيج بالموج ، كما لا يتأتى أن يعبر عن حركة الناس عند البعث أو عن حركة ياجوج وماجوج عند خروجهم بالإفاضة ، لأن دفع الحجيج منتظم لا تداخل فيه ولا اضطراب ، فيناسبه « الإفاضة » أما خروج الناس للبعث ، أو خروج ياجوج وماجوج

عند ذلك السد ، فيلأشه « الموج » المضطرب المتلاطم ، الذى يعلو بعضه بعضا ، ويركب بعضه بعضا .

ومن استعارة المشتقات قوله تعالى : « وفى عاد إذ أرسلنا عليهم الريح العقيم . ما تذر من شئ أثت عليه إلا جعلته كالرميم » الذاريات ٤١ ، ٤٢ . فقد استعير العقم وهو صفة فى المرأة تمنع حملها ، لصفة فى الريح وهى المنع من إنشاء المطر وإلقاح الزرع والشجر ، ثم أثبتت تلك الصفة للريح ، حيث اشتق من العقم « عقيم » بمعنى : مانعة من إرسال المطر وإلقاح الزرع والشجر .

ومنه قوله عز وجل : « قالوا ياويلنا من بعثنا من مرقدنا » يس ٥٢ . حيث استعير « الرقاد » للموت ، وأثبت لأهل القبور ، ثم اشتق من الرقاد « مرقد » اسم مكان بمعنى : مكان الموتى « القبور » وتوحي هذه الاستعارة بقصر المدة التى تقضى فى البرزخ وكأنها رقدة يضى بعدها الراقدون إلى الله للحساب والجزاء ، ولذا عبر عنه أى : عن الموت بالزيارة على سبيل الاستعارة التبعية أيضا فى قوله تعالى : « الهاكيم التكاثر . حتى زرتهم المقابر » التكاثر ١ ، ٢ . فقد استعيرت الزيارة للموت والإقبار ثم اشتق « الزيارة » زار « بمعنى : مات وأقبر ، ونوحى هذه الاستعارة - كما قلنا - بقصر حياة البرزخ ، فهى زيارة ثم يبعثون ويمضى الزائرون إلى مصيرهم ، ولا يخفى علينا ما فى الآيتين الكريمتين من تعريض بالمشركن الذين أنكروا البعث .

وبهذا يتجلى لنا أن الاستعارة فى الأفعال والمشتقات راجعة إلى الاستعارة فى مصادرها ، لأن معانى المصادر هى المقصودة فى الأفعال والمشتقات إثباتا ونفيا ، وهذه المعانى تثبت بوصفيتها فى نفس أزمنة الأفعال التى دلت عليها صيغها ، وذلك عندما تكون الاستعارة فى

الأفعال ، وتثبت للموصوفين حسب هيئتها : اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة أو اسم زمان أو مكان أو آلة وذلك عندما تكون الاستعارة فى المشتقات .

وكما تقع الاستعارة فى معنى الفعل فيكون التصرف فى مصدره ، حيث يثبت معناه للشيء فى الزمن الذى تدل عليه صيغته ، فإن الاستعارة قد تقع فى زمن الفعل دون معناه فيكون التصرف فى الدلالة الزمانية للأفعال ، حيث يعبرون عن الماضى بالمضارع أو عن المضارع بالماضى لغرض من الأغراض .

ففى الآيات الكريمة : « أتى امر الله فلا تستعجلوه ... ونفخ فى الصور فصعق من فى السموات ومن فى الأرض ... ونادى اصحاب الاعراف رجالا يعرفونهم بسيماهم » (١٥) عبر بالفعل الماضى : « أتى ... نفخ ... صعق ... نادى » عن أحداث لم تقع بعد وإنما ستقع فى المستقبل ، فالتعبير عنها كان ينبغى أن يكون بالمضارع ، ولكن النظم الكريم أثر التعبير بالماضى للدلالة على تحقق الوقوع ، والإنشاء بأن هذه الأحداث واقعة لا محالة ، وكأنها قد تحققت وصار يخبر عنها ويحكى وقوعها .

وفى الآيات الكريمة : « والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه إلى بلد ميث ... ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير أو تهوى به الريح فى مكان سحيق ... إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون » (١٦) عبر بالفعل المضارع : « فتثير ... فتخطفه ... تهوى ... فيكون » عن أحداث واقعة

(١٥) الآيات بالترتيب : النحل ١ ، الزمر ٦٨ ، الاعراف ٤٨ .  
(١٦) الآيات بالترتيب : فاطر ٩ ، الحج ٣١ ، آل عمران ٥٩ .

وكان ينبغي أن يعبر عنها بالماضى فيقال : أرسل الرياح فاثارت .. خر  
من السماء فخطفته الطير أو هوت به الريح .. ثم قال له كن فكان ..  
ولكن المضارع يستحضر هذه الصور الزاخرة ، ويلقى بها أمام المخاطب  
وكانها تحدث الآن أمامه وهو يشاهدها ، وهذا هو سبب التعبير بالمضارع  
عن الماضى فيها .

ولا يعدل عن الماضى إلى المضارع إلا فى مثل هذه الأفعال المهمة ،  
إثارة الرياح السحاب ، وتخطف الطير المشرك وهوى الريح به إلى مكان  
سحيق ، وتحقق مراد الله تعالى .. فمثل هذه الأفعال العجيبة قد  
اقتضت أن يتصرف فى أفعالها فيعبر بالمضارع عن الماضى فيها لتستحضر  
فى أذهان المخاطبين ويتصورونها وكانها تحدث الآن وتقع أمام أعينهم .

وانظر إلى قول تأبط شرا وهو يتحدث عن لقائه الغول فى  
الصحراء ، وقد شدة شدة نحوه وأبت إلا أن تغتاله ، ولكنه ضربها  
بسيفه فخرت صريعا لليدين وللجبران :

فقلبت لها كلانها نضو أرض

أخو سفر فخلى لى مسكانى

فشدت شدة نحوى فأهوت

لها كفى به صقول يمسانى

فاضربها بسلا دهش فخرت

صريعا لليدين وللجبران (١٧)

إن ضرب الغول أمر غريب وحدث عجيب ، اقتضى أن يتصرف  
الشاعر فى زمن الفعل فيعدل عن الماضى إلى المضارع مخالفا مقتضى

(١٧) صريعا : فعيل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث ،  
والجبران : مقدم عنق البعير من مذبحه إلى منحره .

الظاهر ، لأن الظاهر كان يقتضى أن يقال : فضريتها بلا دهن فخرت ، ولكن غرابة الحدث اقتضت أن يعبر عنه بالمضارع استحضارا له ، وكاننا ننظر إلى تابيط شرا وهو يصارع الغول ويضربها فيقتلها ويريح البشرية من شر الإخافة بها .

هذا وقد يعدل إلى الأمر كما فى قوله تعالى : « قال إني أشهد الله وأشهدوا أنى برىء مما تشركون » هود ٥٤ . إذ الأصل : إني أشهد الله وأشهدكم ، فعدل إلى الأمر لغرض بلاغى وهو ألا يقترن إشهدهم بإشهاد الله تعالى فيما لو جرى الكلام على الأصل فقليل : إني أشهد الله وأشهدكم . وللدلالة على أن إشهد الله بالبراءة من شركهم إشهد صحيح ثابت ، وأما إشهدهم فليس إلا تهاونا بدينهم ودلالة على عدم المبالاة بهم .

يقول الزمخشري : « فإن قلت : هلا قيل إني أشهد الله وأشهدكم ؟ قلت : لأن إشهد الله على البراءة من الشرك إشهد صحيح ثابت ، فى معنى تثبيت التوحيد وشد معاقده ، وأما إشهدهم فما هو إلا تهاون بدينهم ، ودلالة على قلة المبالاة بهم فحسب ، فعدل به عن لفظ الأول لاختلاف ما بينهما ، وجيء به على لفظ الأمر بالشهادة ، كما يقول الرجل لمن يبس الثرى بينه وبينه : أشهد على أنى لا أحبك ، تهكما به واستهانة بحاله » (١٨) .

\*\*\*

وعندما تقع الاستعارة فى المشتقات أو فى معانى الأفعال نرى القرينة كمنة فى ارتباط معنى الفعل أو الاسم المشتق بما ارتبط به ونسب إليه ، ففى قولنا : نطق الحال ، حيث وقع « النطق » استعارة لوصف فى الحال وهو الدلالة ، فى الزمن الذى دلت عليه صيغة الفعل « نطق »

(١٨) الكشف ٢/٢٧٦ .

(م ٥ - المجاز)

نجد أن قرينة الاستعارة كامنة في نسبة النطق إلى الحال « الفاعل »  
لأن الحال لا ينطق وإنما يدل ، فلا بد أن يكون الفعل « نطق » مراداً  
به غير معناه ، وهو وصف يشبهه يصح وقوعه من الحال .

ومثله قول طفيل الغنوى :

وجعلت كسورى فوق ناجية

يقتات شحم سنامها الرحل

وقول البحتري :

يتراكمون على الاسنة فى الوغى

كالفجر فاض على نجوم الغيب

وقول المصطفى ﷺ : « من خير عاشر الناس لهم رجل ممسك بعنان  
فرسه فى سبيل الله يطير على متنه كلما سمع هيلة أو فزعة طار عليه  
إليها يبتغى القتل والموت مظانه » (\*) . حيث استعير « الاقتيات » لوصف  
فى الرجل وهو إذهابه شحم السنام ، و « الإفاضة » لوصف فى الفجر هو  
انبساط ضوئه وانتشاره ، و « الطيران » لوصف فى الرجل وهو الإسراع  
بفرسه للجهد ، وقرينة هذه الاستعارات كامنة فى نسبة الأفعال المذكورة  
إلى فاعليها ، لأن الرجل لا يقتات ، والفجر لا يفيض ، والرجل لا يطير ،  
فدل ذلك على أن هذه الأفعال مستعملة فى غير معانيها .. الذى أرشد إلى  
الاستعارة هو الفاعل ، لأن تلك الأفعال لا تقع منه ، وهذا يعنى أنها  
مستعارة لوصف فيه يشبه هذه الأفعال ، ويصح وقوعه منه وقيامه به .  
وفى قول عبد الله بن المعتز يمدح أباه المعتز بالله عندما تولى  
الخلافة :

جمع الحق لنا فى إمام

قتل البخل وأحيا السماحا

(\*) رواه مسلم وابن ماجه .. ارجع إلى ص ٥٩ .

استعير « القتل » لإزالة البخل ، و « الإحياء » لإذاعة السماح ،  
والذى دل على الاستعارة فى الموضعين وقوع القتل على « البخل » ،  
والإحياء على « السماح » إذ البخل لا يقتل وإنما يزال ، والسماح  
لا يحيا وإنما يذاع « فقتل وأحيا إنما صارا مستعارين بأن عديا إلى  
البخل والسماح ، ولو قال : قتل الأعداء وأحيا ، لم يكن « قتل » استعارة  
بوجه ، ولم يكن « أحيا » استعارة على هذا الوجه » (١٩) .

وكذا القول فى قول أبى الطيب المتنبى :  
نثرتهم فوق الأحيدب نثرة  
كما نثرت فوق العروس الدراهم

فالذى دل على أن « النثر » مستعار لإسقاطهم صرعى دفعة على  
غير نظام وترتيب ، هو وقوع النثر عليهم ، ولو قيل : نثر الرمال  
أو نثر الدراهم - كما فى الشطر الثانى - لكان النثر حقيقة . . . لقد  
أرشد المفعول الذى وقع الفعل عليه إلى التجوز فى البيتين ، لأن الأفعال  
المذكورة لا تقع عليه على سبيل الحقيقة ، وهذا يدل على أنها مستعارة  
لمعان شبيهة بها يصح أن تقع على تلك المفعولات .

وانظر فى قول كعب بن زهير :  
صبحنا الخزرجية مرهفات

أباد ذوى أرومتها ذووها (٢٠)

(١٩) انظر أسرار البلاغة ١/١٤٦ .  
(٢٠) صبحنا بفتح الباء المخففة : التحية بالسلام صباحا ، والخزرجية :  
الخزرج من الأنصار ، والمرهفات : السيوف المرققة ، والأرومة  
بضم الهمزة : الأكل ، والضمير فى « أرومتها » يرجع إلى  
« الخزرجية » وفى « ذووها » إلى مرهفات . . .

وإلى قول القطامي :

لم تلتق قوما هم شر لآخوتهم  
مناعشية يجرى بالدم الوادى

نقريهم لهذميّات نقد بهما  
ما كان خاط عليهم كل زراد

فقد استعير « الصباح » بمعنى : التحية بالسلام صباحا ، للضرب  
بالسيوف المرفعة ، حيث أباد حاملوها أرومة هذه القبيلة . . . كما استعير  
« القرى » وهو ما يقدم للضيفان حفاوة وتكريما ، للضرب باللهذميّات ،  
والاستعارة فى البيتين استعارة تهكمية ، حيث شبه الضرب بالتحية  
وبالقرى بجامع التكريم والحفاوة سخرية وتهكما ، ويقصد بهذه الاستعارة  
المبالغة فى الإيلام والإيجاع .

وقرينة الاستعارة فى البيتين وقوع الفعل على مفعوله الثانى ،  
إذ السيوف القواطع لا تقرى ، ولا يحنى بها ، فهذا المفعول الثانى قد  
دل على أن « صبحنا ونقرى » مستعملان فى غير ما وضعاه له ، أى :  
فى وصف يوجد فى السيوف القواطع ، يقدم ويؤدى كما يقدم القرى  
وتؤدى التحية ، وذاك هو الضرب الموجه .

ولا تخفى علينا استعارة « الخياطة » للسرد فى بيت القطامى  
« ما كان خاط عليهم كل زراد » فالزرد لا يخطط الدروع وإنما يسردها ،  
أى : يضم طرفى كل حلقتين ويسمرهما ، وتوحي هذه الاستعارة بدقة

(٢١) اللهذميّات : السيوف القواطع مفردها : لهزم ، والزرد : صانع  
الزرد أى : الدروع ، وفى « يجرى بالدم الوادى » مجاز عقلى  
سيأتى بيانه فى الفصل الثالث .



الدروع وإحكامها عليهم ، فهي مقدرة عليهم كما يقدر الثوب على لابسه ، كما توحى بشدة الضرب الذى قروه إخوانهم فقد تلك الدروع المحكمة المقدرة .

والذى أرشد إلى هذه الاستعارة الفاعل « كل زراد » لأن نسبة الخياطة إليه قد دلت على أنها لم تستعمل فيما وضعت له ، وإنما استعيرت لوصف فيه يشبهها وهو السرد .

وقد ترجع القرينة إلى المفعولين معا كما فى قول الحريرى :

واقبرى المسامع إما نطقنت

بيانا يقسود الحزون الشموما

حيث استعير « القرى » لإلقاء البيان فى المسامع ، وأرشد إلى تلك الاستعارة وقوع القرى على كل من المسامع والبيان ، فهما لا يقريان ، وإنما البيان يلقى والمسامع يلقى عليها ..

وقد ترجع إلى المفعولين مع الفاعل كما فى البيت :

تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة

إذا سرى النوم فى الأجفان إيقاظا

حيث استعير « القرى » لما تحدثه الرياح فى الرياض ، فالرياض تهتز عند هبوب الرياح عليها ، وقد دل على هذه الاستعارة نسبة القرى إلى الرياح ووقوعه على مفعولية « الرياض والإيقاظ » فالرياح تهب لا تقرى ، و « رياض الحزن » تهزها الرياح لا تقرىها ، وكذا « الإيقاظ » بمعنى : اهتزاز الروض ، لم يقر وإنما وجد بهبوب الرياح ، فالقرينة راجعة إلى الفاعل والمفعولين معا ، لأن الذى يقع من الرياح على المفعولين وصف يشبه القرى وهو هبوبها بالنسيم الذى تهتز به الرياض فتخضر وتتفتح أزهارها .

وانظر فى الآفة الكرىمة : « السذفن فكنزون الذهب والفضة ولا فنفقونها فى سبفل الله فبشرهم بعذاب الهم » التوبة ٣٤ . . ففء أن التفسفر فء استعفر للأنذار على سبفل السخرفة والتهمك ، والفرفنة التى ارشفت إلى هءة الاستعارفة هى الفار والمفبررف « بعذاب » فأن العذاب الالكفم فنفذر لا ففشر به .

هءا وقد فكون الفرفنة فالففة ففهم من السفاق وقراءن أحواله ، كما فى قوله تعالى : « أو من كان مففا فأفففناه وفجعلنا له نوراً فمشف به فى الناس كمن مففه فى الظلمات ففس بفارف منها » الأنعام ١٢٢ . . ففث استعفر الموت للضلال والإففاء للهدافة ، والفرفنة الدالة على الاستعارفة فى الآفة فرفنة فالففة ففهم من السفاق الذى ففءف عن الضلال والهدافة والكفر والإفبان ولا ففانى أن فكون الفرفنة هنا لفظفة ، لأن الفاعل فل وعلا فقع منه الفءفان « الإففاء والإمافة » والمفعول كذلك فصح وقوعها علىه ، فلفس هنالك من دلفل فرفشر إلى الاستعارفة سوى المعنى الذى أفرزه السفاق .

\*\*\*

عرفنا أن الاستعارفة فى الأففال والمشتقات والحروف استعارفة ففعفة ، لأن الاستعارفة فى المشتقات واستعارفة الأففال فى الأففال رافة إلى مضادها ، والاستعارفة فى الحروف رافة إلى ففلفقات معانفها ، ولذا سمفت الاستعارفة فى الأففال والمشتقات والحروف استعارفة ففعفة . وقد أففلف البلافون فى ففسفر ففلفقات معانى الحروف التى فرفع إليها الاستعارفة ، فذكر السكاكى أنها ما فعفر به عن الحروف عند ففسفرها كالأفءاء والفرض والظرففة والاستعلاء ونحو ذلك .

فقول رحمه الله : « وأعنى ففلفقات معانى الفرفوف ما فعفر بها

عنها عند تفسيرها ، مثل قولنا : « من » معناها : ابتداء الغاية ،  
و « إلى » معناها : انتهاء الغاية ، و « كي » معناها : الغرض ، فابتداء  
الغاية وانتهاء الغاية والغرض ليست معانيها ، إذ لو كانت هي معانيها  
والابتداء والانتهاء والغرض أسماء لكانت هي أيضا أسماء ، لأن الكلمة  
إذا سميت اسما سميت لمعنى الاسمى لها ، وإنما هي متعلقات معانيها ،  
أي : إذا أفادت هذه الحروف معانى رجعت إلى هذه بنوع استلزام» (٢٢)

فهو يريد أن الحروف لا تستقل بالمفهومية ، وإلا كانت أسماء لهذه  
المعاني : الابتداء والانتهاء والظرفية والغرض ، إذ الأسماء هي التي  
تستقل بالدلالة على هذه المعاني ، أما الحروف فترجع إفادتها إلى هذه  
المعاني بنوع استلزام وهو أن الحروف عند ذكر ما يتعلق بها من الأسماء  
والأفعال يلزمها ذلك المفهوم ، لا أنها تدل عليها دلالة مطابقة .

ففى قوله تعالى : « فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا »  
القصص ٨ .. شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتيب علته  
الغائية وهي المحبة والتبني عليه ، ثم استعملت « اللام » الموضوعة  
للمشبه به فى المشبه ، فالامتزاع قد جرت أولا فى العلة والغرض ،  
ثم تبعتهما فى « اللام » فصار حكم « اللام » حكم « الأسد » فى قولهم :  
كلمت إسدا ، حيث استعيرت لما يشبه العلة والغرض وهو ترتب العداوة  
والحزن على الالتقاط ، وصار متعلق معنى « اللام » هو العلة والغرض .

ويرى الخطيب أن متعلقات معانى الحروف هي مدخولاتها ..  
يقول فى بيان ذلك : « فالتشبيه فى الأفعال والصفات المشتقة منها لمعانى  
مصادرها وفى الحروف لمتعلقات معانيها ، كالمجذور فى قولنا : زيد

فى نعمة ورفاهية ... وفى لام التعليل كقوله تعالى : « فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا » القصص ٨٠٠ للعدواة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بالعلة الغائية للالتقاط « (٢٣) » .

تلك طريقة الخطيب فى إجراء الاستعارة التبعية فى الحروف ، إذ يرى أن متعلق معنى الحرف هو مدخوله .. فيقال فى المثال المذكور : شبهت النعمة المحيطة بزيد بدار مشتملة عليه ، ثم استعمل فى النعمة اللفظ « فى » كما يستعمل فى الدار ونحوها .. وفى الآية الكريمة شبهت العدواة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بالعلة الغائية للالتقاط وهى المحبة والتبني ، ثم استعملت لام التعليل فى العدواة والحزن كما تستعمل فى العلة الغائية .

ولا يخفى علينا ما يكمن وراء الاستعارة فى الآية الكريمة من معانى الحزن والندم ، حيث ترتب على الالتقاط عكس ما كانوا يرجونه ويطمعون فى حصوله وهو أن يكون لهم قرة عين ويتخذوه ولدا ، وإذا شأن هذه اللام عندما يترتب بها على فعل الشئ عكس ما كان ينبغي أن يحدث ، كما فى قولهم : علمته الشعر ونظم القوافى ليهجوني ، وأكرمه ليهيننى ، وأحسننت إليه ليسوء إلى ، وأعطيته ليمنعنى ، ونحو ذلك من الصور التى يترتب فيها على الفعل عكس ما كان يرجى ويؤمل .. إن التعبير بمثل هذه الصور يثير معانى نفسية عميقة ، كمعانى الحزن والتألم والندم والتحصن لمجىء النتيجة على خلاف ما كان ينبغي .

وعند النظر فيما ذكره السكاكى رحمه الله نجد أنه يميل إلى تجريد الكليات ، إذ يرى أن الاستعارة لم تخرج عن دائرة الحرف ، لقد جرت

فى المعانى الكلية للحروف ثم سرت إلى الجزئيات التى هى الحروف ..  
ففى قولنا : زيد فى نعمة ، جرت الاستعارة أساسا فى المعنى الكلى  
للحرف « فى » وهو الظرفية ، حيث شبهت ملابس النعمة لصاحبها  
بملابسة الظرف للمظروف بجامع التمكن فى كل ، ثم استعيرت الظرفية  
للالتهباس ، ويسرى التشبيه والاستعارة من الكليات إلى الجزئيات التى  
هى الحروف ، فيستعار الحرف « فى » الذى هو للظرفية لالتهباس ،  
كما يستعار الأسد للرجل الشجاع ، ويعبر عن الالتهباس بالحرف «فى»  
الموضوع للظرفية .

وقد مال الشراح وأصحاب الحواشى إلى رأى السكاكى ، حتى عرف  
هذا الرأى برأى الجمهور ، وليس ثمة جمهور يرى هذا ، وإنما هو  
رأى السكاكى الذى مال إليه الشراح وأصحاب الحواشى ، كما مالوا إلى  
رأى الزمخشري فى الاستعارة المكنية وأطلقوا عليه أيضا رأى الجمهور  
ورأى السلف .

وعند التحقيق نجد أن ما ذكره السكاكى والخطيب مستمد من كلام  
الزمخشري رحمه الله ، فهو فى بعض المواطن يذكر أن التشبيه والاستعارة  
يجريان فى مدخول الحرف ، وهذا ما رآه الخطيب وذهب إليه ، وفى  
مواطن أخرى يذكر أن الاستعارة تجرى فى الحرف وأنه مستعار كاستعارة  
الأسد للشجاع ، وهذا ما رآه السكاكى .

يقول رحمه الله فى بيان الاستعارة فى الحرف فى الآية الكريمة :  
« قال الملأ الذين كفروا من قومه إنا لنراك فى سفاهة .. » الأعراف ٦٦  
.. « فى سفاهة » فى خفة حلم وسخافة عقل حيث تهجر دين قوه  
إلى دين آخر ، وجعلت السفاهة ظرفا على طريق المجاز ، أرادوا أنه

متمكن فيها غير ،نفك عنها « (٢٤) . . فواضح أنه يجرى الاستعارة في الآية الكريمة في مدخول الحرف « في » وهذا ما ذهب إليه الخطيب .

ويقول في بيان الاستعارة في قوله تعالى : « فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا » القصص ٨ . . « اللام في « ليكون » هي لام كي التي معناها التعليل ، كقولك : جئتكم للكرمني ، سواء بسواء ، ولكن معنى التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة ، لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا ، ولكن المحبة والتبني ، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وشرته ، شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لأجله ، وهو الإكرام الذي هو نتيجة المجيء ، والتأديب الذي هو ثمرة الضرب في قولك : ضربته ليتأديب ، وتحريره أن هذه اللام حكمها حكم الأسد - في قولهم : كلمت أسدا - حيث استعيرت لما يشبه التعليل كما يستعار الأسد لما يشبه الأسد « (٢٥) . . فهو يجرى الاستعارة هنا في هذه الآية الكريمة في الحرف ، لا في مدخوله ، وهذا ما ذهب إليه السكاكي .

قلت : إن الشراح مالوا إلى رأى السكاكي فذكروا أن ما ذهب إليه الخطيب غير صحيح وليس مستقيما ، لأن المشبه يجب أن يكون متروكا في الاستعارة المصرفة ، سواء أكانت تبعية أم كانت أصلية ، وهو عندما يجريها في مدخول الحرف في نحو قولهم : زيد في نعمة ، يستعير الحرف « في » الموضوع للظرفية لتليس النعمة بزيد وإحاطتها به ، فالمشبه المستعار له ، ذكور في الكلام مصرح به ، وهذا إنما يكون في الاستعارة المكنية لا التصريحية .

(٢٤) الكشف ٨٧/٢ .

(٢٥) الكشف ١٦٦/٣ .

يقول سعد الدين : « هذا موجه على أن تكون استعارة بالكناية فى نفس المجرور ، لأنه اضمح فى النفس تشبيه العداوة مثلا - فى الآية الكريمة من سورة القصص - بالعلة الغائية ، ولم يصرح بغير المشبه ، ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل ، فلا يكون من الاستعارة التبعية فى شئ . . . والحاصل أنه إن قدر التشبيه فى أمثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة ، وهو اختيار السكاكى ، كما إذا قدرت فى « نطق الحال » تشبيه الحال بالإنسان المتكلم ، ويكون « نطق » قرينة ، وإن قدر التشبيه فى متعلق معنى الحرف كالعلنية والظرفية وما أشبه ذلك فالاستعارة تبعية » (٢٦) .

وعلى الرغم من ميل الشراح لرأى السكاكى وترجيحهم له ، فإنى أرى أن ما ذهب إليه الخطيب أقرب لدلالات الكلام وما يدور فيه من تصوير ، فعندما نقول : زيد فى نعمة ، الغاية من هذه العبارة تصوير زيد وقد انغمس فى النعمة وغمرته وأحاطت به من جميع جهاته ، كما يحيط الظرف بمظروفه ، فهو يتقلب فى النعيم الذى أحاط به وملا عليه حياته .

وخذ قوله تعالى : « وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين » سيا ٢٤ . . تجده تصويرا للهدى وقد اعتلى جوادا يركضه حيث شاء ، وأخذ ينظر إلى الأشياء من عل ، فهو يرى بوضوح لا لبس ولا خفاء . . أما الضال فهو منغمس فى ضلال يتخبط فيه لا يدري أين يتجه ، كن

---

(٢٦) المطول ٣٧٥ ، ٣٧٦ . . وانظر شروح التلخيص ١١٨/٤ - ٢٢٢ . . وسأتى فى الفصل الرابع أن السكاكى رحمه الله يرد الاستعارة التبعية وكذا المجاز العقلى إلى الاستعارة المكنية معللا هذا الرد بتقليل الأقسام وكونه أقرب للضبط .

الضلال أحاط به وتمكن منه فصار لا يبصر شيئاً ، ولا يعرف له وجهة ، ولا يدري له غاية .

يقول الزمخشري : « فإن قلت : كيف خولف بين حرفي الجمر الداخلين على الحق والضلال ؟ قلت : لأن صاحب الحق كأنه مستعل على فرس جواد يركضه حيث شاء ، والضال كأنه منغمس في ظلام مرتبك فيه لا يدري أين يتجه » ( ٢٧ ) .

وكذا قوله تعالى : « قال آمنتم له قبل أن آذن لكم إنه لكبيركم الذي علمكم السحر فلاقطعن أيديكم وأرجلكم من خلاف ولاصليبنكم في جذوع النخل » طه ٧١ . فيه تصوير أن جذوع النخل قد صارت ظروفًا وأوعية أحاطت بالسحرة الذين آمنوا ، لقد خذلوا فرعون وكان يطمع في أن تكون لهم الغلبة ، فإذا بهم يؤمنون برب هارون وموسى ، الأمر الذي أثار فرعون وأشعل غضبه ، فأخذ يتوعد بأشد العقاب : « فلاقطعن أيديكم وأرجلكم من خلاف ولاصليبنكم في جذوع النخل » لقد أوتر التعبير بالحرف « في » دون « على » الذي يقتضيه ظاهر التعبير ، إذ التصليب على الجذوع لا فيها . . ولكن النظم الكريم عدل إلى الحرف « في » ليصور تمكن الجذوع منهم أشد تمكن ، وكأنها قد صارت أوعية لهم ابتلعتهم بداخلها ، وهذا يؤذن - كما قلنا - بالوعيد وشدة الغضب .

وهكذا يتجلى لنا أن إجراء الاستعارة في مدخول الحرف كما يرى الخطيب أقرب إلى التصوير ودلالات الكلام ، وإن كان ذلك يجعلها من قبيل الاستعارة المكنية - كما بين سعد الدين التفتازاني - فتفسر



السكاكى لمتعلقات معانى الحروف بما يعبر به عنها عند تفسيرها اقرب  
إلى الضبط ، ولذا مال إليه الشراح وأصحاب الحواشى - كما بينا - أما  
تفسير الخطيب لها بمدخولاتها فهو اقرب إلى دلالات الكلام وما يدور  
فيه من تصوير ، ولذا كان أولى فى تشخيص المعنى وتحديد التصوير  
مما ذهب إليه السكاكى .. وكلا المذهبين مستمد - كما أوضحنا - من  
توجيهات الزمخشري لهذه الاستعارة .

\*\*\*



## الفصل الثالث

### المجاز العقلى

كما يقع المجاز فى المفرد فنقول : كلمت أسدا ، ونريد : الرجل الشجاع ، ونقول : طار فلان ، ونريد أنه أسرع ، ونقول : رعينا الغيث ، ونريد : انتبات ، فإنه يقع أيضا فى الإسناد فيقال : صام النهار ، وقام الليل ، وسار الطريق ، وبنى الأمير ، ونحو ذلك مما نرى فيه الفعل قد أسند إلى غير ما هو له ، فهو فى الأمثلة المذكورة قد أسند إلى الزمان وإلى المكان وإلى السبب .

ولا يكون الإسناد حقيقيا إلا فيما يلى :

١ - أن يسند الفعل إلى من يقع منه حقيقة ويؤثر فى وجوده ، وهذا لا يكون إلا للفاعل واحد هو الله تعالى ، وأفعاله : خلق ورزق وأحيا وأمات وأوجد ونحو ذلك مما لا يقدر عليه سواه جل شأنه .

٢ - أن يسند الفعل إلى من يقع منه حكما كما فى قولهم : قام زيد وقتل عمرو وأمن على وعصى خالد ونحو ذلك مما يكون للفاعل فيه كسب واختيار .

٣ - أن يسند الفعل إلى ما يتصف به مثل : مرض زيد ويرد الماء وأمطرت السماء .. وفيما عدا ذلك يكون الإسناد مجازيا حيث يسند الفعل إلى غير ما هو له (١) .

هذا التجوز الذى يقع فى الإسناد سماه البلاغيون «المجاز العقلى» وله عندهم تسميات أخرى كثيرة منها : المجاز الحكيم لرجوعه إلى حكم

---

(١) انظر شروح التلخيص ٢٢٨/١ .

العقل أو إلى حكم الجملة ، ومنها : المجاز النسبي لوقوعه في النسبة وكذا المجاز في الإسناد ، ومنها : مجاز الملابس ليشتمل النسب الإسنادية وغير الإسنادية ، ولكن أشهر أسائه « المجاز العقلي » ووجه هذه التسمية أن التصرف فيه راجع إلى المتكلم وعقله ، وليس إلى وضع اللغة كما هو الشأن في المجاز اللغوي الواقع في مفردات اللغة وألفاظها .

وقد اختلف البلاغيون في تعريف هذا المجاز فحده الإمام عبد القاهر بقوله : « كل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه في العقل لضرب من التأويل » . . وحده السكاكي بقوله : « هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل إفادة للخلاف لا بوساطة وضع » . . وحده الخطيب بقوله : « إسناد الفعل أو ما في معناه إلى ملابس له غير ما هو له بتأويل » (٢) .

وتلتقى هذه التعريفات في أن موطن المجاز العقلي هو الإسناد ، فالتجوز في قولنا : « سار الطريق » في إسناد الفعل « سار » إلى « الطريق » ولا مجاز في طرفي الإسناد ، وإن وجد تجوز في أحد طرفي الإسناد أو في كليهما فهو مجاز لغوي لا شأن له بهذا التجوز الذي يقع في إسناد أحد الطرفين إلى الآخر .

كما تلتقى في ضرورة وجود القرينة التي تصرف الكلام عن ظاهره ، وإلا كان حقيقة ، فالدهري عندما يقول : « أهلكنى الدهر » لا تجوز في قوله هذا ، لأنه غير متأول ، بل يعتقد أن الدهر فاعل الإهلاك على الحقيقة ، وكذا الجاهل إذا قال : « شفى الطبيب المريض » كان

(٢) ارجع إلى هذه التعريفات في أسرار البلاغة ٢/٢٥٧ ، ومفتاح العلوم ١٨٥ ، والإيضاح ١/٥٦ .

كلامه حقيقة ، لأنه يعتقد أن الطبيب فاعل الشفاء على الحقيقة فهو غير متناول .. أما المؤمن الذي يقول : شفى الطبيب المريض ، فهو يعتقد أن فاعل الشفاء على الحقيقة هو الله تعالى ، وأن الطبيب إنما هو سبب أجرى الله الشفاء على يديه ، فهو متناول إذ يعتقد أن الفعل قد أسند إلى سببه ، لذا كان إسناده مجازاً .

ويفهم من كلام عبد القاهر والسكاكي أن المسمى بالمجاز العقلي هو الكلام أي : الجملة ، أما الخطيب فواضح أن المسمى بالمجاز عنده هو الإسناد .. وسواء كان المسمى بالمجاز الكلام أو الجملة أو الإسناد فلا خلاف بينهم في أن موطن التجوز هو الإسناد .

وقد زعم السكاكي رحمه الله أن تعريف عبد القاهر يتقاصر عن نحو قولهم : كسا الخليفة الكعبة وهزم الأمير الجند ، ولا يمنع نحو قول الجاهل : شفى الطبيب المريض ، وكأنه رحمه الله قد ظن أن تعريف عبد القاهر لم ينص على القرينة المانعة من إرادة الحقيقة .

يقول السكاكي شارحاً تعريفه المذكور : « وإنما قلت خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه دون أن أقول خلاف ما عند العقل لئلا يمنع طرده بما إذا قال الدهري عن اعتقاد جهل أو جاهل غيره : أثبت الربيع البقل ، راثياً إنبات البقل من الربيع فإنه لا يسمى كلامه ذلك » جازاً وإن كان بخلاف العقل في نفس الأمر ، ولذلك لا تراهم يحملون نحو قول الصلتان العبدى - :

أشأب الصغير وأفنى الكبير — ر كسر الغداة ومسر العشى

على المجاز ما لم يعلموا أو يغلب في ظنهم أن قائله ما قاله عن اعتقاد ، أو ما تراهم كيف استدلوا لقول أبي النجم :

( م ٦ - المجاز )

قَدْ أَصْبَحْتَ أَمْ الْخِيَارُ تَدْعِي  
عَلَى ذَنْبِكَ كُلِّهِ لَمْ أَصْبَحْ  
مَنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كِرَاسَ الْأَصْلَحِ  
مَيِّزَ عَنْهُ قَنْزَعًا عَنْ قَنْزَعِ

✽ جَذِبَ اللَّيَالِي أَبْطَىءَ أَوْ أَسْرَعَى ✽

حينَ نَسِبَ انْحِسَارَ الشَّعْرِ عَنِ الرَّأْسِ إِلَى الزَّمَانِ قَائِلًا : « مَيِّزَ عَنْهُ  
قَنْزَعًا عَنْ قَنْزَعِ جَذِبَ اللَّيَالِي » لَكُونَهُ مَجَازًا بِمَا أَتْبَعَهُ مِنْ قَوْلِهِ :  
أَفْنَاهُ قِيلَ لِلَّهِ لِلشَّمْسِ أَطْلَعَى  
حَتَّى إِذَا وَارَاكَ أَفْسَقَ فَارْجِعِي

الشَّاهِدُ لِنِزَاهَتِهِ أَنْ يَرِيدَ حَمْلَ كَلَامِهِ السَّابِقِ عَلَى الظَّاهِرِ ، وَلِثَلَا  
يَمْتَنِعُ عَكْسُهُ بِمَثَلِ كَسَا الْخَلِيفَةُ الْكُعْبَةَ وَهَزَمَ الْأَمِيرُ الْجُنْدَ ، فَلَيْسَ فِي  
الْعَقْلِ امْتِنَاعُ أَنْ يَكْسُو الْخَلِيفَةُ نَفْسَهُ الْكُعْبَةَ ، وَلَا امْتِنَاعُ أَنْ يَهْزِمَ الْأَمِيرُ  
وَحْدَهُ الْجُنْدَ ، وَلَا يَقْدَحُ ذَلِكَ فِي كَوْنِهِمَا مِنَ الْمَجَازِ الْعَقْلِيِّ « ( ٣ ) » .  
وَهَذَا لَيْسَ بِمُسْلِمٍ لِلْسَّكَاتِيِّ ، فَهُوَ مُرَدُّودٌ بِمَا يَلِي :

١ - أَنْ عَبْدِ الْقَاهِرِ قَدْ اشْتَرَطَ فِي الْمَجَازِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ ضَرْبٌ  
مِنَ التَّأْوِيلِ ، وَالْجَاهِلُ الْقَائِلُ : شَفَى الطَّبِيبُ أَوْ أَثْبَتَ الرَّبِيعُ مَعْتَقِدًا  
الشِّفَاءَ مِنَ الطَّبِيبِ وَالْإِنْبَاتِ مِنَ الرَّبِيعِ لَيْسَ « تَأْوِيلًا » ، فَلَا يَعْدُ قَوْلُهُ « مَجَازًا » .  
٢ - أَنْ عَبْدِ الْقَاهِرِ قَدْ عَرَفَ الْحَقِيقَةَ الْعَقْلِيَّةَ بِقَوْلِهِ : « كُلُّ جُمْلَةٍ  
وَضَعْتُهَا عَلَى أَنْ الْحُكْمَ الْمَفَادُ بِهَا عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي الْعَقْلِ وَوَاقِعٌ  
مَوْقَعُهُ » ( ٤ ) ٠٠ وَمَعْنَى قَوْلِهِ : « وَوَاقِعٌ مَوْقَعُهُ » أَيُ : فِي نَفْسِ الْأَمْرِ

( ٣ ) مِفْتَاحُ الْعُلُومِ ١٨٥ ، ١٨٦ .

( ٤ ) أَسْرَارُ الْبَلَاغَةِ ٢ / ٢٥٦ .

وواقع الحال ، وهذا يعنى أن قولهم : كسا الخليفة الكعبة وهزم الأمير الجند ، ليس حقيقة عند عبد القاهر بل مجازاً ، لأن واقع الأمر يقضى بأن الخليفة والأمير لا يفعلان ذلك بأنفسهما ، وإنما يفعله العمال والجند بأمرهما .

٣ - عند تأمل تعريف عبد القاهر للمجاز نجد أن ما احتاط به السكاكى وهو تصريحه بقوله : « ما عند المتكلم » موجود فى تعريف عبد القاهر ، لأن الضمير فى قوله « كل جملة أخرجت » ضمير المخاطب ، فهو يريد أن يقول : كل جملة أخرجت بها أيها المتكلم . فلا محل عندئذ لاحتياط السكاكى ولا وجه له .

ومما يلاحظ أن الخطيب القزوينى قد وقف المجاز العقلى على إسناد الفعل أو معناه ، وكذلك فعل بالحقيقة العقلية ، إذ عرفها بقوله : « إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر » (٥) . وقد ضاق هذان التعريفان فلم يتسعا لكل حقيقة ولكل مجاز ، إذ ليس الإسناد موقوفاً على الفعل وما فى معناه ، بل يتجاوز ذلك إلى نحو قولنا : زيد أخوك وعبرو أخى ، فى الإسناد الحقيقى ، وإلى نحو قوله تعالى : « ولكن البر من اتقى » البقرة ١٨٩ . فى الإسناد المجازى ، ونذا كان تعريف الإمام عبد القاهر أولى بالقبول ، لأنه يتسع لكل إسناد ولكل ملايسة على نحو ما سنرى .

نظر البلاغيون فى تحديد ملايسات المجاز العقلى إلى ما بين المسند والفاعل المجازى من تعلق وارتباط ، ففى قولهم : « سار الطريق » نجد ارتباطاً وتعلقاً بين « سار » و « الطريق » باعتبار الطريق مكان للسير ، وفى قوله تعالى : « فما ربحت تجارتهم » البقرة ١٦ . نجد بين « الربح »

و « التجارة » تعلقا باعتبار التجارة مفعولا يقع عليها الربح ، ولذا قالوا :  
وللفعل ملابسات شتى ، يلبس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان  
والمكان والمثبت وغير ذلك من ملابسات (٦) .

وقال بعضهم ينظر في الملابس إلى ما بين المسند إليه المجازى والمسند  
إليه الحقيقي باعتبار تعلق الفعل وارتباطه بكل منهما ، ففى قولهم :  
سافر الطريق ، وفى قوله تعالى : « فما ربحت تجارتهم » البقرة ١٦ .  
أصل التعبير : سار الناس فى الطريق ، وما ربح المشترون فى تجارتهم ،  
فهناك تعلق وارتباط بين الناس والطريق وبين المشتري والتجارة باعتبار  
تعلق الفعل وارتباطه بكل منهما ، فالفعل يتعلق بالفاعل الحقيقي باعتبار  
وقوعه منه ، ويتعلق بالفاعل المجازى باعتبار وقوعه عليه ، أو باعتباره  
مكانه أو زمانه أو سببه أو مصدره ، ويفهم هذا من قول الزمخشري :  
« فإن قلت : كيف أسند الخسران إلى التجارة وهو لأصحابها ؟ قلت  
هو من الإسناد المجازى ، وهو أن يسند الفعل إلى شيء يتلبس بالذى هو  
فى الحقيقة له ، كما تلبس التجارة بالمشتري » (٧) .

وليس هنالك فرق بين النظريين ، لأنه إذا كانت هنالك ملابس  
بين الفعل وفاعله المجازى وجب أن يكون هناك ملابس بين الفاعلين  
الحقيقي والمجازى ، باعتبار تعلق الفعل بكل منهما ، وللدارس أن يعتبر  
فى تحديد الملابس أى النظريين شاء .

ففى قوله تعالى : « فليُنظر الإنسان مم خلق » خلق من ماء  
دافق » الطارق ٦٥ . أسند اسم الفاعل « دافق » إلى ضمير الماء ،  
والماء ليس فاعلا للدفق بل مفعولا ، والفاعل الحقيقي للدفق هو صاحب

(٦) انظر الإيضاح ٥٦/١ .

(٧) الكشف ١٩١/١ ، ١٩٢ .



الماء ، وبين الدفق والماء ملابسة هي وقسوع الدفق عليه ، كما أن بين الماء وصاحبه ملابسة هي تعلق الدفق بكل منهما .. ولنا أن ننظر إلى أى من الملبستين فنعتبر أن إسناد « دافق » إلى الماء راجع إلى تعلق الدفق به باعتباره مفعولا ، أو نعتبر هذا الإسناد راجعا إلى تلبس الماء بصاحبه حيث يتعلق المسند « دافق » بكل منهما ، وكذا القول فى جميع ملابسات المجاز العقلى .

وزراء التجوز فى الآية الكريمة بإسناد اسم الفاعل « دافق » إلى مفعوله « الماء » دلالة على سرعة اندفاع الماء وشدة تدفقه ، وأن صاحبه لم يعد فى وسعه التحكم فيه والسيطرة عليه بعدما أخذ فى التدفق ، وهذا ينبىء برجوع الخلق - الله وحده ، ويؤذن بعجز الإنسان وضعفه ، وكونه بمنأى وبمعزل عن أمر الخلق ، فلا شأن له به ، ولا دخل له فيه .. الله وحده هو الخالق ، هو وحده خالق المنى ، ومخرجه من الإنسان : « أفرايتم ما تمنون • أنتم تخلقونه أم نحن الخالقون » الواقعة ٥٨ ، ٥٩ .. فلا شأن للإنسان بالخلق ، وحتى ذلك المنى المتدفق منه لا يملك السيطرة عليه والتحكم فيه ، فهل بقى له من أمر الخلق شئ ؟ إن الله هو الخالق الوهاب .

وفى قوله تعالى : « فأما من ثقلت موازينه • فهو فى عيشة راضية » القارعة ٦ ، ٧ .. أسند اسم الفاعل « راضية » إلى ضمير العيشة ، والعيشة مرضية لا راضية فالراضى صاحبها الذى ثقلت موازينه ، وقد أسند الرضا إلى العيشة لتلبسه بها من حيث وقوعه عليها ، وتلبسها بصاحبها من حيث تعلق الرضا بكل منهما ، ويدل هذا التجوز على عظم النعيم الذى أعده الله للمؤمنين فى الجنة ، كما يشعر بكمال الرضا والالفة ، وبدوام السعادة وبقائها ، فللمؤمن يالف عيشته وهى تالفه ويحبها وتحبه ، وما بنى على الرضا والالفة والمحبة فإنه يدوم ويبقى ..

وأما ما بنى على التناظر فإنه يزول ولا يبقى ، ولذا لما دخل النبي ﷺ عند عائشة فرأى كسرة ملقاة أخذها فمسحها ثم أكلها وقال : « يا عائشة ، أكرمي كريما ، فإنها ما نفرت عن قوم قط فعادت إليهم » (\*) . . . أسند الفعل « نفرت » وهو مبنى للفاعل إلى النعمة وهي مفعوله ، وينبىء هذا الإسناد بعدم الرضا ، وبشدة النفور ، الداعى إلى الفناء وعدم البقاء . وملابسات المجاز العقلى كثيرة ، وقد ذكر منها الخطيب القزوينى ست ملابسات ، حيث قال : « وللفاعل ملابسات شتى ، يلبس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب » (٨) . . . ولعله لا يقصد أن المجاز العقلى يقف عند هذه الملابس الست لا يتجاوزها إلى غيرها ، فهو يقول : « للفاعل ملابسات شتى » وكلمة « شتى » تدل على أن ملابسات المجاز العقلى أعم من الملابسات الست المذكورة ، فهو قد ذكرها على سبيل التمثيل لا الحصر ، لأنه إن كان يقصد حصر الملابسات فى هذه الست فقد أخطأ ، إذ هناك ملابسات أخرى غيرها وهى كثيرة على نحو ما سترى .

فمن ملابسات المجاز العقلى « المفعولية » أى : إسناد المبنى للفاعل إلى مفعوله ، كما رأينا فى الآيتين الكريميتين ، وفى الحديث الشريف ، ومنه قول الحطيفة فى هجاء الزبيرقان بن بدر :

دع المكارم لا ترحل لبغيتها

واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسى

يريد : فإنك أنت المطعوم المكسب ، فأسند اسم الفاعل « طاعم وكاس » إلى مفعولهما ولا يخفى علينا ما فى هذا التجوز من المبالغة فى تحقير الزبيرقان والخط من شأنه والاستهزاء به والتهكم .

(\*) رواه ابن ماجه فى كتاب الاطعمة باب النهى عن إلقاء الطعام .  
(٨) الإيضاح ٥٦/١ .

ومنها الفاعلية أى : إسناد المبنى للمفعول إلى فاعله ، كما فى قوله تعالى : « وإذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجابا مستورا » الإسراء ٤٥ ٠٠ حيث أسند اسم المفعول « مستورا » إلى ضمير الحجاب ، والأصل : حجابا ساترا ، وينبئ هذا المجاز بطغيان الكفرة وبلوغهم الغاية فى الإعراض والاسكبار ، وكان الحجاب لشدة استكبارهم وإعراضهم عن القرآن قد صار مستورا بطغيانهم وجحودهم وليس ساترا ٠٠ ويقولون : « سيل مقعم » بالبناء للمفعول أى : مملوء ، والأصل فى السيل أنه يملأ المكان ، يقال : أفعم السيل الوادى ، أى : ملاه ، ولكنهم تجوزوا فأسندوا اسم المفعول إلى فاعله « السيل » للدلالة على شدة السيل وكثرة الماء ، فقد امتلأ الوادى وفاض به ، وصار السيل كأنه مملوء لا مالىء .

ومنها الإسناد إلى المصدر كما فى قول أبى فراس الحمدانى :

سيذكرنى قسومى إذا جدد جدهم

وفى الليلة الظلماء يفتقد البدر

حيث أسند الفعل « جد » إلى المصدر « جدهم » وينبئ هذا الإسناد بشدة ما حل بالقوم ونزل بهم ، لقد أخذوا يعدون للأمر عدته ، ويطلبون أبا فراس ، فعلى يديه خلاصهم من شدة ما نزل ، إن البدر يفتقد فى الليلة الظلماء ، وكذا أبو فراس يطلب لهذه الشدائد ، فهو المدافع عن الأحساب والذائد عن الحمى ٠٠ وهم يقولون فلان ثارت ثورته وغضب غضبه وسحر سحره وشعر شعره ، فيسندون الأفعال إلى مصادرها للدلالة على المبالغة فى وقوع هذه الأحداث .

ومنها الإسناد إلى الزمان كما فى قول طرفة بن العبد :

ستبدى لك الأيام ما كنت جاهلا

ويأتيك بالآخيار من لم تزود

وقول جرير :

لقد لمتنى يام غيلان فى السرى

ونمت وبما ليل المسطى بناشم

ويقولون : فلان ليله قائم ونهاره صائم .. ويدل الإسناد إلى الزمان على المبالغة فى وقوع الأفعال ، وكان الزمان يشارك فى صنعها وإحداثها .. تأمل قوله تعالى : « فكيف تتقون إن كفرتم بما يجعل الولدان شيبا » المزمل ١٧ .. إن إسناد الجعل إلى ضمير اليوم يبنى بشدة الأحوال التى تشيب الولدان ، وقوله عز وجل : « هو الذى جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا » يونس ٦٧ .. حيث أسند اسم الفاعل « مبصرا » إلى ضمير النهار ، ويدل هذا الإسناد على كمال النور وشدة الضياء ، وكان النهار هو الذى يبصر الناس فهم يبصرون بإبصاره وشدة ضيائه .

ومنها الإسناد إلى المكان كما فى قوله تعالى : « أو لم نمكن لهم حرما آمنا » القصص ٥٧ .. فقد أسند اسم الفاعل « آمن » إلى ضمير الحرم والحرم مكان الأمن ، فالناس هم الذين يأمنون فيه ، وينبىء الإسناد إلى المكان فى الآية الكريمة بكمال النعمة ، نعمة الأمن التى أنعم الله بها على سكان حرمه .. ونقول : جرى النهر ، فنسند الجريان إلى النهر وهو مكان تجرى فيه المياه ، إذ النهر اسم للمكان والوادي الذى تجرى فيه المياه ، والغرض من هذا الإسناد الدلالة على كثرة المياه الجارية فى النهر ، وكان المكان هو الذى يجرى بها .. ولم يأت الجريان فى النظم القرآنى مسندا إلى المياه التى تجرى فى أنهار الجنة ، بل جاء مسندا إلى الأنهار « تجرى من تحتها الأنهار » لهذا الغرض .

وحينما تسند الأحداث إلى أماكنها فإن الغرض من ذلك الدلالة

على الكثرة وإن الحدث قد عم المكان وأفعمه .. انظر إلى قول الشاعر العلوي :

ملكنا فكان العفو منا ســـــــــــــــــجية

فلما ملكتم سال بالدم أبطـح

نقد أسند السيلان إلى الأبطح وهى مكانه ، فدل ذلك على كثرة الدماء التى ملأت الأبطح ففاضت بها ، وكأنها هى التى سالت بالدماء ، وهذا ينبئ بمدى الظلم الذى ساد البلاد عندما تملك هؤلاء ، فكثرت القتل حتى سالت الأبطح بدماء القتلى .. وهم يقولون : سال بهم الوادى ، فيدل الإسناد إلى المكان « الوادى » على أن القوم قد تكاثروا ، وازدحموا ، وأفعم بهم المكان حتى أبطحوا على كل موضع فيه ففاض بهم . ومنها الإسناد إلى السبب كما فى قول عوف بن الأحوص :

فلا تسألينى واسألى عن خليقتى

إذا رد عافى القدر من يستعيرها (١٩)

حيث أسند الفعل « رد » إلى « عافى القدر » وهو بقية الطعام أو الضيف ، فالفعل قد أسند إلى سببه ، أما فاعل الرد على الحقيقة فهو صاحب القدر .

ومنها الإسناد إلى الجنس والفاعل على الحقيقة أحد أفرادها كما فى قوله تعالى : « فمقرروا الناقة وعتوا عن أمر ربهم » الأعراف ٧٧ ..

(٩) المراد بعافى القدر : بقية الطعام الذى يبقى بالقدر فيكون سببا فى رد المستعير ، وهذا كناية عن كلب الزمان ، إذ تمنع إعارة القدر لتلك البقية ، وقيل المراد به : الضيف الذى يكون سببا فى رد المستعير ، إذ يرى القدر منصوبة يعد بها الطعام له ، والأول أولى لأنه أدل على كرم الشاعر وجوده ، فهو يغيب الناس فى وقت الحاجة وشدة الجذب ، وعلى كلا المعنيين فإسناد الرد إلى عافى القدر مجاز عقلي من إسناد الفعل إلى سببه .

حيث أسند العقر إلى جميعهم والعاقر واحد منهم بدليل قوله تعالى :  
« فنادوا صاحبهم فتعاطى فعقر » القدر ٢٩ ٠٠ وهم يقولون : بنو فلان  
قتلوا فلانا ، والقاتل أحدهم ، وإسناد الفعل إلى الجنس كله وهو لأحد  
أفراد بنيء بأنه قد تم بعلمهم ووقع برضاهم (١٠) .

ومنها الإسناد إلى الجارحة كما فى قولهم : أبصرته عينى وسبعته  
أذنى وعرفه قلبى وقاله لسانى ، فقد أسند الفعل فى هذه الأقوال إلى  
الله ، والفاعل على الحقيقة صاحبها ٠٠ ومن ذلك قوله تعالى :  
« ولا تكتبوا الشهادة ومن يكتتبها فإنه آثم قلبه » البقرة ٢٨٣ ٠٠ حيث  
أسند الإثم إلى القلب وهو محل الكتمان ، فكتمان الشهادة أن يضمها  
المرء ويخفيها فلا ينطق بها ، والإثم لما كان وصفا مقتربا بالقلب أسند  
إليه ، لأن الإسناد إلى الجارحة التى يعمل بها أبلغ (١١) .

ومنها الإسناد إلى ماله مزيد اختصاص وقرب بالفاعل الحقيقى  
كما فى قوله تعالى « إلا امرأته قدرنا إنها لمن الغابرين » الحجر ٦٠ ٠٠  
فقد أسند التقدير إلى الملائكة فى قوله « قدرنا » والمقدر هو الله وحده ،  
وذلك لأن الملائكة لهم مزيد اختصاص وقرب من الله عز وجل .

يقول الزمخشري : « فإن قلت : فلم أسند الملائكة فعل التقدير وهو  
له وحده إلى أنفسهم ولم يقولوا قدر الله ؟ قلت : لما لهم من القرب  
والاختصاص بالله الذى ليس لأحد غيرهم ، كما يقول خاصة الملك : دبرنا  
كذا وأمرنا بكذا ، والمدبر والأمر هو الملك لا هم ، وإنما يظهرون بذلك  
اختصاصهم وأنهم لا يتميزون عنه » (١٢) .

(١٠) انظر الكشف ٩١/٢ .

(١١) انظر الكشف ٤٠٦/١ .

(١٢) الكشف ٣٩٤/٢ .

قلت إن الخطيب القزويني قد حصر المجاز العقلي وكذلك الحقيقة العقلية في الفعل وما في معناه ، ولذا ضاق المجاز العقلي عنده فلم يتسع لكثير من صور التجوز في الإسناد ، لأن الإسناد لا يقف عند الفعل إنما في معناه ، بل يتجاوزهما - كما ذكرنا - وقد نبه العلامة سعد الدين إلى ذلك وذكر صوراً من المجاز العقلي لا يتسع لها تعريف الخطيب منها ما يلي :

١ - وصف الفاعل أو المفعول ونحوهما بالمصدر ، كما في قولهم : جاءني رجل عدل ، ومنه قوله تعالى : « ولكن البر من اتقى » البقرة ١٨٩ . . . وقول الخنساء : « فإنما هي إقبال وإدبار » فإن الإسناد هنا ليس إسناداً للفعل ولا ما في معناه ، وإنما هو وصف للذات بالمصدر في قولهم : رجل عدل ، وإسناد الخبر - وهو ليس فعلاً ولا في معنى الفعل - إلى المبتدأ في الآية الكريمة وفي بيت الخنساء :

يقول عبد القاهر : « ومما طريق المجاز فيه الحكم قول الخنساء : ترتع ما غفلت حتى إذا ادكرت

فإنما هي إقبال وإدبار

وذاك أنها لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما فتكون قد تجوزت في نفس الكلمة ، وإنما تجوزت في أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدر ، ولغلبة ذاك عليها واتصاله بها وأنه لم يكن لها حال غيرها ، كأنها قد تجسست من الإقبال والإدبار . . . وأعلم أن ليس بالوجه أن يعد هذا على الإطلاق معدلاً حذف منه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه مثل قوله عز وجل : « واسأل القرية » يوسف ٨٢ . . . ومثل قول النابغة الجعدي :

وكيف تواصل من أمـبحت

خلالته كأبى مرحبـب

وقول الاعرابى :

حسبت بغلام راحلتى عناقـبا

وما هى ويب غـبـرك بالعنـاق

« وإن كنا نراهم يذكرونه حيث يذكرون حذف المضاف ويقولون إنه فى تقدير : « فإنما هى ذات إقبال وإدبار » ذاك لأن المضاف المحذوف من نحو الآية والبيتين فى سبيل ما يحذف من اللفظ ويراد فى المعنى ، كمثل أن يحذف خبر المبتدأ أو المبتدأ إذا دل الدليل عليه إلى سائر ما إذا حذف كان فى حكم المنطوق به ، وليس الأمر كذلك فى بيت الخنساء ، لأنها إذا جعلنا المعنى فيه الآن كالمعنى إذا نحن قلنا : فإنما هى ذات إقبال وإدبار ، أفسدنا الشعر على أنفسنا ، وخرجنا إلى شئ مغسول ، وإلى كلام عامى مردول ، وكان سبيلنا سبيل من يزعم مثلاً فى بيت المتنبي :

بدت قمرا ومالت خطوط بان

وفاحت عنبراً ورنـت غـزالـا

إنه فى تقدير محذوف وأن معناه الآن كالمعنى إذا قلت : « بدت مثل قمر ، ومالت مثل خطوط بان ، وفاحت مثل عنبر ، ورنـت مثل غزال » فى أنا نخرج إلى الغثاثة ، وإلى شئ يعزل البلاغة عن سلطاتها » (١٣) .

(١٣) دلائل الإعجاز ٢٩٣ . والمراد بأبى مرحب فى بيت النابغة الجعدي : الظل ، وبالعناق فى بيت الاعرابى : أنثى المعز ، والخطاب فى « حسبت » للذئب الذى حسب صوت ناقتة صوت عناق ، ولذا توعدده بلونه الأغر « ويب غـبـرك » .



« إن سلطان البلاغة يقتضى أن يكون إسناد « الإقبال والإدبار » إلى « الناقية » مجازاً عقلياً ، وأن المعنى البلاغى الذى يصوره ذلك الإسناد يضيع ونخرج إلى شئ مغسول وإلى كلام مرذول إن نحن رمنا حمل الكلام على حقيقته بتقدير مضاف أو بتأويل المصدر باسم الفاعل على أن المعنى : فإنما هى ذات إقبال وإدبار ، أو فإنما هى مقبلة مدبرة .

٢ - وصف الشئ بوصف صاحبه ومحدثه كقولهم : الكتاب الحكيم والأسلوب الحكيم ، فالحكمة ليست وصفاً للكتاب ولا للأسلوب وإنما هى وصف لصاحبهما ، فاسم الفاعل « الحكيم » لا يتعدى إلى المفعول فى المثالين إلا بواسطة الحرف بأن يقال : حكيم فى أسلوبه وفى كتابه ، و« ثل وصف الشئ بوصف صاحبه وصف المصدر بوصف فاعله ، كما فى قوله تعالى : « قال قرينه ربنا ما أطغيته ولكن كان فى ضلال بعيد » ق ٢٧ . وقوله عز وجل : « ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون » البقرة ١٠ . فإن البعيد ليس هو الضلال بل الضال ، والاليم ليس هو العذاب ، وإنما المعذب ، فما هو فى معنى الفعل فى الآيتين قد أسند إلى المصدر الذى يتعدى له بواسطة الحرف ، فيقال : بعد فى ضلاله وألم فى عذابه . وواضح أن تعريف الخطيب لا يتسع لهذا المجاز ، لأنه تجوز فى معنى الفعل الذى لا يتعدى إلى مفعوله إلا بواسطة .

٣ - النسبة الإضافية كما فى قوله تعالى : « وقال الذين استضعفوا للذين استكبروا بل مكر الليل والنهار إذ تأمروننا أن نكفر بالله . . » سبا ٣٣ . وقوله تعالى : « وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها » النساء ٣٥ . فقد أضيف المكر إلى الليل والنهار وهما زمانه ، وأضيف الشقاق إلى البين وهو مكانه ، والاصل : بل مكرهم بالليل والنهار . . وإن خفتم شقاق الزوجين فى الحالة التى بينهما .

٤ - النسبة الإيقاعية بمعنى : أن يقع الفعل على غير ما حقه أن يقع عليه ، كما فى قولهم : أجريت النهر ونومت الليلة وأيقظت النهار .. ومنه قوله تعالى : « ولا تطيعوا أمر المسرفين » الشعراء ١٥١ .. وقوله تعالى : « وفجرنا الأرض عيونا » القمر ١٢ .. حيث وقع الفعل على الأمر والتفجير على الأرض ، والأصل : ولا تطيعوا المسرفين بسبب أمرهم ، وفجرنا عيون الأرض ، فوقع الفعل على سببه فى الآية الأولى وعلى «كانه فى الآية الثانية » .

٥ - أن يقع التجوز فى النسبة إلى التمييز المحول كما فى قوله تعالى : « أولئك شر مكانا وأضل سبيلا » المائدة ٦٠ .. حيث نسب « الشر » إلى المكان ، و « الضلال » إلى السبيل ، لأن الأصل : أولئك مكانهم شر وسبيلهم أضل .

لقد ضاق تعريف الخطيب فلم يتسع لهذه الصور من صور المجاز العقلى ، وقد حاول العلامة سعد الدين أن يبرر هذا القصور فذكر أن الصورة الأولى لا تعد عنده حقيقة ولا مجازا ، لأنها إسناد إلى المبتدأ والإسناد إلى المبتدأ عنده ليس حقيقة ولا مجازا ، إذ يقول فى معرض رده على تعريف السكاكى للحقيقة العقلية بأنها : «الكلام المقاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه » ولم يذكر الفعل وما فى معناه .. يقول الخطيب : « وفيه نظر لأنه غير مطرد لصدقه على ما لم يكن المسند فيه فعلا ولا متصلا به ، كقولنا : الإنسان حيوان ، مع أنه لا يسمى حقيقة ولا مجازا » (١٤) وكأنه يرى أن الإسناد ثلاثة أقسام : حقيقة ومجاز وما ليس حقيقة

ولا مجازاً ولم يسلّم له هذا ، لأن الإسناد لا يخرج عن كونه حقيقة أو مجازاً .

ويذكر سعد الدين أنه يمكن الإجابة عن الصورة الثانية بأن الإسناد عنده أعم من أن تكون ملابسته بواسطة حرف ، كما فى قولهم : الأسلوب الحكيم والضلال البعيد ، أو بدون واسطة كما فى قولهم : نهاره صائم وليله قائم .. وكذا يجيب عن الصور الأخرى بأن المجاز العقلى أعم من أن يكون فى النسبة الإسنادية أو غيرها كالنسبة الإضافية والإيقاعية والنسبة إلى التمييز ، فما ذكره الخطيب إما تعريف للمجاز العقلى فى الإسناد خاصة ، أو لمطلقه على أن يجعل الإسناد المذكور فى التعريف أعم من أن يدل عليه الكلام بصريحه وهو ما ذكره ، أو يكون مستلزماً له كما فى هذه النسب (١٥) .

\* \* \*

ويتحدث البلاغيون عن قرينة المجاز العقلى ، فقد ذكروا فى حد المجاز « التأول » وهو أن يكون المتكلم متأولاً عندما يضيف المسند إلى غير ما حقه أن يسند إليه ، فجملة « شفى الطبيب المريض » إن قالها الجاهل الذى يعتقد وقوع الشفاء من الطبيب ، فهى حقيقة ، لأن الجاهل غير متأول ، وإن قالها العالم الذى يعتقد أن الشافى هو الله ، وإن الطبيب سبب ، فهى من باب المجاز عندئذ حيث وجد التأول .

لابد إذا من معرفة حال المتكلم والوقوف على عقيدته ليتجلى لنا نوع الإسناد ، وذلك قد يكون عن طريق اللفظ بأن يذكر المتكلم ما يدل

على اعتقاده ويبرز حاله ، كان يقول : « هزتنى الأيام وشيبتنى الدهر  
والله وحده المستعان » فجملة « والله وحده المستعان » قرينة لفظية تدل  
على أن إسناد « هز » إلى « الأيام » وإسناد « شيب » إلى ( الدهر )  
مجاز عقلي من إسناد الفعل إلى زمانه أو إلى سببه ، وليس إسنادا  
حقيقيا .

وفى قول أبى النجم :

قد أصبحت أم الخيار تدعى  
على ذنبها كله لم أصنع  
من أن رأت رأسى كرامس الاصلع  
ميز عنه قنزعاً عن قنزع  
★ جذب الليالى أبطئ أو أسرعى ★  
أفناه قيل الله للشمس اطلعى  
حتى إذا وارك أفق فارجمعى

نجده قد أسند الفعل « ميز » إلى جذب الليالى ، فهو « جاز من  
إسناد الفعل إلى سببه أو إلى زمانه ، والقرينة الدالة على أن أبا النجم  
قد تجاوز ولم يرد الحقيقة عندما أسند التمييز إلى « جذب الليالى » هى  
قوله فى البيت الأخير : « أفناه قيل الله » فتلك قرينة لفظية قد بينت  
حال الشاعر ودلت على عقيدته .

ومثله قول المملتان العبدى ينصح ابنه عمرا :

أشاب الصغير وأفسنى الكبـ  
ير كـر الغداة ومـر العشى

## نُشْرُوحُ وَنُغَيِّدُ لِحَاجَاتِنَا

وحاجة من عاش لا تنقضي

تموت مع المرء حاجاته

وتبقى له حاجة ما يبقى

الم تر لقمان أوصى ابنه

وأوصيت عمرا ونعم الوصي

فمليتنا أننا سـلمون

على دين صديقنا والنبي

فالبيتان الأخيران يبرزان عقيدة الشاعر ، لأنه يريد بوصية لقمان ما جاء في سورة لقمان من وصايا لقمان ابنه ، والبيت الأخير يفصح عن إيمانه وأن ملته الإسلام ، وتلك قرينة لفظية تدل على أن الشاعر قد تأول ولم يرد الحقيقة عندما أسند « أشاب وأقنى » إلى كر الغداة ومر العشى .

وقد يكون مرد القرينة إلى علم المخاطب وعرفته بحال المتكلم ، كما في قول النبي ﷺ : « إن كل ما أنبت الربيع يقتل جيبطا أو يلم »<sup>\*</sup> فالإنداد الإنشائي إلى الربيع وللقتل إلى ما ينبتة مجازا علفي من إسناده (★) رواه البخاري في كتاب الجهاد والزكاة وفي كتاب الزقاق باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها ، ورواه مسلم في كتاب الزكاة ٠٠ و « الجيبط » بفتح الجاء والباء : انتفاخ في البطن من خثرة الأكل ، يقال جيبطت الدابة تحيط حيطا إذا أصابت مرمي طيبا فأمعنت في الأكل حتى تنتفخ فتموت ، و « يلم » بضم أوله مضارع « ألم » بتشديد الميم أي : يقرب من الهلاك .

(م ٧ - المجاز)

الفعل إلى سببه ، والقريئة الدالة على التجوز صدور الكلام ممن لا تخفى عقيدته على المخاطب وهو النبي ﷺ .

وقد ترجع القرينة إلى استحالة صدور المسند من المسند إليه استحالة عرفية كما في قولهم : بنى الأمير وكسا الخليفة الكعبة ، فالعرف يمنع وقوع البناء من الأمير والكساء من الخليفة ، إذ جرت العادة أن العمال هم الذين يفعلون ذلك بأمرهما . . . ولكن العقل لا يمنع أن يبأشر الأمير البناء وأن يلبس الخليفة بنفسه الكعبة كساءها ، ولذا فإن الاستحالة هنا استحالة مرجعها إلى العرف والعادة .

ومن ذلك قوله تعالى : « إن فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعا يستضعف طائفة منهم يذبح أبناءهم ويستحيى نساءهم » القصص : . . . حيث أسند التذبيح والاستحياء إلى فرعون وهو السبب الأمر بالفعلين وفاعلهما الحقيقي هم جنده ، لاستحالة قيام فرعون بمباشرة الفعلين بنفسه عادة ، وإن جاز ذلك عقلا .

وقد تكون الاستحالة عقلية كما في قولهم : صام النهار وقام الليل وجد جده ومحبتك جاءت بى إليك وأقدمنى بلدك حق لى على فلان . . . إذ يستحيل قيام المسند إليه بالمسند فى هذه الأقوال استحالة عقلية .



المجاز لغويا كان أو عقليا فرع الحقيقة ، فما من مجاز إلا وله أصل يرجع إليه ، ونحن عندما نرجع المجاز إلى حقيقته يذهب المغزى وتفتقد المزية التى من أجلها كان المجاز ، فرجوعنا المجاز إلى حقيقته إنما يكون من أجل معرفة أصل الكلام الذى عدل عنه إلى المجاز للدلالة على معنى وتحقيق مغزى لا يؤديه أصل الكلام .

يقول عبد القاهر : « وأعلم أن الذى ذكرت لك فى المجاز هذالك  
من أن من شأنه أن يفخم عليه المعنى ، وتحدث فيه النباهة ، قائم لك  
مثله ههنا ، فليس يشته على عاقل أن ليس حال المعنى وموقعه فى  
قوله :

★ فنام ليلى وتجلى همى ★

كحاله وموقعه إذا أنت تركت المجاز وقلت : فنمت فى ليلى وتجلى  
همى ، كما لم يكن الحال فى قولك : « رأيت أسدا » كالحال فى : رأيت  
رجلا كالأسد ، ومن ذا الذى يخفى عليه « كان العلو وموضع المزية وصورة  
الفرقان بين قوله تعالى : « فما ربحت تجارتهم » البقرة ١٦ ٠٠ وبين أن  
يقال : فما ربحوا فى تجارتهم ، وإن أردت أن تزداد للأمر تبيينا فانظر  
إلى بيت الفرزدق :

يحمى إذا اختلط السيوف نساءنا

ضرب تطير له السواعد أرعل

وإلى رونقه ومائه ، وإلى ما عليه من الطلاوة ، ثم ارجع إلى  
الذى هو الحقيقة وقل : نجمى إذا اختلط السيوف نساءنا بضرب تطير  
له السواعد أرعل ، ثم اسبر حالك ، هل ترى « ما كنت تراه شيئا » (١٦)  
ومعظم صور المجاز العلقى نرى حقائقها مألوفة الاستعمال ،  
كقولنا : صام النهار ، وسار الطريق ، وجد جده ، وبنى الأمير وربحت

(١٦) دلائل الإعجاز ٢٨٧ ٠٠ وقوله : ★ فنام ليلى وتجلى همى ★  
لرؤية بن العجاج الراجز الأموى المشهور وقيله :

يارب قد فرجت عنى غمى

قد كنت ذا هم وراعى نجم

الشعار : فقد ألف الناس الإسناد الحقيقي لهذه المجازات ، حيث قالوا :  
 هبام الناس وساروا في الطريق وجدوا ربحوا في تجارتهم وبنى العمال  
 بأمر الأمير ، فالإسناد إلى الفاعل الحقيقي في مثل هذه الأمثلة مألوف  
 الاستعمال .

وهناك بعض صور المجاز العقلي لم يألف الناس الإسناد الحقيقي  
 لها ، كما في قولهم : أقدمنى بلدك حق لى على فلان .. ومحيثك جاءت  
 بى إليك .. وسرتنى رؤيتك .. فالأفعال في هذه الأمثلة مسندة إلى  
 دواعيها وأسبابها إسنادا مجازيا ، ولم يألف الناس الإسناد الحقيقي لها ،  
 فالذى ألفه الناس وشاع على ألسنتهم وكثر استعماله هو الإسناد المجازي  
 إلى الأسباب والدواعي المذكورة : « الحق والمحبة والرؤية » ولم يؤلف  
 الإسناد الحقيقي في مثل هذه التعبيرات .

يقول عبد القاهر : « وأعلم أنه ليس بواجب في هذا أن يكون  
 للفعل فاعل في التقدير إذا أنت نقلت الفعل إليه عدت به إلى الحقيقة ،  
 مثل أنك تقول في : « ربحت تجارتهم » ربحوا في تجارتهم ، وفي :  
 « يحمى نساءنا ضرب » نحمى نساءنا بضرب ، فإن ذلك لا يفتأ في  
 كل شيء ، ألا ترى أنه لا يمكنك أن تثبت للفعل في قولك : « أقدمنى بلدك  
 حق لى على إنسان » فاعلا سوى الحق ، وكذلك لا تستطيع في قوله :

وسرتنى رؤيتك وبنى

لحيثنى يضرب المثل

وقوله :

يزيدك وجهه حسنة

إذا ما زددته نظرا

أن تزعم أن « لصيرنى » فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى ،



كما فعل ذلك في : « ربحت تجارتهم ويحمي نساءنا ضرب » . ولا تستطيع كذلك أن تقدر « ليزيد » في قوله : « يزيدك وجهه » فاعلا غير الوجه ، فالاعتبار إذا بأن يكون المعنى الذي يرجع إليه الفعل موجودا في الكلام على حقيقته ( ١٧ ) .

فمراده بهذه الصور التي اسندت فيها الأفعال إلى دواعيها ولا يمكننا أن نسند الفعل فيها إلى فاعل سوى تلك الدواعي : أن الاستعمال لم يالف الإسناد الحقيقي لهذه الصور أي : لم تلجج به الألسنة ، ولم يالفه الناس ، فعدم الإمكان مرجعه إلى عدم الاستعمال . . . ولننظر في عبارته : « فالاعتبار إذا بأن يكون المعنى الذي يرجع إليه الفعل موجودا في الكلام على حقيقته » إنه يريد بهذا : أن الذي يعول عليه هو وجود الإسناد الحقيقي في الكلام ، واستعمال الناس له ، وجريانه على استعمالهم ، فهو إن وجد ، يتأتى لنا أن نرجع الإسناد المجازي إلى حقيقته ، فنسند الفعل إلى فاعله الحقيقي ، وإن لم يوجد . تعذر علينا ذلك ، إذ كيف نرجع الإسناد المجازي إلى استعمال لم يوجد ، ولم يالفه الناس استعمالا .

وقد خفي مراد عبد القاهر هذا على كثير من العلماء كإمام الفخر الرازي والسكاكي والخطيب ، فتوهّموا أن عبد القاهر يثبت ويدهى أن هناك أفعالا تصدر من غير فاعل حقيقي . . . يقول السكاكي : « ولا يختلفن في ذهنك بعد أن اتضح لك كون المجاز فرع أصل تحقق مجازا ، أي كان بدون حقيقة يكون تعديا عنها ، لامتناع تحقق فرع من

( ١٧ ) دلائل الإعجاز ٢٨٨ ، ٢٨٩ . . . واللبيت الأول لابن النّوّاب وقيل لابن المبارك اليزيدي ، والثاني لابن نّوّاس . . . والحين بفتح الحاء : المهلاك وهو مستعار هنا لما وصل إليه من سوء الحال .

غير اصل ، فلا تجوز في نحو : « سرتنى رؤيتك » ونحو : « أقدمنى  
بلدك حق لى على فلان » ونحو :

وصيرنى هــواك وبى

لحيوسنى يضرب المثل

ونحو :

يزيدك وجهه حسنا

إذا ما زدته نظرا

ألا يكون لكل من هذه الأفعال فاعل في التقدير إذا أنت أسندت  
الفعل إليه وجدت الحكم واقعا في مكانه الأصلي عند العقل ، ولكن حكم  
العقل فيها فايما شئ ارتضى بصحة استنادها فهو ذاك ، فإذا ارتضى  
فى : « سرتنى رؤيتك » صحة استناد السرور إلى من رزقك رؤيته وأتاحها  
لك وهو الله عز وجل ، فقل : أصل الكلام : سرتنى الله وقت رؤيتك ، كما  
تقول فى : « أنبت الربيع البقل » أصل الحكم : أنبت الله البقل وقت  
الربيع ، وفى : « شفى الطبيب المريض » أصل الحكم : شفى الله المريض  
عند علاج الطبيب ، وإذا ارتضى فى : « أقدمنى بلدك حق لى على  
فلان » صحة استناد « أقدمنى » إلى نفسك ، على معنى : أقدمنى نفسى  
لأجل حق لى على فلان أى : قدمت لذلك ، كما تصرح بذلك فتقول :  
عاصلتى نفسى على الطاعة أى : أطعت ، وحاصله يرجع إلى معنى :  
أقدمنى قهرتى على القدوم والداعى إليه الخالص ، فالفعل فى وجوده  
لا يحتاج إلا إلى قادر ذى داع لة إليه خالص ، ونظيره : « محبتك  
جاءت بى إليك » الأصل : جاءت بى نفسى إليك لمحبتك أى : جئت  
لمحبتك ووجد المجيء إليك من نفسى لمحبتك ، وإياك والظن بـ « أقدمنى  
بلدك حق لى على فلان » ، وبمحبتك جاءت بى إليك « كونهما حقيقتين ،

فالفاعل فيهما مسندان - كما ترى - إلى مجرد الداعى ، والعقل لا يقبل الداعى فاعلا ، وإنما يقبله محركا للفاعل ، أعنى للمتصف بالقدرة « (١٨) » .

ولم ينكر الإمام عبد القاهر صحة إسناد هذه الأفعال إلى أى فاعل يرتضيه العقل ، وإنما الذى ذكره - كما أوضحنا - أن الإسناد الحقيقى لهذه الصور لم يالفه الاستعمال ، ولم يوجد فى الكلام ، ولم تجر به السننهم ، فالذى جرت به السنن هو الاستعمال المجازى دون الحقيقى ، ولم يقل رحمه الله بوقوع أفعال من غير فاعل حقيقى كما توهم أولئك الأعلام رحمهم الله .

\*\*\*

وعندما ننظر فى طرفى الإسناد المجازى نجد أن طرفيه قد يكونان مستعملين استعمالا حقيقيا ، وقد يكون أحدهما مجازا والآخر حقيقة ، وقد يردان مستعملين استعمالا مجازيا . . فمن الأول قوله تعالى : « وقال الذين استضعفوا للذين استكبروا بل مكر الليل والنهار إذ تأمروننا أن نكفر بالله ونجعل له أندادا » سبأ ٣٣ . . حيث أعنف المكر إلى الليل والنهار وهما زمانه ، وكل من المضاف « المكر » والمضاف إليه « الليل والنهار » يستعمل فى معناه الحقيقى ، وترجع بلاغة المجاز العقلى

(١٨) مفتاح العلوم ١٨٧ ، ١٨٨ . . وأرجع إلى الإيضاح ٦٨/١ . وإلى شروح التلخيص ٢٥٩/١ - ٢٦٣ ، والمطول ٦٤ ، فقد نقل الخطيب هذا الاعتراض عن السكاكى وتبعه الشراح وأصحاب الحواشى ، وكان أول من أشار هذا الاعتراض الفخر الرازى فى كتابه نهاية الإيجاز .

ففي الآية الكريمة إلى الدلالة على المبالغة في المكر والإغواء ، إذ تصور  
الإضافة المكر واقعا من الليل والنهار ، وكان الزمان لشدة مكر المستكبرين  
وتناهيه في الإغواء ، صار يشاركون فيما يصنعون ، بل صار هو المكر  
ويوما يدل على تلك المبالغة عطف « النهار » على « الليل » فهو يدل  
على أنهم كانوا يواصلون المكر ليلا ونهارا ، لا يكفون عنه ولا يهنون .

ومثله قوله تعالى : « إذا زلزلت الأرض زلزالها • وأخرجت الأرض  
أنقالها » الزلزلة ١ ، ٢ . . . حيث أسند الإخراج إلى الأرض وهي مكانه ،  
والذي يخرج منها أنقالها هو الله تعالى ، وكل من المسند « أخرج »  
والمسند إليه « الأرض » يستعمل في معناه الحقيقي . . . وفي هذا  
الإسناد تخييل محرك ومثير ، فانت ترى الأرض فاعلة جاهدة تخرج  
أنقالها ، وهذه الإضافة في قوله « أنقالها » تشعر بأنها أنقال هائلة  
جسام ، من حيث كانت أنقال هذا الكوكب الهائل الضخم الذي حمل  
الجبال والبحار وثقل الناس ، والمقام مقام ذكر الساعة وما فيها من  
ذهول وفزع ، وتصور الأرض وهي جاهدة تخرج الأنقال في هذا الوقت  
الفرع واقع أحسن موقع ، ثم فيه إشارة إلى أنها لا تبقى في باطنها شيئا ،  
لأنها تقذف بنفسها كل ما انطوى في طياتها » ( ١٩ ) .

ومثله قوله تعالى : « ففتحنا أبواب السماء بمنه منهمز • وفجرنا  
الأرض ، ولكنه عدل عن هذا الأصل ووقع التفجير على الأرض مجازا  
والأرض مكانه ، فالتفجير في الأصل للعيون ، يقال : فجرنا عيون  
الأرض ، ولكنه عدل عن هذا الأصل ووقع التفجير على الأرض مجازا  
للدلالة على كثرة العيون وكثرة المياه المتدفقة منها ، وكان الأرض جميعها

قد صارت عيوننا متفجرة ، وواضح أن كلا من طرفي المجاز قد استعمل فيما وضع له استعمالا حقيقيا .

وخذ قوله تعالى : « فقلنا يا آدم إن هذا عدو لك ولزوجك فلا يخرجنكما من الجنة فتشقى » طه ١١٧ . تجد أن الإخراج قد أسند إلى إبليس وهو سببه ، وكل من المسند والمسند إليه مستعمل فيما وضع له ، ويشعر التجوز في الإسناد في الآية الكريمة بقوة السبب ، فالشيطان يتريص ببنى آدم ويقعد لهم كل مرصد ، ويزين لهم ويزخرف ويوسوس ، ولذا وجب على المؤمن أن يستعيز بالله من همزه ولمزه ، ومن إغوائه ووساوسه .

ومنه قول أبي الطيب :

والهم يخترم الجسيم نحافة

ويشيب ناصية الصبي ويهرم

حيث أسند الأفعال « يخترم » ، « يشيب » ، « يهرم » إلى « الهم » وهو سببها ، والأفعال المسندة مستعملة فيما وضعت له استعمالا حقيقيا ، وكذلك المسند إليه ، وينبئ إسناد هذه الأفعال إلى « الهم » بقوة السبب وشدة ، فإن الهموم والأحزان إذا تفاقمت على الإنسان أسرع إليه الشيب ، وأصابه النحول ، وأدركه الهرم قبل أوانه . . .

ومثله قول جرير :

وشيب أيام الفراق مفارقي

وأنشزن نفسي فوق حيث تكون

فقد أسند « شيب » و« أنشزن » إلى أيام الفراق وهي زمانهما أو سببهما ، ولا تجوز في طرفي الإسناد ، فالفعلان « شيب » ، « أنشزن » ، وكذا المسند إليه ، ويشعر التجوز في البيت بشدة أيام الفراق وما ترتب عليها .

من هموم وأحزان شبيب مفارق الشاعر ورفعت نفسه عن مكانها في  
الجسم فبلغت بها الحلقوم .

وفي قول أبي فراس الحمداني :

سيذكرني قومي إذا جد جد جدهم

وفي الليلة الظلماء يفتقد البدر

أسند الجد إلى صدره في قوله « جد جدهم » وينبئ هذا  
الإسناد بشدة ما نزل بقومه من شدائد أخذوا على أثرها يتذكرون  
أبا فراس حامى الحى ومفرج الشدائد ، فهو يتذكر في مثل هذه  
الاقوات ويعرف فضله ، كما أن البدر لا يلتفت إليه إلا في الليلة الحالكة  
السواد التي اشتد ظلامها .

وخذ قول القطامي :

لم تلق قوما هم شر لإخوتهم

منا عشية يجرى بالدم الوادى

نقريهم لهذميات نقد بهما

ما كان خاطا عليهم كل زراد

فقد أسند الفعل « يجرى » إلى « الوادى » وهو مكانه ، وكل من  
المسند والمسند إليه مستعمل فيما وضع له استعمالا حقيقيا ، ويدل إسناد  
الجريان إلى الوادى على كثرة الدماء ، دماء القتلى التى سالت فملات  
المكان وصارت لكثرتها كان الوادى يجرى بها ، فهم لا يقولون : سار  
الطريق وجرى الوادى إلا عند إرادة المبالغة فى الحدث ، وكان الطريق  
لكثرة السافرين به هو الذى يتحرك ويسير ، والوادى لكثرة ما يجرى  
به هو الذى يسيل ويجرى ، وتشعر المبالغة الناجمة عن إسناد الجريان  
إلى الوادى بشدة القتل وكثرة القتلى ، ولذا كانت استعارة « القري »

الضرب بالسيف القواطع فى قوله : « نقيهم لهذميات » وهى استعارة تهكمية - كما أوضحنا فى الفصل الثانى - واستعارة « الخياطة » للسرد فى قوله : « خاط عليهم كل زراد » فهم يوجهون إليهم ضربات محكمة قاتلة ، تتمكن منهم كما تمكنت تلك الدروع وقدرت على لابسها تقدير الثوب على لابس ، وإذا ما أسال دماء القتلى وجعل الوادى يجرى بها .

ومما جاء المسند فيه « جازا والمسند إليه حقيقة قوله تعالى : « قال رب إني وهن العظم منى واشتعل الرأس شيبا » مريم ٤٠٠ حيث أسند « الاشتعال » إلى « الرأس » والرأس مكان الشعر ، نبته ، فالذى يشتعل شيبا إنما هو الشعر ، وقد دل إسناد الاشتعال إلى مكانه على إحاطة الشيب وشموله بجميع شعر الرأس ، ولو قيل : اشتعل الشيب فى الرأس ، لذهب « معنى الإحاطة والشمول » ، إذ يقال : اشتعل البيت نارا ، فيدل ذلك على استيلاء النار عليه ، ووقعها فيه وقوع إحاطة وشمول ، ولو قيل : اشتعلت النار فى البيت ، لدل ذلك على مجرد اشتعل النار فيه وإصابتها جانبا من جوانبه .

وطرفا الإسناد فى الآية وهما : « الاشتعال والرأس » أحدهما هو المسند إليه « الرأس » قد استعمل فيما وضع له استعمالا حقيقيا ، والآخر وهو المسند « اشتعل » قد استعمل فى غير ما وضع له ، فإن الاشتعال مستعار لانتشار الشيب فى الشعر وفشوه فيه وأخذه منه كل ماخذ ، وهى استعارة تبعية فى الفعل ، وتنبنى هذه الاستعارة بمفاجأة الشيب وإحساس زكريا - عليه السلام - به إحساسا ضيقا مشرقا .

ومن دقائق التعبير القرآنى فى هذه الآية الكريمة : تعريف « العظم » بالآلف واللام ، وإسناد الوهن إليه والمراد وهن جميع البدن ، إن التعريف بالآلف واللام قد « كن من الإتيان بالجار والمجرور » منى .

فكان النغم الصوتى الناشئ من التجاوب بين النونين المشدتين وامتدادهما بضير المتكلم فى : « إنى .. ومنى » ولنقرأ : « قال رب إنى وهن العظم منى » ثم لننظر فى التعبير وقد خلا من الألف واللام : قال رب إنى وهن عظمى ، نجد أن تلك المزية قد ذهبت ، ولم يعد ذاك النغم الصوتى موجودا .. وفى إسناد الوهن إلى العظم والمراد وهن جنين البدن لا العظم فحسب دلالة على أن العظم وهو عمود البدن وقوامه إذا أصابه الوهن فهن باب أولى إصابة الوهن غيره ، ولهذا أفرد العظم ، لأن إفراده يدل على معنى « الجنينة » وأن المراد أن هذا الجنس الذى هو العمود والقوام وأشد ما تركب منه الجسد قد أصابه الوهن ، ولو جمع لكان قصدا إلى معنى آخر ، وهو أنه لم يهن منه بعض عظامه بل جميعها (٢٠) .

ومن تلك الدقائق أيضا تعريف « الرأس » بالألف واللام ، والدلالة على الإضافة من غير إضافة - كما يقول عبد القاهر (\*) - إذ يدرك المخاطب من السياق أن المراد بالرأس رأس زكريا - عليه السلام - وقد عدل عن الإضافة إلى التعريف بالألف واللام لغزى ، وهو الدلالة على تقبل زكريا للشيب بالفرح والابتهاج ، لأنه يقريه من نعيم ربه ، ولو أضيفت الرأس إليه فقليل : واشتعل رأسى شيئا ، لاشعرت تلك الإضافة بشئ من الحزن والالم يعتري زكريا - عليه السلام - بسبب انتشار الشيب ، فإذا ما علمنا أن هذا هو الموضع الفريد الذى عرفت فيه الرأس بالألف واللام فى النظم الكريم بهذا لنا ما وراء استخدام اللفاظ فيه من دقائق وأسرار .

(٢٠) انظر الكشف ٥٠٣/٢ .

(\*) انظر دلائل الإعجاز ١٣٤ .



ومن شواهد هذه الصورة من صور المجاز العقلي قول المتنبي :

وتحيى له المال الصوارم والقنا

ويقتل ما تحيي التيسيم والجدا

فقد أسند « الإحياء » إلى « الصوارم والقنا » و « القتل » إلى « التيسيم والجدا » ومراده أن المدح يحصل المال بالسيوف والرماح فهو شجاع مغوار ، ثم هو كريم معطاء ، فما يحصله بسيفه يوجد به ويعطيه لمن يرضى عنه فيقسم له .

وواضح أن كلا من المسندين « تحيي » و « يقتل » مجاز لغوى ، حيث استعير الإحياء لتحصيل المال ، والقتل لإنفاقه ، وقد أسند « الإحياء » إلى الصوارم والقنا وهما سببه ، و « القتل » إلى التيسيم والجدا وهما أيضا سببه إسنادا مجازيا ، والمسند إليهم في الموضعين قد استعمل فيما وضع له استعمالا حقيقيا .

ولا يخفى علينا ما وراء التجوز في الإسناد وفي المسند من المبالغة في الدلالة على شجاعة المدح وكرمه ، فهو يحيي المال ويقتله ، والذي يحييه سيوفه ورماحه ، والذي يقتله رضاه وكثرة عطائه لمن رضى عنه وابتسم له ، وفي هذا من المبالغة في الشجاعة والكرم ما لا يخفى .

وهم يقولون : « أهلك الناس الدينار والدرهم » يريدون بالإهلاك « الافتتان » لأن الإهلاك مسبب عن الفتنة ، فهو مجاز مرسل علاقته المسببية ، والدينار والدرهم هما سبب كل فتنة وسبب كل هلاك ، فإسناد الإهلاك إليهما يشعر بقوة السببية ، ويبرز أثرهما في افتتان الناس وهلاكهم .

وانظر في قول كثير عزة :

ولما قضينا من منى كل حاجة

ومسح بالاركان من هوامسح

وشدت على دهم المهاري رحالنا

ولم ينظر الغادي الذي هو رائح

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا

وسالت بأعناق المطى الأباطح

تجد في البيت الثالث مجازاً لغويًا في كلمة « سال » حيث استعير « السيلان » للسير الحثيث السريع اللين ، الذي يشبه سيلان الماء ، وقد أسند هذا الفعل إلى الأباطح وهي « كانه للدلالة على سرعة سير الإبل ، وكان الطريق هو الذي يسير ، فالطى قد اندفعت في الصحراء براكبيها ، واشتد سيرها ، وكان هذا السير حثيثاً لنا كسيلان الماء ، واختار الشاعر كلمة « الأعناق » فلم يقل : وسالت بالمطى الأباطح ، وإنما قال : سالت بأعناقها ، فافت إلى تلك الحركة التي تظهر في أعناق الإبل عند اشتداد سيرها ، إن الحركة تظهر في « الأعناق » عندما تشتد الإبل في سيرها ، فتبدو وكأن رموسها تتراقص ، ولذا جعل الشاعر سيل الأباطح بهذا الجزء « الأعناق » الذي تبدو فيه الحركة عند اشتداد السير .

ومثله قول عبد الله بن المعتز :

سالت عليه شعاب الحى حين دعا

أنصاره بوجوه كالدنانير

حيث أسند السيلان بمعنى : السير إلى شعاب الحى وهي مكانه ، ومراد الشاعر أن يصور اندفاع الأنصار وسرعة إجابتهم للداعى وازدحامهم حوله وإتيانهم من كل مكان كالسيول التي تأتي من جهات شتى حتى

يفعم بها الوادى وتفيض بها جوانبه .. لقد جعل الشاعر تحريك الانصار  
إلى الداعى سيلانا ، فدلّت هذه الاستعارة على سرعة إجابتهم وشدة  
اندفاعهم ، ثم أسند السيلان إلى شعاب الحى ، فدل بهذا على كثرتهم  
وازحامهم عليه ، إن الشعاب والأماكن هى التى اندفعت بالانصار  
إليه ، ومن ثم كانت الكثرة وكان الازدحام .

ومما جاء فيه المسند حقيقة والمسند إليه مجازاً قول الفرزدق :

سقاها خروق فى المسمع لم تكن

علاطاً ولا مخبوضة فى الملاغم (٢١)

فهو يتحدث عن إبل قوم من السادة مهملة فى الصحراء ترد الماء  
فلا يمنعها أحد لمكانة أصحابها ، وقد أسند « السقى » إلى « خروق  
المسمع » وهى سيب السقى ، والساقى على الحقيقة هم الناس الذين  
أفسحوا لتلك الإبل ولم يعترضوا طريقها فوردت الماء وعلت .. ومراده  
بخروق المسمع : شهرة الذكر ويعد الصيت الذى يحل بخروق المسمع  
أى : الأذان ، فهو مجاز مرسل حيث أطلق المحل وأراد الحال ، فإسناد  
السقى إلى خروق المسمع بـ: معنى : « شهرة الذكر ويعد الصيت » مجاز  
عقلى حيث أسند الفعل إلى سببه ، والمسند - كما نرى - مستعمل فى  
معناه الذى وضع له استعمالاً حقيقياً ، أما المسند إليه فمجاز مرسل .

(٢١) العلاط : صفحة العنق ويطلق على السمة فى عنق البعير مجازاً  
مرسلاً من إطلاق المحل على الحال ، وقد كثر هذا المجاز وشاع  
حتى صار كأنه حقيقة ، ومخبوضة : معلنة وموسومة ، والملاغم :  
الأشداق وما حولها .

ومن ذلك قول ابن خفاجة الأندلسي :

وليني إذا ما شاقني لحمامسة

رنين وهزنتي لبارقة ذكبرى

لأجمع بين الماء والنار لموعنة

فمن مقلّة ريباً ومن كبّد حبرى

حيث أسند « الشوق » إلى « الرنين » وهو سببه ، فالرنين باعث الشوق وليس بفاعله ، والمراد بالرنين : هديل الحمام وسجعه وترجييعه على سبيل الاستعارة ، استعارة « الرنين » للهديل ، فالمسند إليه قد استعمل في غير ما وضع له استعمالاً مجازياً ، وأما المسند فهو حقيقة . . ولا يخفى علينا أن في إسناد « هز » إلى « الذكري » مجازاً آخر ، فالذكري هو السبب الباعث للفعل وليست الفاعل على الحقيقة ، ويشعر الإسناد إلى السبب في الموضعين بقوة السبب وأثره في إيجاد ذلك وإحداثه في نفس الشاعر ، الذي اتقد كبده واشتعل قلبه وانهمرت مقلّته ، إن إسناد « الشوق والإثارة » إلى « الهديل والذكرى » قد دل على قوتيهما في إثارة كوامن الشاعر وبعث ما بداخله ، فاشتد شوقه ، وانفعل بذكرياته وكان ما كان من جمعه بين الماء والنار لموعة ، إذا انهمرت عيناه واتقد كبده .

وقد يقع التجوز في كلا طرفي الإسناد المجازي كما في قولهم : « أحييتنا مصابيح الهدى » حيث استعير « الإحياء » للهداية ، واستعيرت « المصابيح » للعلماء ، فكل من المسند والمسند إليه مستعمل في غير ما وضع له ، وفي إسناد « الإحياء » بمعنى الهداية إلى مصابيح الهدى أي : العلماء مجاز عقلي ، إذ العلماء سبب الهداية وليسوا بفاعليها على الحقيقة .

\*\*\*

هذا ونرى المجاز العقلي يُلطف ويدق فيكون له وقعه ، عندئذ تهب  
له الجملة ، فيتوخى في النظم ما يجعل هذا المجاز يحسن موقعه ٠٠  
يقول عبد القاهر : « واعلم أن من سبب اللطف في ذلك أنه ليس كل  
شيء يصلح لأن يتعاطى فيه هذا المجاز الحكمي بسهولة ، بل تجدك في  
كثير من الأمور وأنت تحتاج إلى أن تهيب الشيء وتصلحه لذلك بشيء  
تتوخاه في النظم ، وإن أردت مثلا في ذلك فانظر إلى قوله :

تناسى طلاب العامرية إذ نالت  
بأسجج مرقال الضحى قلق الضفر  
إذا ما أحسسته الأفاعي تحيزت  
شواة الأفاعي من مثلثة سمر  
تجوب له الظلماء عين كأنها

زجاجة شرب غير ملأى ولا صفر  
يصف جملا ويريد أنه يهتدى بنور عينه في الظلماء ويمكنه بها أن  
يخرقها ويمضى فيها ، ولولاها لكانت الظلماء كالسد الحاجز الذي  
لا يجد شيئا يفرجه به ويجعل لنفسه فيه سبيلا ، فأنت الآن تعلم أنه  
لولا أنه قال : « تجوب له » فعلق « له » بتجوب لما صلحت العين لأن  
يسند « تجوب » إليها ، ولكان لا تتبين جهة التجوز في جعل «تجوب»  
فعلا للعين كما ينبغي ، وكذلك تعلم أنه لو قال مثلا : تجوب له الظلماء  
عينه ، لم يكن له هذا الموقع ولاضطرب عليه معناه وانقطع السلك من  
حيث كان يعييه حينئذ أن يصف العين بما وصفها به الآن « (٢٢) » .

(٢٢) دلائل الإعجاز ٢٩٠ ٠٠ والأبيات لجنون ليلى ، والأسجج من  
الإبل : الرقيق المشفر ، والمرقسال : سريع العدو ، والضفر :  
الحزام ، وقلق الضفر يدل على شدة الضمور ، وشواة الأفاعي =

(م ٨ - المجاز)

إن الشاعر قد هيا للجواز وتوخى في النظم ما يجعله يحسن  
ويُلطف ، فنكر « عين » ليتسنى له وصفها بجملة التشبيه « كأنها زجاجة  
تُرب غير ملأى ولا صفر » ولو قال : تجوب له الظلماء عينه ما تمكن  
من وصف العين بهذه الجملة ، وعندما نكر العين وقطعها عن الإضافة  
إلى الجبل وصلها به بقوله « له » فيدون الجار والمجرور « له » يصير  
الكلام لا علاقة له بالجبل .

وانظر إلى قول عبد الله بن المعتز :

سالت عليه شعاب الحى حين دعا

أنصاره بوجوه كالدنانير

فقد لطف المجاز وحسن موقعه بما توخاه الشاعر مهيتاً له ، حيث  
عدى الفعل « سأل » إلى الداعى بالحرف « على » فى قوله : « عليه »  
فكان ذلك أدل على سرعة اندفاع الأنصار لإجابته ، كما عداه بالباء إلى  
الأنصار وأثر التعبير عنهم بالوجوه فى قوله : « بوجوه كالدنانير » لأن  
الشجاعة والجبن يظهران بالوجه ، فالشجاع يبدو مشرقاً باسم الثغر ،  
والجبان يبدو عابساً مكفهر الوجه ، فهذا التشبيه « بوجوه كالدنانير »  
يتنبأ بشجاعة أنصاره ، إذ اندفعوا إليه أو فاضت بهم الشعاب عليه  
« وجوههم مشرقة وضاعة كالدنانير اللامعة » . إن الشجاع لا يعبا بالاهوال  
ولا يهتز لها وإنما يبدو ثابتاً رابط الجأش « شرق الوجه باسم الثغر » .

= جلودها ، وتحيزت : انقبضت ، والمثلثة السمر : الأخفاف ،

وثلبها من السير على الحجارة ، والسمر منها اقواها ، وصفر :

خالية ، وموطن المجاز فى البيت الأخير حيث أئسند الفعل

« تجوب » إلى « العين » وهى آلتة .

يقول المتنبي :

وقفت وما في الموت شك لواقف  
كانك في جفن الردى وهو نائم  
تسر بك الأبطال كلمى هزيمة  
ووجهك وضاح وثغرك باسم

وكون الانصار بهذه المثابة ادعى لاجابتهم الداعى وإسراعهم إليه  
لنجدته وإغائته ، فالشاعر قد توخى في تعبيره ما يهين للمجاز ،  
ويجعله أدل على تحقيق المراد به ، وهو تصوير سرعة إجابة الانصار  
وازدحامهم على الداعى .  
ومثله قول كثير :

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا  
وسالت بأعناق المطى الأباطح

حيث عدى الفعل « سال » المسند إلى « الأباطح » عداه إلى  
« أعناق المطى » بحرف الباء ، وأثر التعبير بهذا الجزء « الأعناق »  
فخيل بذلك وصور الأباطح متحركة تدفع بهذه المطى دفعا وتسيل بها  
ميلانا ، وذلك أن حركة الإبل عندما تسرع ويشد بها السير تظهر تمام  
الظهور في أعناقها ، ولنفقارن بين قولنا : « سالت بالمطى الأباطح »  
وما عليه البيت : « سالت بأعناق المطى الأباطح » إن التعبير بالأعناق  
أدل على تصوير السرعة وشدة السير ، فالشاعر قد هيا للمجاز فعدى  
الفعل « سال » بالباء ، وأثر التعبير بالأعناق فحسن بذلك المجاز وصار  
أوفى بالغرض وأدل على المراد به من تصوير لسرعة الإبل واشتداد  
سيرها في الصحراء .

وكذا القول في قول الشاعر العلوي :  
ملكننا فكان العفو منا سجية  
فلما ملكتكم سال بالدم ابطح  
وقول القطامي :

لم تلق قوما هم شر لإخوتهم  
منا عشية يجرى بالدم السوادى  
تقريبهم لهذميات تقيد بهما  
ما كان خاسط عليهم كل زراد

حيث عدى الفعلان « سال ويجرى » بالياء إلى « الدم » فهذا  
أدل على كثرة الدماء الجارية والمسالة .. وانظر إلى الاستعارتين :  
« تقريبهم لهذميات .. خاط عليهم كل زراد » وما تدلان عليه من  
إحكام الضرب وشدة الإيذاء ، فهاتان الاستعارتان لهما أثرهما في دلالة  
المجاز العلقى الذى يصور كثرة القتل من الأعداء .

وتخذ قول الفرزدق :  
يحمى إذا اختلط السيوف نسائنا  
ضرب تطير له السواعد أرعل  
وتأمل بناء الفعل « اختلط » للمفعول ، إنه يدل على سرعة سل  
السيوف من أغمدها باندفاع وتهور .. ثم انظر إلى تقديم الشرط « إذا »  
اختلط السيوف « على الفاعل والمفعول ، لقد صور الشاعر بذلك شدة  
الموقف وفداحة الخطب ، فعندما يستد الحماية بعدئذ إلى الضرب الأرعل  
الذى تطير له السواعد يكون ذلك أدل على قوة الضرب الذى حقق  
البيعية ، إذ وقفنا الشاعر ابتداء وقبل أن يتم الإسناد على شدة الموقف  
وفداحة الخطب .



ولم يقف الشاعر عند هذا الحد فى تهيئة للمجاز بل نكر الضرب فقال « ضرب » ليتمكن من وصفه بجملة « تطير له السواعد » ثم وصفه بقوله « أرعل » وهو من قولهم : « رعل النبات فهو أرعل » أى : تهدلت أغصانه ، والمعنى : أن هذا الضرب يطير سواعد المصروب ويقطع لحمه فيدعه مدلى كما تتدلى تلك الأغصان المتهدلة .

وتأمل قوله « تطير له السواعد » وقارن بينه وبين أن يقال : « ضرب يطير السواعد » إن نسبة الفعل « تطير » إلى « السواعد » وتعديته إلى ضمير الضرب باللام « له » أدل على قوة الضرب وتناهيته فى الشدة ، فليس الضرب هو الذى يطير السواعد وإنما السواعد هى التى تطير له ، لشدته وفظاعته .

وهكذا يتبين لنا أن الفرزدق قم هيا العبارة للمجز ، وتوخى فى انظم ما رأينا ، فحسن المجاز بهذا ودق ولطف موقعه وصار أوفى بالغرض وأدل على المراد به من المبالغة فى قوة السبب ، والإشادة باقتدارهم على حماية الحمى .





## الفصل الرابع

### موازنة بين دلالات هذه الفنون

وقفنا على آراء العلماء فى تشخيص المعنى وتحديد التصوير فى هذه الألوان الثلاثة : المكنية والتبعية والمجاز العقلى ، ورأيناهم قد ذهبوا مذاهب مختلفة فى تشخيص المعنى وتحديد التصوير فى الاستعارة المكنية ، وكان لكل من الزمخشري والسكاكى والخطيب وجهة فى التشخيص والتحديد . . . وقد عرضنا هذه الآراء وناقشناها ووازننا بينها فى الفصل الأول ، وأوضحنا أنها مستمدة من كلام الإمام عبد القاهر ، وإن ما ذكره وهو يبين الفروق بين ضربى الاستعارة يعد أصلاً لهذه الآراء ، وكان رحمه الله دقيقاً فى توجيهه وتحديدده لهذا الضرب من التصوير ، على نحو ما رأينا فى الفصل الأول .

وفى الاستعارة التبعية فتح كل من السكاكى والخطيب باباً من الجدل والمناقشات والاعتراضات عندما ذكر السكاكى أن الأصل فى الموصوفية الحقائق ، ثم قطع بذلك الخطيب فقال : « وإنما يصلح للموصوفية الحقائق » ولم يسلم لهما ذلك فقد رفضه الشراح وأصحاب الجوائى وأوردوا عليه اعتراضات لا يمكن دفعها ، وقد بينا ذلك فى الفصل الثانى وأوضحنا أن تعليل عبد القاهر لكون الاستعارة فى الأفعال بـ « طلبها المشتقات - تبعية فيه شفاء وإغناء عما ذكرناه وكان سبباً فى إثارة كثير من الجدل والمناقشات واعتراضات الشراح . . .

كما عرضنا لراى كل منهما فى تفسيره لتعلقات معانى الصروف التى تجرى فيها الاستعارة التبعية فى الأخرى ، ووازننا بين رأييهما فى

هذا التفسير موضحين ذلك بالشواهد والأدلة التي تبرز صحة ما نقول .  
وأما الفصل الثالث فكان عرضاً وتحليلاً لمسائل المجاز العقلي  
وموازنة بين آراء العلماء في تعريف هذا المجاز ، وقد أوضحنا من خلال  
الموازنة أن تعريف الخطيب لا يتسع لكثير من صور المجاز العقلي  
وملابساته ، حيث وقفه على إسناد الفعل وما في معناه ، ولذا كان  
الأولى في تحديد مفهوم هذا المجاز ما ذكره الإمام عبد القاهر فهو يتسع  
لكل صور المجاز العقلي وملابساته .

وهذا الفصل الرابع خاص بالموازنة بين دلالات هذه الألوان :  
المكنية والتبعية والمجاز العقلي ، وبيان ما بينها من فروق ، فكثير من  
الدارسين يلتبس عليه الأمر فيخلط بين صور هذه الفنون ، بل إن  
السكاكي رحمه الله يرى أن تكون فناً واحداً فيرد كلا من المجاز العقلي  
والاستعارة التبعية إلى الاستعارة المكنية رغبة منه في الضبط وتقليل  
الأقسام .

ويرد العلوي صاحب الطراز المجاز العقلي إلى المجازات اللغوية  
المركبة ، وبعض الدارسين يخلط بين الاستعارة المكنية والتصريحية التي  
أضيف فيها المستعار ، والبعض يخلط بين المكنية والتشبيه الذي أضيف  
فيه المشبه به إلى المشبه .. فكان لزاماً أن نوضح طبيعة الدلالة في كل  
لون من هذه الألوان الثلاثة : المكنية والتبعية والمجاز العقلي ، وأن  
نجلى ما بينها من فروق ، فعندما نقف على طبيعة الدلالة للاستعارة  
المكنية ندرك ما تمتاز به عن التصريحية وعن التشبيه الذي أضيف فيه  
المشبه به إلى المشبه ، وكذا عندما نقف على طبيعة الدلالة للمجاز العقلي  
يتجلى لنا الفرق بينه وبين المجازات اللغوية المركبة ، وعندئذ لا يكون  
ذاك الخلط الذي يقع فيه كثير من الدارسين .

قلت : إن السكاكى رحمه الله يرد الاستعارة التبعية والمجاز العقلى إلى الاستعارة المكنية ، فنراه بعد أن بين الاستعارة التبعية التى تقع فى الأفعال والمشتقات والحروف يقول : « هذا ما أمكن من تلخيص كلام الأصحاب فى هذا الفصل ، ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية بأن قلبوا فجعلوا فى قولهم : « نطق الحلال بكذا » الحلال التى ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح استعارة بالكناية عن المتكلم بوساطة المبالغة فى التشبيه على مقتضى المقام وجعلوا نسبة النطق إليه قرينة الاستعارة كما نراه فى قوله : « وإذا المنية أنشبت أظفارها » يجعلون المنية استعارة بالكناية عن السبع ويجعلون إثبات الأظفار لها قرينة الاستعارة ، وهكذا لو جعلوا « البخل » استعارة بالكناية عن حى أبطلت حياته بسيف أو غير سيف فالتحق بالعدم ، وجعلوا نسبة القتل إليه قرينة ، ولو جعلوا أيضا « اللبذميات » استعارة بالكناية عن المطعومات اللطيفة الشهية على سبيل التهكم ، وجعلوا نسبة لفظ « القرى » إليها قرينة الاستعارة لكان أقرب إلى الضبط » (١) .

فهو يود أن يجعل « الحال » فى قولهم : نطق الحلال بكذا ، استعارة مكنية ، وذلك بأن تشبه « الحال » بالمتكلم ، ثم يطوى المشبه به ويستعار له المشبه على طريقته فى تشخيص المعنى وتحديد التصوير فى الاستعارة المكنية ، ويجعل نسبة « النطق » إلى الحال قرينة الاستعارة المكنية ، فيكون قولهم : نطق الحلال بكذا ، كقول أبى ذؤيب :  
وإذا المنية أنشبت أظفارها  
الهيئة كل تيممة لا تنفسم

حيث استعيرت المنية للسبع وأضيف إليها « الأظفار » لتكون قرينة للاستعارة .. وكذا القول في بيت عبد الله بن المعتز :

جمع الحق لنا في إمام  
قتل البخل وأحيا السمام

وبيت القطامي :

نقريهم لهذميات نقد بها

ما كان خاط عليهم كل زراد

يود أن يجعل « البخل » استعارة بالكناية عن حي أبطلت حياته بسيف أو بغير سيف ، فالتحق بالعدم ، و « السماح » استعارة عن ميت أحياء الإمام وأوجده بعد أن كان منعدما ، وكذا يود أن يجعل « اللهذميات » استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهنيم .. ويجعل نسبة القتل إلى البخل ، والإحياء إلى السماح ، والقرى إلى اللهذميات ، قرائن تلك الاستعارات ، إنه يود ذلك ليقول الأقسام فيكون أقرب إلى الضبط .

ويقول بعد انتهائه من الحديث عن المجاز العقلي : « وهذا كله تقرير للكلام في هذا الفصل بحسب رأى الأصحاب من تقسيم المجاز إلى لغوي وعقلي ، وإلا فالذي عندي هو نظم هذا النوع في سلك الاستعارة بالكناية بجعل « الربيع » استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بوساطة المبالغة في التشبيه على ما عليه مبنى الاستعارة ، وجعل نسبة الإنبيات إليه قرينة الاستعارة وجعل الأمير المدبر لأسباب هزيمة العدو استعارة بالكناية عن الجند الهازم ، وجعل نسبة الهزم إليه قرينة الاستعارة ، وإننى بناء على قولي هذا ههنا ، وقولي ذلك في فصل الاستعارة التبعية

.. أجعل المجاز كله لغويا ، وينقسم عندى هكذا : إلى مفيد وغير مفيد ،  
والمفيد إلى استعارة وغير استعارة ، والاستعارة إلى مصرح بها وسكتى  
عنها ، والمصرح بها إلى تحقيقية وتخيلية ، والمكتنى عنها إلى ما قرينتها  
أمر مقدر وهمى كالأنياب فى قولك : أنياب المنية ، وكنطقت فى قولك :  
نطقت الحال بكذا ، أو أمر محقق كالإنبات فى قولك : أثبت الربيع  
البقل ، وكالهمز فى قولك هزم الأمير الجند « (٢) » .

وإذا كان السكاكى قد رد المجاز العقلى وكذا الاستعارة التبعية إلى  
الاستعارة المكتنية ، رغبة منه فى الضبط بتقليل الأقسام ، فإن صاحب  
الطراز قد نجا فى المجاز العقلى منحى آخر ، إنه يرده إلى المجازات  
اللغوية المركبة ، إذ يذكر بعض شواهده كقول الصلتان العبدى :

اشاب الصغير وأفسنى الكبـ

يركر الغداة ومر العشـ

وكاليتين الكريمتين : « وأخرجت الأرض أثقالها » الزلزلة ٢٠٠  
« فادع لنا ربك يخرج لنا مما تنبت الأرض » البقرة ٦١ .. وكقولهم :  
أحيانى أكتحالى بطلعتك ، ويعد أن يبين أن الفعل فيها قد أسند إلى  
غير ما هو له ، فجاء المجاز من جهة الإسناد ، ينه فيقول : « أعلم  
أن هذه المجازات المركبة التى ذكرناها ومثلناها بقوله تعالى : « وأخرجت  
الأرض أثقالها » ويقول تعالى : « مما تنبت الأرض » وقوله تعالى :  
« حتى إذا أخذت الأرض زخرفها » وغير ذلك من الأمثلة ، فإنها كلها  
مجازات لغوية استعملت فى غير موضوعاتها الأصلية ، فلاجل هذا حكمنا  
عليها بكونها لغوية ، وبيانه هو أن صيغة « أثبت وأخرج وأخذ » وضعت

فى أصل اللغة بإزاء صدور الخروج والنبات والأخذ من القادر الفاعل ،  
فإذا استعملت فى صدورها من الأرض فقد استعملت الصيغة فى غير  
موضوعها ، فلا جرم حكمنا بكونها مجازات لغوية « (٣) » .

وعندما ننظر فى هذه اللسان ونقف على طبيعة الدلالة فى  
كل لون يتجلى لنا أن هناك اختلافا فى دلالاتها ، فكل لون منها يتجه اتجاهه  
فى التصوير ، وينحو منحى ويسلك مسلكا غير الذى يسلكه الآخر .. فالقصد  
فى الاستعارة التبعية إلى مصادر الأفعال والمشتقات ، هى التى يجرى  
فيها التصوير ويلاحظ التشبيه أصلا ، والقصد فى الاستعارة المكنية إلى  
المتعلقات فهى التى يجرى فيها التصوير أصلا ويلاحظ التشبيه أساسا ،  
وأما المجاز العقلى فإن القصد فيه إلى الإسناد ، والإشادة بقوة الملابس ،  
لا إلى تصويرها وتشبيهها .. فينبغى أن ينظر إلى صور الكلام على  
هذا الأساس ، وأن يقف الناظر على المغزى الذى يتجه إليه المجاز فى  
الجملة ، ويعرف موضع الاهتمام فيها وجهة التركيز ، وعندئذ يتسنى  
له تحديد نوع المجاز والحكم عليه بأنه مجاز عقلى أو استعارة مكنية  
أو استعارة تبعية ، لأنه إذا كان موضع الاهتمام وجهة التركيز الفعل  
أو المشتقات وكان المغزى الأساسى من التصوير يتجه إليه كان المجاز  
استعارة تبعية ، وإن كان القصد والاهتمام إلى المتعلقات والمغزى الأساسى  
من التصوير يتجه إليها ، فالمجاز عندئذ استعارة مكنية عنها ، وإن كان

---

(٣) الطراز ٧٥/١ ، ٧٦ .. ونلاحظ أن الآية الكريمة « حتى إذا أخذت  
الأرض زخرفها وأزينت » يونس ٢٤ ، من قبيل الاستعارة المكنية ،  
حيث صورت « الأرض » بعروس قد أخذت زخرفها وأزينت ، فهى  
تختلف عن الآيتين الأخريين ، إذ المجاز فيهما مجاز عقلى ، وقد  
أخطأ العلوى فى جعله المجاز فى الآيات الثلاث من واد واحد ..



موضع الاهتمام هو الإسناد ، ولم يكن هنالك قصد إلى تصوير الملابس  
وتشبيهها فذاك مجاز عقلى .

وقد أشار إلى ذلك السيد الشريف فى حاشيته على المطول إذ يقول  
رافضا رغبة السكاكى فى رد التبعية إلى المكنية تقليلا للأقسام : « وإنما  
قصد برد التبعية إلى المكنى عنها تقليل الأقسام ليكون أقرب إلى الضبط ،  
كما صرح به ، ورد عليه صاحب الكشف بأنه قد يكون تشبيه المصدر هو  
المقصود الأصلى والواضح الجلى ويكون ذكر المتعلقات تابعا ومقصودا  
بالعرض ، فالاستعارة حينئذ تكون تبعية كما فى قوله :

تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة

إذا سرى النوم فى الأجفان إيقاظا

فإن التشبيه ههنا إنما يحسن أصالة بين هبوب الرياح عليها وبين  
القرى ولا يحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والمضيف ، ولا بين الرياض  
والضيف ، ولا بين الإيقاظ والطعام ، نعم يلاحظ التشبيه بين هذه الأمور  
تبعا لذلك التشبيه ، ولا يصح أن يعكس فيجعل التشبيه بين الهبوب  
والقرى تبعا لشيء من هذه التشبيهات ، فلا يصح ههنا رد التبعية إلى  
المكنية عند من له ذوق سليم ، وقد يكون التشبيه فى المتعلق غرضاً  
أصلياً وأهراً جلياً ويكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعا ، فحينئذ  
يحمل على الاستعارة بالكناية ، كقوله تعالى : « ينقصون عهد الله » فإن  
تشبيه العهد بالحبل مستفيض مشهور ، وقد يكون التشبيه فى مصدر  
الفعل وفى متعلقه على السوية ، فحينئذ جاز أن يجعل استعارة تبعية  
وإن جعل استعارة مكنية ، كما فى قولك : نطقت الحال ، فإن كلا من  
تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالمتكلم ابتداء مستحسن ، فظهر أن

ما اختاره السكاكى من الرد مطلقا مردود «(٤)» .

فالذى يعول عليه فى هذا الشأن هو ما يقصد إليه ، ويكون موضع الاهتمام ، ولا ينبغي أن نتجاهل الخصوصيات الواضحة التى تميز بها كل لون من ألوان المجاز رغبة فى تقليل الأقسام وإقامة الضبط ، بل ينبغي أن ننظر فى تصوير الكلام ، ونرد كل صورة إلى ما يلائمها . . .  
ففى قول القطامى :

لم تلق قوما هم شر لإخوتهم

منا عشية يجرى بالدم الوادى

نقريهم لهذميات نقد بها

ما كان خاط عليهم كل زراد

لا يتأتى أن يرد المجاز العقلى فى قوله « يجرى بالدم الوادى » إلى الاستعارة المكنية ، لأنه لم يقصد إلى تشبيه المكان « الوادى » بالدماء ، وإنما قصد إلى المبالغة فى جريان الدماء ، والدلالة على كثرة القتلى من الأعداء ، ومرد ذلك إلى الإسناد لا إلى تصور شبه بين الوادى والدماء ، فهذا شئ إن روعى تكون مراعاته تبعا لا قصدا ، أما القصد فهو إلى الإسناد ، فنحن عندما نقول : سار الطريق ، فنتجاوز فى إسناد السير إلى الطريق للدلالة على شدة الزحام وكثرة السائرين ، نتخيل أن الطريق لشدة تراحم الناس فيه كأنه يتحرك . . هذا التخيل لم يقصد إليه أساسا ، وإنما جاء تبعا ، أما المقصود الأساسى والذى ترجع إليه المبالغة فى الحدث فهو الإسناد الذى حدث بين الفعل ومكانه .

وكذا لا يتأتى أن يعد قول القطامى : « نقريهم لهذميات » من

(٤) حاشية السيد على المطول ٤٠٢ ، ٤٠٣ .

قبيـل الاستعارة بالكناية كما يود السكاكى ، لانه لم يقصد إلى تشبيه « الـهـذمـيات » بالطعام ، وادعاء أن القواطع صارت طعاما ، هذا شئ يلاحظ تبعاً ، أما القصد فهو تصوير الضرب المؤلم الذى أنزلوه بالأعداء قرى يقدم لهم على سبيل التهكم ، هذا هو المقصود الأساسى بالتصوير ، فالاستعارة ينبغى أن تكون تبعية فى الفعل « نقرى » وتكون تعدية الفعل إلى مفعوله الثانى « لهذميات » قرينة هذا التجوز .

ويقال مثل هذا فى قوله : « خاط عليهم كل زراد » إذ لم يقصد إلى تصور شبه بين الزراد والحائك ، وإنما قصد إلى تصور إحكام الدروع عليهم وإحكام الضرب ودقة توجيهه ، وهذا نجده فى استعارة « الخياطة » للسرد ، أما تصور الشبه بين الزراد والحائك فذاك شئ يأتى تبعاً لا قصداً .

وفى قول عبد الله بن المعتز :

جمع الحق لنا فى إمام

قتل البخل وأحيا السماحا

لم يقصد إلى تصور « البخل » حيا قتله الإمام ، والسماح ميتا أحياه - كما يود السكاكى - إن تصور مثل هذا يفسد الشعر ويذهب برونقه وجمال تخيله ، فالذى يقصد إليه ابن المعتز أن يصور إزالة البخل وإذاعة السماح ، فصور إزالة البخل قتلا له ، وإذاعة السماح إحياء ، أما تصور البخل حيا قتله الإمام ، والسماح ميتا أحياه ، فهذا شئ إن روعى يأتى تبعاً ، ولا يقصد إليه قصداً .

وخذ قول المتنبى :

وتحىى له المال الصوارم والقنا

ويقتل ما تحىى التيسم والجدا

إن المعنى الذى يقصد إليه المتنبنى إبراز شجاعة سيف الدولة وإظهار كرمه ، ولا يتأتى أن يقال : إنه قصد إلى تصوير « المال » ميتا أحيتته الصوارم والقنا ، أو قصد إلى تصوير الصوارم والقنا فوارس تحيى المال . . لا يتأتى أن يقال : إنه قصد إلى تصوير المال الذى حصله حيا بقتله التيسم والجدا ، أو تصوير التيسم والعطاء شخصا يبذل ، مثل هذا لا يقال فى تفسير الشعر لأنه يفسده ويذهب جمال تصويره ، وإنما يقال إنه قصد إلى المبالغة فى شجاعة المدحج وكرمه ، فنسب « الإحياء » إلى « الصوارم والقنا » و « القتل » بمعنى الإنفاق إلى « التيسم والجدا » هذا هو المقصود والمغزى الأساسى الذى يتجه إليه التصوير ، ويقصد إبرازه وتجليته ، والذى يراعى بعد ذلك إنما يكون تابعا له وليس مقصودا إليه قصدا .

وفى قول الفرزدق :

يحمى إذا اختلط السيوف نساءنا

ضرب تطير له السواعد أرعل

لا يتأتى أن يقال : إنه قصد إلى تصوير الضرب الذى تطير له السواعد بالضاربين وتشبيهه بهم ، لأن الفرزدق إنما قصد إلى إبراز قوة السبب ، والمبالغة فى شجاعتهم واقتدارهم على الحماية ، وأن ضربهم الشديد الأرعل الذى تطير له السواعد هو سبب حماية النساء ، فهذا الضرب هو السبب الذى ليس وراءه سبب . . القصد - كما نرى - إلى إسناد الحماية إلى الضرب المذكور ، فهذا الإسناد هو الذى يحقق المبالغة المطلوبة .

ولنقرأ الآيات الكريمة : « ولما سكنت عن موسى الغضب أخذ الألواح

... وأتل عليهم نبا الذى آتيناها آياتنا فانسلخ منها ... وآية لهم الليل

نسلخ منه النهار فإذا هم مظلّمون ٠٠٠ وتركنا بعضهم يومئذ يموج في  
بعض ٠٠٠ فإذا أفضت من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام ٠٠٠  
وفى عاد إذا أرسلنا عليهم الريح العقيم» (٥) •

نجد أن الآية الأولى استعارة بالكناية ، حيث صور الغضب إنسانا  
كان يحرك موسى - عليه السلام - ويثيره ويغريه على ما فعل ثم سكت  
عنه ، فالسكوت هو لازم المشبه به الذي طوى ، وقد أسند هذا اللازم  
إلى المشبه « الغضب » ليكون قرينة للاستعارة المكنية ٠٠ فالقصد في  
الآية الكريمة إلى تصوير الغضب محركا لموسى - عليه السلام - كان يثيره  
ويغريه ثم سكت عنه •

يقول الزمخشري : « كان الغضب كان يغريه على ما فعل ويقول  
له : قل لقوهك كذا ، وألق الألواح ، وجر برأس أخيك إليك ، فترك  
الإنطق بذلك وقطع الإغراء ، ولم يستحسن هذه الكلمة ولم يستفصحها  
كل ذي طبع سليم وذوق صحيح إلا لذلك ، ولأنه من قبيل شعب البلاغة ،  
وإلا فما لقراءة معاوية بن قرة : « ولما سكن عن موسى الغضب » لا تجد  
النفس عندها شيئا من تلك الهزة وطرفا من تلك الروعة » (٦) •

إن كل ذي طبع سليم وذوق صحيح يستحسن جعل الاستعارة في  
الآية استعارة مكنية ، ويأبى أن تكون استعارة تبعية في الفعل « سكت »  
تصويرا للسكون بالسكوت ، لأن هذا يأتي تبعا لتصوير الغضب ، ولم  
يقصد إليه قصدا ، ولذا ضعف الزمخشري رحمه الله قراءة معاوية بن قرة

(٥) الآيات بالترتيب : الأعراف ١٥٤ ، ١٧٥ ، يس ٣٧ ، الكهف ٩٩ ،  
البقرة ١٩٨ ، الذاريات ٤١ •

(٦) الكشف ١٢٠/٢ •

(م. ٩ - المجاز)

« ولما سكن عن موسى الغضب » لأن النفس لا تجد عندها تلك الهزة التي تجدها وراء تصوير الغضب في القراءة الأخرى .. إن المعنى في قراءة معاوية على الحقيقة ، ولذا لم تجد النفس عندها تلك الروعة ، ثم هي توحى بأن التصرف في القراءة الأخرى إنما هو في الفعل « سكت » وأن التصوير فيه على سبيل الاستعارة التبعية ، إذ الأصل توافق القراءات ، وليس القصد إلى التصرف في الفعل بل إلى التصرف في الغضب - كما بينا - ولذا تعجب صاحب الكشاف من قراءة معاوية هذه مضعفاً لها : « فما لقراءة معاوية بن قرة لا تجد النفس عندها شيئاً من تلك الهزة وطرفاً من تلك الروعة » .

أما الآيات الأخرى فإن القصد فيها إلى الاستعارة التبعية ، لأن الغرض في قوله تعالى « فأنسلخ منها » تصوير الانفصال التام عن دين الله وعدم العودة إليه بالانسلخ ، فكما أن جلود الأفاعي والثعابين لا تعود إليها بعد انسلخها منها ، فكذلك هذا المعاند المعرض ، لقد انفصل عن آيات الله انفصالاً تاماً ، وأعرض عنها بعد علمه بها فأتبعه الشيطان فكان من الغاوين ، فأنى لهذا أن يعود ؟ إن كانت الثعابين والأفاعي تعود إليها جلودها بعد أن انسلخت منها يعود هذا إلى ما تولى عنه وأعرض .

وكذا القول في الآية الكريمة « وآية لهم الليل نسلخ منه النهار » فإن الغرض تصوير إزالة ضوء النهار عن الليل إزالة تامة فيكون الظلام ، ولا يتأتى جعل الاستعارة في الآيتين مكنية بأن يكون القصد إلى تشبيه ذلك المعرض بالحيوان أو الأفعى التي تنسلخ من جلدها ، وتصوير الليل بشاة والنهار بجلدها الذي يسلم منها .. هذا إبعاد في التصوير

لا يقصد إليه ، وإنما القصد إلى الأفعال ، المغزى الأساسى من التصوير راجع إليها وواقع فيها على نحو ما بينا .

ومثل هذا يقال فى آية الكهف « وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض » وآية البقرة « فإذا أفضت من عرفات فاذكروا الله .. » فالغرض تصوير اضطراب الناس عند البعث ، أو اضطراب ياجوج وماجوج عند خروجهم ، وليس القصد إلى تشبيههم بالماء الذى يموج أساسا ، وإنما ذلك جاء تبعا ، ولم يقصد إليه النظم الكريم قصدا ، كما أن القصد فى آية البقرة تصوير حركة الحجيج ونزولهم من عرفات فى خشوع ووقار ، وليس القصد إلى تشبيههم بالماء الذى يفيض أساسا ، وإنما ذلك تابع لتشبيه تحركهم بإفاضة الماء أى : ليس تشبيههم بالماء قصدا أساسيا ، وإنما هو كالتبعية يأتى تبعا .

ولا يخفى علينا الفرق بين الحركتين ، حركة تواج الماء وتلاطمه وتداخله ، وحركة إفاضته ، إن الموج يلاحظ فيه الاندفاع والتلاطم والتداخل ، وهذا يلائم الحركة المضطربة التى يكون عليها الناس عند البعث أو ياجوج وماجوج عند خروجهم ، أما الإفاضة فيلاحظ فيها الانسياب والسيلان المنتظم ، وذلك يلائم حركة الحجيج الذين يخرجون من عرفة فى خشوع ووقار ، قد غشيتهم الرحمة ، وتنزلت عليهم السكينة ، إنهم يفيضون بفيض كثير أنعم الرحمن به عليهم .

وفى آية الذاريات « وفى عاد إذ أرسلنا عليهم الريح العقيم » القصد إلى تصوير تلك الصفة التى توجد فى الريح فتمنع من إنشاء المطر وإلقاح الشجر بصفة العقم التى توجد فى المرأة فتمنع حملها ، وإن رمنا جعل الاستعارة فى الآية كناية - كما يود السكاكى - وذلك بأن يكون القصد تشبيه الريح بالمرأة وطى المشبه به والرمز إليه بلازمه « العقيم » وجعل إضافة هذا اللازم إلى الريح قرينة للمعينة .. إن رمنا

ذلك وجدنا المعنى يتأبى ولا يستساغ ، لأن استعارة المرأة للريح ، أو الريح للمرأة على مذهب السكاكي ، بعد ادعاء أن الريح فرد من أفراد النساء لا يفيد أن الريح عقيم ، إذ العقم ليس صفة لازمة للنساء ، فتصوير الريح بالمرأة غير مقصود ، وإنما المقصود أصلا استعارة العقم لتلك الصفة المشار إليها في الريح .

ولنقرأ الآيات الكريمة : « وإذ اتليت عليهم آياته زادتهم إيماناً ۝ قال رب إنى دعوت قومي ليلاً ونهاراً فلم يزدتهم دعائى إلا فراراً ۝ ربنا أفرغ علينا صبراً ۝ ثم صبوا فوق رأسه من عذاب الحميم ۝ إذا رأتهم من مكان بعيد سمعوا لها تغيظاً وزفيراً ۝ إذا القوا فيها سمعوا لها شهيقاً وهى تفر ۝ الهالك التكاثر حتى زرتم المقابر » (٧) .

نجد أن المقصد الأساسى من التصوير فى آيتى « الانفال ونوح » إبراز قوة السببية ، فالآيات تزيد المؤمنين إيماناً على إيمانهم ، لقوة تأثيرها وإقبالهم عليها ، ودعاء نوح - عليه السلام - يزيد قومه نفوراً وفراراً ، وهذا ينبىء بشدة إعراضهم واستكبارهم ، إنه يدعوهم ليلاً ونهاراً ، وكان ينبغى أن يكون هذا الدعاء المتواصل سبباً فى إقبالهم وإيمانهم ، لكنهم أصروا على الضلال فسدوا آذانهم وأعموا أبصارهم واستكبروا استكباراً .

لا يتأتى فى الآيتين أن يكون المقصود تشبيه « الآيات والدعاء » بمن يفعل الزيادة ، لأن المقصود إبراز قوة السببية وهى الآيات والدعاء

(٧) الآيات بالترتيب : الانفال ٣ ، نوح ٥ ، ٦ ، الأعراف ١٢٦ ،

الدخان ٤٨ ، الفرقان ١٢ ، الملك ٧ ، التكاثر ١ ، ٣ .



لا تشبيههما ، فالتجوز في الإسناد ، وما يلاحظ ، من مشاركة أو مشابهة بين الملابس والفاعل الحقيقي باعتبار تعلق الفعل بكل منهما - كما بينا في الفصل الثالث - إنما يأتي تبعا ولم يقصد إليه قصدا .

فإذا ما نظرنا في قوله تعالى : « رينا أفرغ علينا صبرا ٠٠٠ ثم صبوا فوق رأسه من عذاب الحميم » وجدنا أن المقصد في الآيتين إلى تصوير « الصبر ٠٠ والعذاب » بما يفرغ ويصب ، حيث صور «الصبر» ماء باردا يفرغ على قلوب المؤمنين فيذهب ما يجدون من الشدائد وحر الكرب والقزع ، وصور « العذاب » سائلا حارا يصب فوق رؤوس الكفرة فيصهر به ما في بطونهم والجلود .

الاستعارة في الآيتين استعارة مكنية ، لأن المقصد إلى تصوير « الصبر والعذاب » وإبرازهما في صورة محسة ، صورة الماء البارد يفرغ على قلوب المؤمنين فيكون بردا وسلاما ، وصورة سائل «ذيب يصب فوق الرؤوس فيصهر كل ما يقع عليه ويمتد تأثيره إلى الباطن ، فيذيب أحشائهم وأمعانهم كما أذاب جلودهم .

وكذا القول في تصوير جهنم في الآيتين : « إذا رأيتم من مكان بعيد سمعوا لها تغيظا وزفيرا ٠٠٠ إذا لقوا فيها سمعوا لها شهيقا » فقد صورت في صورة حيوان ضخم يزفر ويشهق من شدة غيظه ، إنها ترى الكفرة من مكان بعيد فترسل إليهم ذاك الزفير ، وكان الزفير الذي هو إخراج النفس وإرساله أشبه بحال الاستقبال ، فإذا ما لقوا فيها كن الشهيق الذي هو رد النفس وابتلاعه ، فهي تبتلعهم ابتلاعا ، والزفير والشهيق مصحوبان بالغيط فجهنم تتأجج غيظا ، وتتلفى غضبا ، بن « تكاد تميز من الغيظ . »

المقصود من التصوير إبراز جهنم فى صور «حسة مشاهدة» ، صورة  
ثائر هائج يريد أن يفتك بمن أغاظه وأثار غضبه ، وتلك طريقة الاستعارة  
المكتنية ، لقد جعلت هذه الصفات « التغيظ والزفير والشهيق » لجهنم  
وهى ليست لها لتبرزها تلك الصفات فى صورة من هى له .

أما الآية الكريمة : « الهاكم التكاثر حتى زرتم المقابر » فإن القصد  
من التصوير فيها إبراز الإقبال فى صورة الزيارة ، إذ المراد : الهاكم  
التكاثر بالأموال والأولاد إلى أن متم وأقبرتم منفقين أعماركم فى طلب  
الدنيا والاستباق إليها والتهالك عليها ، وتشعر استعارة الزيارة للإقبال  
فى الآية الكريمة بقصر حياة البرزخ ، وكأنها زيارة للقبور يمضى بعدها  
الزائرون إلى ربهم للحساب والجزاء ، وفى هذا تعريض بالمشاركين  
الذين أنكروا البعث والحساب (٨) .

ولا يتأتى هنا أن يكون المراد تشبيه الموتى بالزائرين ، هذا شئ  
لم يقصد إليه قصدا ، وإنما يأتى تابعا للمقصود الأساسى وهو استعارة  
« الزيارة » للإقبال تصويرا لقصر المدة التى يرقدونها فى القبور ، ولذا  
عبر عنه أى : عن الموت والإقبال بالرقود على سبيل الاستعارة التبعية  
أيضا فى قوله تعالى : « قالوا يا ويلنا من بعثنا من مرقدنا » يس ٥٢ .  
فالإقبال رقدة رقدوها ثم يبعثون بعدها إلى ربهم حيث الحساب والجزاء .

وهكذا يتجلى لنا أن كل لون من ألوان المجاز يمتاز عن الآخر  
فى تبادلية المعنى ، حيث يتجه كل لون اتجاها ، ويستطيع الناظر المتأمل  
والدارس الفطن الذى تدرس الأساليب وصار خبيرا بطرق الكلام أن يقف

على موضع اهتمام السياق وأن يعرف جهة التركيز فيه ، فيحدد التصوير الذى يتلاءم معه ويكون مقصدا أساسيا فيه ، ولذا لا يتأتى أن تكون هذه الألوان الثلاثة قسما واحدا كما يرغب السكاكى رحمه الله .

\*\*\*

ذكر بعض البلاغيين أنه قد توجد صور يصح أن يكون التشبيه فيها ملاحظا فى مصادر أفعالها وفى متعلقاتها على حد سواء ، وأن هذه الصور يصح حملها على الاستعارة المكنية وعلى الاستعارة التبعية ، أشار إلى ذلك السيد الشريف فى حاشيته على المطول - كما ذكرنا - وجعل منه قولهم : « نطق الحال بكذا » قائلا : « إن كلا من تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالمتكلم ابتداء مستحسن » ولذا قرر أن ما اختاره السكاكى من رد الاستعارة التبعية إلى المكنية تحتثله بعض الصور ، وليس مردودا ردا مطلقا (٩) .

ومن هذه الصور التى ذكروا احتمالها التبعية والمكنية قوله تعالى : « واشتعل الرأس شيبا » مريم ٤٠٠ فالاية تحتل المكنية وذلك بأن يكون شواظ النار قد استعير للشيب للدلالة على بياضه وإنارته ، ثم طوى المستعار ورمز له بلازمه « اشتعل » الذى أضيف إلى المستعار له لينبئ به إلى موضع الاستعارة ومكانها . وتحتل التبعية وذلك بأن يكون « الاشتعال » مستعارا لانتشار الشيب فى الشعر وفشوه فيه وأخذه منه كل مأخذ ، وتصوير الشيب بشواظ النار يؤذن بإشراقه وإنارته ، كما أن تصوير فشوه وانتشاره بالاشتعال يؤذن بمفاجأة ظهوره وسرعة انتشاره ، وقد أسند الاشتعال إلى الرأس وهى مكانه للدلالة على إحاطة

---

(٩) انظر حاشية السيد على المطول ٤٠٣ .

الشيب وشبهه كل أجزاء الرأس ، على نحو ما رأينا فى الفصل الثالث .  
ولعل الزمخشري - رحمه الله - قد نظر إلى ما تؤذن به المكنية  
من اندلالة على إشراق الشيب وإنارته ، وما تؤذن به التبعية من الدلالة  
على الفشو وسرعة الانتشار فاعتبر الاستعارتين معا فى الآية الكريمة ،  
وجعل الاستعارة المكنية مسوغة للتبعية .

ولا يتأتى اعتبار الاستعارتين معا فى الآية الكريمة ، لأن اعتبار  
إحدهما يذهب بالآخرى ، وما نظر إليه الزمخشري وهو دلالة كل  
استعارة على معنى ، حيث تدل المكنية على إشراق الشيب وإنارته ،  
وتدل التبعية على المفاجأة وسرعة الانتشار . هذا الذى نظر إليه  
لا يفقد عند اعتبار إحدى الاستعارتين دون الأخرى ، لأن التى اعتبرت  
يكون القصد إليها أصلا ، والأخرى وإن لم يقصد إليها لكنها تاتى تبعا ،  
فمعناها الذى دلت عليه لا يذهب ، بل هو باق وإن لم يقصد إليها قصدا .

وكذا القول فى الآية الكريمة : « بل نقذف بالحق على الباطل  
فيدمغه فإذا هو زاهق » الانبياء ١٨ . إما أن تحمى على المكنية فيكون  
المعنى على تصوير الحق بجرم كبير ضخم والباطل بجرم صغير رخو  
لقى عليه الحق فحطمه وفتته ، وإما أن تحمى على التبعية فيكون  
المعنى على تصوير دحض الحق للباطل وحقق له بقذفه عليه ودمغه  
إياه .

وقد رأى الزمخشري اعتبار الاستعارتين معا فى هذه الآية أيضا ،  
كما اعتبرهما فى الآية السابقة ، وكما اعتبرهما فى قوله تعالى :  
« الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه » البقرة ٢٧ . فجعل « الحيل »  
مستعارة « للعهد » استعارة مسكوتا عنها مرموزا إليها بلازم المستعار  
الذى أثبت للاستعار له وهو « ينقضون » وجعل « النقض » مستعارة

للإبطال ، والذي سوغ استعارة النقض للإبطال الاستعارة المكنية ، أى  
استعارة الحبل للعهد (١٠٠) .

ولا يتأتى - كما قلت - إلا اعتبار إحدى الاستعارتين دون الأخرى  
... ولكن أى الاستعارتين نعتبر فى مثل هذه الآيات الكريمة ؟ هل الأمر  
سواء كما أشار السيد الشريف ، وأن رد التبعية إلى المكنية تحتمله بعض  
الصور ؟

الذى نراه أن الأمر ليس كذلك ، فنحن عندما ننعم النظر فى هذه  
الآيات الكريمة يتجلى لنا أن القصد فيها إلى تصوير « الشيب » مشرقاً  
منيراً كشواظ النار ، ويتبع ذلك تصوير فشوه وسرعة انتشاره ... وإلى  
تصوير « الحق » بجرم قوى ضخم كالصخرةلقى على جرم صغير رخو  
الذى هو الباطل فحطبه وفتته ، ويتبع ذلك تصوير دحض الحق  
للباطل بالقذف والإدماغ ... وإلى تصوير العهد بحبل قوى يصل ما بين  
المتعاهدين ويثبتته ، ويتبع ذلك تصوير الإبطال بالنقض .

فالاستعارة فى الآيات الكريمة استعارة مكنية ، لأن موضع اهتمام  
السياق وجهة التركيز فيه تحدد ذلك وتقضى به ، فزكريا - عليه السلام  
- قد ققص إلى تصوير إشراق الشيب وإنارته ، ولم يقصد إلى مفاجأته  
وسرعة انتشاره ، ذاك شئ يأتى تبعاً لما قصد إليه ، والله سبحانه وتعالى  
أراد تصوير قوة الحق وضعف الباطل ، أما تصوير دحض الباطل بالحق  
بقذفه عليه وإدماغه إياه ، فهذا يأتى تبعاً ، وليس القصد إليه ابتداءً ،  
وكذا القول فى نقض العهد ، فإن القصد فيه إلى تصوير الوصلة بين  
المتعاهدين بالحبل القوى الذى يثبت الأشياء ويصل بينها ، ويأتى تبعاً  
لذلك تصوير إبطاله بالنقض .

---

(١٠٠) ارجع إلى الفصل الأول ص ٢٤ وما بعدها .

ولذا نقرر أنه لا يتأتى أن يكون فى التراكييب الجيدة والأساليب الرفيعة صور تحتمل المكنية والتبعية على حد سواء ، فهذا لا يوجد إلا فى الأمثلة المفترضة ، كقولهم : « نطقت الحال بكذا » أما الكلام الجيد والأساليب الرفيعة فلا يتأتى فيها إلا توجيه التصوير الوجهة التى يقتضيه المعنى ويقضى بها السياق .

كما نقرر أن ما ذهب إليه الزمخشري عن اعتبار الاستعارتين معا فى بعض الآيات الكريمة لا مبرر له ، ولا ينبغى الأخذ به ، لأن الذى نظر إليه رحمه الله عندما اعتبر الاستعارتين معا أن إجراء الاستعارة التبعية فى لازم المكنية يحقق مغزى . . وهذا المغزى محقق سواء اعتبرت التبعية فى اللازم أو لم تعتبر ، فليس هناك إذا ما يدعو إلى القول باعتبار الاستعارتين معا .

وهو رحمه الله قد قال بذلك فى تلك الآيات الكريمة التى رأى وجود معنى فى المستعار له فيها مناظرا للرادف الذى هو من لوازم المستعار المسكوت عنه ، وهذا لا نراه مطردا عنده بدليل أنه رفض الاستعارة التبعية فى الآية الكريمة : « ولما سكّت عن موسى الغضب أخذ الألواح » الأعراف ١٥٤ . . على الرغم من وجود معنى فى « الغضب » يناظر الرادف وهو « السكون » فهو يناظر « السكوت » الذى هو لازم المستعار المسكوت عنه (١١) .

فالمعول عليه إذا هو ما يقتضيه المعنى ، وما يبرز فى السياق ، ويكون جهة تركيزه وموضع اهتمامه ، وما رفض الزمخشري التبعية فى الآية الكريمة « ولما سكّت عن موسى الغضب » إلا لأن المعنى يابها

---

(١١) ارجع إلى ص ٢٤ ، ص ١٢٩ .

والنفس لا تجد لها هزة ، وينبغي أن تكون هذه نظرتنا إلى التصوير  
دائماً ، فما يقتضيه المعنى وتجد النفس له هزة هو الذى يعتد به ويثبت  
ولا يقال بغيره .

هذا ومما ينبغي التنبيه إليه أن السكاكى رحمه الله لم يقطع  
بوجوب رد الاستعارة التبعية إلى الاستعارة المكنية ، ولكنه يود ذلك  
ويقول : لو فعلوه لكان أقرب إلى الضبط ، ونص عبارته : « ولو أنهم  
جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكنائية لكان أقرب إلى  
الضبط » .

أما المجاز العقلى فقد قطع بوجوب رده إلى الاستعارة المكنية ،  
وعبارته فى ذلك : « فالذى عندى هو نظم هذا النوع فى سلك الاستعارة  
بالكنائية بجعل « الربيع » استعارة بالكنائية عن الفاعل الحقيقى » يقصد  
إنى تمثيلهم للمجاز العقلى بنحو : أثبت الربيع البقل (١٢) .

ولذا دفع الخطيب القزوينى هذا القطع دفعا شديدا ، ورده بردود  
قوية ، إذ يقول : « وفيما ذهب إليه نظر ، لأنه يستلزم أن يكون المراد  
بعيشة فى قوله تعالى : « فهو فى عيشة راضية » صاحب العيشة لا العيشة ،  
وبما فى قوله : « خلق من ماء دافق » فاعل الدفق لا المنى لما سيأتى من  
تفسيره للاستعارة بالكنائية ، وألا تصح الإضافة فى نحو قولهم : « فلان  
نهاره صائم وليله قائم » لأن المراد بالذهار على هذا فلان نفسه ، وإضافة  
الشيء إلى نفسه لا تصح ، وألا يكون الأمر بالإيقاد على الطين فى إحدى  
الآيتين وبالإبقاء فيهما لهـامان مع أن النداء له ، وإن يتوقف جواز  
التركيب فى نحو قولهم : « أثبت الربيع البقل » و « سرتنى رؤيتك »  
على الإذن الشرعى ، لأن أسماء الله تعالى توقيفية ، وكل ذلك منتف

---

(١٢) انظر مفتاح العلوم ١٨١ ، ١٨٩ .

ظاهر الانتفاء ، ثم ما ذكره منقوض بنحو قولهم : « فلان نهاره صائم »  
فإن الإسناد فيه مجاز ، ولا يجوز أن يكون النهار استعارة بالكناية عن  
فلان ، لأن ذكر طرفي التشبيه يمنع من حمل الكلام على الاستعارة  
ويوجب حمله على التشبيه « (١٣) » .

وعلى الرغم من قوة هذه الردود التي دفع بها الخطيب ما ذهب  
إليه السكاكي من وجوب رد المجاز العقلي إلى الاستعارة المكنية ، فإنها  
لم تسلم له ، بل كانت موضع نقاش لدى الشراح وأصحاب الحواشي ،  
نثبت من ذلك ما ذكره سعد الدين في المطول ، فقد أجاب عما قاله  
الخطيب من استلزام ما ذهب إليه السكاكي أن يكون المراد بالعيشة  
صاحبها وبالماء دافقه في الآيتين « فهو في عيشة راضية ... خلق من  
ماء دافق » وألا تصح الإضافة في قولهم : فلان نهاره صائم  
والا يكون الأمر بالإيقاد على الطين وبالبناء في الآيتين : « ياهامان  
ابن لي صرحا ... فاوقد لي ياهامان على الطين فاجعل لي صرحا »  
ياهامان بل للعسل مع أن النداء له ، وأن يتوقف جواز قولهم :  
أنبت الربيع ومرتني رؤيتك ، على الإذن الشرعي .. أجاب عن ذلك  
بقوله : « وجوابه أن مبنى هذه الاعتراضات على أن مذهب السكاكي  
في الاستعارة بالكناية أن تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة ، وهذا  
وهم ، لظهور أن ليس المراد بالمنية في قولنا : « مخالف المنية نشبت  
بفلان » السبع حقيقة ، بل المراد : الموت ، لكن بادعاء السبعية له ،  
وجعل لفظ « المنية » مرادفاً للفظ السبع ادعاء ... وحينئذ يكون المراد

---

(١٣) الإيضاح ٧٠/١ ، ٧١ و٧٠ واليتان اللتان أمر فيهما هامان بالإيقاد  
والبناء هما قوله تعالى : « فاوقد لي ياهامان على الطين فاجعل  
لي صرحا » القصص ٣٨ وبقوله تعالى « ياهامان ابن لي  
صرحا لعلى أبلغ الأسباب » غافر ٣٦ .



بغيشة « صاحبها » بادعاء الصاحبية لها وبالنهار « الصائم » بادعاء الصائمية له ، لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى وتبطل الإضافة ، وأيضا يكون الأمر بالبناء لهامان كما أن النداء له ، لكن بادعاء أنه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ، ولا يكون « الربيع » مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع ، إذ المراد به حقيقة هو الربيع ، لكن بادعاء أنه قادر مختار من أجل المبالغة في التشبيه « (١٤) » .

ثم أجاب عما ذكره الخطيب ، من أن ما ذهب إليه السكاكي منقوض بنحو قولهم : « فلان نهارة صائم » فإن الإسناد فيه مجاز ، ولا يجوز أن يكون النهار استعارة بالكناية عن « فلان » لأن ذكر طرفي التشبيه يمنع حمل الكلام على الاستعارة ويوجب حمله على التشبيه . . أجاب عن ذلك بقوله : « وجوابه أنا لا نسلم أن ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة ، بل إذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه ، سواء كان على جهة الحمل نحو : زيد أسد ، أو لا نحو : لجين الماء ، بدليل أنه جعل نحو قوله : ★ قد زر أزواره على القمر ★ من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين ، على أن المشبه به ههنا هو شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما أو غير صائم » (١٥) .

(١٤) المطول ٦٦ .

(١٥) المطول ٦٧ . وأول البيت : « لا تعجبوا عن بلى غلالته » وكان من قبيل الاستعارة لأن طرفيه لم يذكرا بوجه ينبئ عن التشبيه ، بل ذكرا بوجه ينبئ بالاستعارة ، هذا ولا تعنى مناقشة الشراح لردود الخطيب أنهم يرون رأى السكاكي ويذهبون مذهبه ، فليس في كلامهم ما يفيد هذا ، وإنما هي مناقشات لتلك الردود التي رد بها الخطيب رأى السكاكي ، وهم مع ذلك يرون رأى الخطيب ويذهبون مذهبه في التفرقة بين الاستعارة المكنية والمجاز العقلي .

أما صاحب الطراز فإنه قد رد المجاز العقلى - كما رأينا - إلى المجازات اللغوية المركبة ، وبقليل من النظر والتأمل يبدو لنا ضعف هذا الرأى ، إذ لا وجه للجمع بين المجاز العقلى والمجاز المركب ، فالمجاز المركب تستعار فيه الهيئة المركبة ، وهذا بعيد عن المجاز الذى يقع فى الإسناد .. تأمل قول الشماخ يمثل حال « عراية » فى حرصه على المجد و...موه إليه واقتداره على نياله :

رأيت عراية الأوسى يســــــــــــــــمو

إلى الخـــــــــــــــــيرات منقطع القيرين

إذا ما راية رفعت لمجد

تلقاها عراية باليمين

لقد استعير التركيب : « تلقاها عراية باليمين » لحال سموه إلى المجد واقتداره على تحقيقه ، فالمستعار - كما نرى - هيئة مركبة ، والشبه مأخوذ من مجموع التلقى واليمين على حد قولهم : « تلقيته بكلتا اليدين » .. وهم يقولون للرجل يتشدد فى الأمر الصغير ويتسامح فى الأمر الكبير : « أراك تنفق الدينار وتحرص على الدرهم » شبهوا حاله فى تمسكه بصغائر الأمور وتسامحه فى جسامها بحال من يبدد الدينار ويحرص على الدرهم بجامع أن كلا منهما يترك ما ينفع إلى ما هو قليل النفع ، ثم استعير التركيب الدال على المشبه به للمشبه ، فالمستعار هيئة مركبة ، وكذلك المستعار له .

ومن ذلك قولهم لمن يتردد فى الأمر : « مالى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى » شبهوا صورة المتردد فى الأمر بصورة من قام ليذهب وهو متردد فى الذهاب ، فهو تارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة

لا يريد فيحجم ، واستعيرت هذه الهيئة للتردد في الأمر غير العازم عليه .

ويقولون للرجل يبذل جهده في عمل لا يثمر شيئا : « أراك تنفخ في رماد .. وتضرب في حديد بارد .. وتخط على الماء » مثلوا حاله بحال من ينفخ في الرماد فلا يخرج نارا ، وبحال من يضرب في حديد بارد فلا يتشكل له بالشكل الذي يريد ، وبحال من يخط على الماء فلا يترك خطه أثرا .

ويقولون للرجل يحتال على صاحبه حتى يصرفه عن الأمر الذي يتمسك به : « ما زال يقتل له في الذروة والغارب حتى لان .. ومازال ينزع القراد من البعير حتى سكن » مثلوا حاله مع صاحبه بحال من يحتال على البعير الهائج بحك شعر سنامه وما يليه إلى العنق حتى يهدأ ، وبحال من ظل ينزع القراد من البعير حتى سكن .  
ومنه قول ابن ميادة :

ألم تك في يميني يديك جعلتني

فلا تجعلني بعدها في شمالك

إنه يمثل حال إكرام المدح له بحال الشيء الذي يهتم به فيجعل في اليد اليمنى ، ويمثل حال إهانته له بحال الشيء الذي لا يعتد به فيهمل ويجعل في اليد اليسرى .

ومثله قول المتنبي :

وإن يك ذا فم مريــــــــض

يجسد مرا به الماء الزلالا

فهو يمثل حال من عابوا شعره ، لأنهم لم يرزقوا الذوق السليم

لفهم الشعر الجيد ، بحال المريض الذى أصيب فمه ، فلا يستطيع أن يتذوق جيد الطعام والشراب ، ويجد الماء العذب الفرات الذى يسوغ شربه ، فى فمه مرا أجاجا .

ومن ذلك قوله تعالى : « وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه » الزمر ٦٧ . حيث ، ثلث حال الأرض يوم القيامة والله عز وجل يتصرف فيها بأمره وقدرته تغييرا وتديلا بحال الشيء يكون فى قبضة الإنسان يتصرف فيه كيف يشاء . كما مثلت حال السموات وقد طواها الله بقدرته بحال الكتاب المطوى فى يمين صاحبه .

ومنه قوله تعالى : « واستفز من استطعت منهم بصوتك واجلب عليهم بخیلك ورجلك » الإسراء ٦٤ . حيث مثلت حال الشيطان فى إغوائه وتسلطه على من يغويه وتربصه بهم وقعوده لهم كل مرصد ، بحال فارس مغوار هجم على قوم بجنوده فصوت بهم صوتا أفرعهم وأزعجهم ، وظل بهم هو وجنوده من خيانة ورجالة حتى استأصلوهم (١٦) .

هذا هو المجاز المركب أو الاستعارة التمثيلية كما سماها البلاغيون ، إن المستعار فيها هيئة مركبة من عدة أمور ، وكذلك المستعار له ، ووجه التشبه ينتزع من بين هذه الأمور التى كونت الهيئة . والمجاز العقلى - كما بينا فى الفصل الثالث - ليس كذلك ، لأن التجوز فيه يرجع إلى الإسناد .

انظر إلى قوله تعالى : « وأخرجت الأرض أثقالها » الزلزلة ٢ .

لقد أسند الإخراج إلى الأرض وهى مكانه ، وهذا الإسناد يصور الأرض  
جاهدة تخرج كل ما انطوى بداخلها ، وليس المجاز فى الآية مركب  
ولا تمثيلا لحال مركبة ، فلا وجه لما ذهب إليه صاحب الطراز من عده  
الآية الكريمة من قبيل المجاز المركب .

وكذا القول فى بيت الصلتان العبدى :

أشباب الصغير وأفنى الكبـ

ير كبر الغدادة ومسر العشى

حيث أسند فيه « أشباب وأفنى » إلى « كر الغدادة ومسر العشى » وهما  
زمانهما أو سببهما ، فالمجاز واقع فى الإسناد ، وليس تمثيلا لحال  
مركبة ، فلست أدري كيف عده العلوى رحمه الله «جازا مركبا» .

أما الآية الكريمة : « حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت »  
يونس ٢٤ ٠٠ فليست من قبيل المجاز العقلى ولا المجاز المركب - كما  
ذكر صاحب الطراز - وإنما هى استعارة بالكناية ، لأن القصد فيها إلى  
تصوير الأرض وقد اخضرت وتجملت بأنواع الزروع والثمار حتى صارت  
كأنها عروس تزينت بانفس أنواع الزينة ، وتلك طريقة الاستعارة المكنية،  
حيث شبهت الأرض بالعروس ، ثم سكت عن المشبه به ورمز له بلازمه وهو  
أخذ الزخرف والزينة الذى أسند إلى المشبه ليكون قرينة للمكنية .

وهكذا يتبين لنا أن لكل لون من ألوان المجاز سمة أو خصوصية  
يمتاز بها عن غيره من الألوان الأخرى ، فلا يتأتى لنا رد لون من ألوان  
المجاز إلى غيره ، لقد رد صاحب الطراز صورا من المجاز العقلى إلى  
المجاز المركب ، فبدت هذه الصور متنافرة مع صور المجاز المركب غريبة  
عنها ، وكيف تلتقى بها وهى تسلك فى التصوير مسلكا غير الذى تسلكه  
(م - ١٠ - المجاز )

ضوء المجاز المركب .. والسكاكى أراد تقليل الأقسام ليكون ذلك أقرب للضبط ، فلم يستقم له أن تكون هذه الألوان الثلاثة لونا واحدا ، وكيف يستقيم له ذلك وبين هذه الألوان ما قد أوضحناه من فروق .

\*\*\*

تبين لنا فى الفصل الأول أن لوازم المشبه به التى يبرز بها إليه عند طيه ، والتى تثبت للمشبه ، قد تكون أفعالا كما فى قولهم : شجاع يفترس أقرانه ، وعالم يغترف منه الناس ، واستوثر المرأة ، ومنه الآيات الكريمة : « ولما سكت عن موسى الغضب ... الذين ينقضون عهد الله ... واشتعل الرأس سبيحا ... بل دقذف بالحق على الباطل فيدمغه » (١٧) .

وقد تكون أسماء تضاف للمشبه « المستعار له » كما فى قولهم : أظفار المتية ، وزمام القرة ، وعين الملك ، وأنف الكبرياء ، وأفراس الصبا ، ويد الشمال ، ونحو ذلك .. وهذه الصور التى يضاف فيها اللازم إلى المستعار له تلتبس بالتشبيه الذى يضاف فيه المشبه به إلى المشبه ، كقولهم : ذهب الأصيل ، ولجين الماء ، وحوامل المزن ، وجنين اليبث ، وتلتبس أيضا بالاستعارة التصريحية التى يضاف فيها المستعار كما فى قولهم : أنف الليل وأنف الجبل وفلان أنف قومه .

ويخفى على كثير من الدارسين التفرقة بين الاستعارة المكنية والتشبيه الذى أضيف فيه المشبه به إلى المشبه ، كما يخفى عليهم التفرقة بين المكنية والتصريحية فى مثل هذه الصور ، فيكون خلط كثير .. لذا

---

(١٧) الآيات بالترتيب : الأعراف ١٥٤ ، البقرة ٢٧ ، مريم ٤ ،

الأنبياء ١٨ .

رأينا أن نجلى ما بين هذه الصور من فروق ، وأن نبرز ما يمتاز به كل لون من هذه الألوان ، إن الدارس متى وقف على نوع المضاف فقد أدرك اللون الذى يرجع إليه التصوير ، فإذا عرف أن المضاف لازم المشبه به المطبوع فقد أدرك أن التعبير من قبيل الاستعارة المكنية ، ومتى عرف أن المضاف مشبه به فقد أدرك أن التعبير من قبيل التشبيه الذى أضيف فيه المشبه به إلى المشبه ، وكذا إن وقف على أن المضاف هو المستعار فقد أدرك أن التعبير من قبيل الاستعارة التصريحية .

انظر إلى قول ابن خفاجة الأندلسى :

والريح تعبت بالغصون وقد جرى

ذهب الأصيل على لجين الماء

لقد أضاف « الذهب » إلى « الأصيل » والمراد بالأصيل : أشعة الشمس قبيل الغروب ، وهذه الأشعة التى جرت فوق سطح الماء فى هذا الوقت تشبه الذهب فى الاصفرار واللمعان ، المعنى إذا على التشبيه لوجود وجه شبه بين المضاف والمضاف إليه . . . وكذا القول فى « لجين الماء » حيث أضاف « اللجين » وهو الفضة إلى الماء وبينهما وجه شبه ، فالمراد تشبيه « الماء » الذى جرت عليه أشعة الشمس قبيل الغروب باللجين ، وقد أضيف المشبه به إلى المشبه .

ولا يخفى علينا تصوير ابن خفاجة فى الشطر الأول من البيت لفعل الريح بالغصون ، وإمالتها إياها يمينا وشمالا ، لقد استعار الشاعر لذلك الفعل « تعبت » وأطلقه على وصف الريح شبيه به ، وهو إمالة الأغصان وتحريكها ، وتلك طريقة الاستعارة التبعية .

وخذ قول الشريف الرضى :

أرسي النسيم بواديكم ولا برحت

حوامل المزن فى أجداثكم تضع

ولا يزال جنين النبت ترضعه

على قبورك العراضة الهمع

فهو يريد تشبيه « المزن » بالحوامل ، و « النبت » بالجنين ،  
فالمزن يحل الماء كما تحمل النساء الحوامل أجنتها ، والنبت الذى  
ما يزال مضمرا فى باطن الأرض يشبه الجنين المستتر فى بطن أمه .  
وقد أضيف المشبه به إلى المشبه فى الموضعين ، وجاء قوله : « تضع »  
ترشيحا للتشبيه الأول ، وقوله : « ترضعه » ترشيحا للتشبيه الثانى .  
وقد خفى هذان التشبيهان على ابن سنان الخفاجى فعهما من  
قبيل الاستعارة ، إذ يقول « فأما قول الرضى :

أرسي النسيم بواديكم ولا برحت

حوامل المزن فى أجداثكم تضع

ولا يزال جنين النبت ترضعه

على قبورك العراضة الهمع

فمن أحسن الاستعارة واليقها ، لأن المزن تحمل الماء ، وإذا  
هملت وضعته ، فاستعارة الحمل لها والوضع المعروفين «ن أقرب شئ  
وأشبهه ، وكذلك قوله « جنين النبت » لأن الجنين المستور مأخوذ من  
الجنة ، وإذا كان النبت «ستورا والغيث يسقيه كان ذلك بمنزلة الرضاع،  
وكانت هذه الاستعارات من أقرب ما يقال واليقه «(١٨) .



أضيفت « الاعين » إلى « النوار » فخلبت هذه الإضافة أن للنوار  
 أعيناً ، وواضح أن المعنى على تشبيه النوار بالاعين ، فهناك وجه  
 شبه بينهما ، وكذا قولهم : « لجين الماء » و « ذهب الاصيل » و « جني  
 النبات » و « حوامل المزن » نجد وجه شبه بين المضاف والمضاف إليه  
 فى هذه الأقوال . . . والتخييل الذى أحدثته إضافة المشبه به إلى المشبه  
 قد دل على المبالغة فى التشبيه ، وهذا شأن صور التشبيه ، نراها ~~تختلف~~  
 وتتفاوت فى الدلالة ، فليس قولك : « ماء كاللجين » مثل قولك :  
 « لجين الماء » وليس قولك : « زيد كالأسد » مثل قولك : « كانه اسد »  
 أو هو اسد ، أو إذا لقيته لتلقين به الأسد ، وهكذا ، تتفاوت دلالة التشبيه  
 باختلاف صوره ؛

والذى يعنينا الآن أن نوضح الفروق بين الاستعارة المكنية التى يضاف فيها اللازم إلى المستعار له ، وبين التشبيه الذى أضيف فيه المشبه به إلى المشبه ، وذلك حتى يسهل على الدارس أن يميز بين صور الاستعارة وصور التشبيه . . هذه الفروق ترجع إلى ما يلى :

١ - لا يوجد وجه شبه بين المضاف والمضاف إليه فى الاستعارة المكنية ، لأن التشبيه لم يجر بينهما وإنما جرى بين المضاف إليه والمشبه به المطوى ، ففى قولهم : « يد الشمال . . وظفار المنية » ليس هنالك وجه شبه بين اليد والشمال ولا بين الأظفار والمنية ، لأن « الشمال » قد شبهت فى الأصل بما أضيفت إليه « اليد » على سبيل الحقيقة ، وهو الإنسان المصرف ، وكذا « المنية » ليست مشبهة بالأظفار وإنما شبهت فى الأصل بالسبع الذى تضاف له الأظفار على سبيل الحقيقة .

أما التشبيه الذى أضيف فيه المشبه به إلى المشبه فوجه الشبه محقق بين المضاف والمضاف إليه ، ففى : « أعين النوار » وجه الشبه محقق بين النوار والأعين ، فالنوار مشبه ، والأعين مشبه بها ، وكذا فى « لجين الماء . . وذهب الأصيل . . وجنين النبت . . وحوائل المزن » نجد الشبه محققا بين المضاف والمضاف إليه ، حيث شبه المضاف إليه بالمضاف ، فاللجائن فى الاستعارة المكنية لازم المشبه به المسكوت عنه ، وأما فى التشبيه فالمضاف مشبه به .

٢ - التخيل فى الاستعارة المكنية أبعد من التخيل الناتج عن إضافة المشبه به إلى المشبه ، لأن التخيل فى المكنية مرده إلى تخيل سابق قد جرى بين المشبه والمشبه به المسكوت عنه ، أى : بين المنية والسبع فى قولهم : « أنشبت المنية إظفارها » وبين الشمال والإنسان المصرف فى قولهم : « يد الشمال » وقد سكت عن المشبه به وكنى عنه بـ « يد الشمال » الذى أضيف إلى المشبه وجعل له ، وهذا تخيل آخر .

أما التخييل فى التشبيه فهو وليد تلك الإضافة التى تمت بين المشبه به والمشبه ، ففى : « أعين النوار وأنفاس الرياح وجنين النبات - وأمل المزن » تخييل أن للنوار أعينا وللرياح أنفاسا وللنبات جنينا وللزن حوامل راجع إلى صياغة التشبيه أى : إلى هذه الإضافة ، وليس إلى تشبيه أو تخييل سابق عليها . . . التخييل الناجم عن إضافة اللازم إلى المستعار له فى المكنية وليد تخييل سابق عليه ، أما تخييل الإضافة فى تلك التشبيهات فهو وليد الصياغة ، ولذا كان التخييل فى المكنية أبعد من تخييل الإضافة فى هذه التشبيهات (١٩) .

ومما التبتت فيه التصريحية بصور المكنية التى أضيف فيها اللازم إلى المستعار له قولهم : « أنف الليل وأنف النهار وأنف الجبل وأنف الطريق وفلان أنف قومه » فهذه استعارات تصريحية ، حيث استعير « الأنف » لأول الشيء ولأعلاه ، ولكنها تلتبس بالمكنية ، إذ قد يتوهم أنها من قبيل جعل الشيء للشيء ليس له ، وأن المراد إبراز الليل فى صورة صاحب الأنف ، وكذا النهار والجبل والطريق ، كما فى قولهم : « أنف الكبرياء وأنف الكرم وعين الملك » حيث جعلوا لهذه الأشياء « الكبرياء والكرم والملك » ما ليس لها ، جعلوا للكبرياء أنفا وللكرم ، وجعلوا للملك عينا .

ولكن هناك فرق بين « أنف الليل » و « أنف الكبرياء » فأنف الليل له شيء يمكن أن ينص عليه وأن يقال إنه مستعار له ، وهو أول الشيء ، أما أنف الكبرياء فليس كذلك ، بل المراد : تصوير الكبرياء فى صورة صاحب الأنف . . . فالأنف هنا لازم ، وفى الأول مستعار ، ولذا صح قطعه عن الإضافة - فى قول الحطيئة :

(١٩) انظر التصوير البيانى ٢٨٣ .

قوم هم الأنف والأذنان غسيريهم

ومن يسوى بأنف الناقة الذئب

ولا تلتبس الاستعارة المكنية بالاستعارة التصريحية إلا عند النظرة العجلى التى لا يتأنى صاحبها ويصبر على فهم المراد من التصوير ، أما صاحب النظرة الدقيقة المثانية فإنه يستطيع أن يقف على المغزى من التصوير ، وأن يميز بين ضربى الاستعارة ، فالخلط بينهما لا يكون إلا جهد التصرع وعدم الإحاطة بما يرمى إليه السياق .

ولنقرأ الآيتين الكريمتين : « وأضمم يدك إلى جناحك تخرج بيضاء من غير سوء ٠٠٠ وأخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين » (٢٠) نجد أن كلمة « الجناح » قد وردت فى كل منهما ، مضافة إلى موسى - عليه السلام - فى الآية الأولى ، وإلى النبى ﷺ فى الثانية ، وقد اقتضى المعنى أن يكون « الجناح » فى الأولى مستعاراً للجانب على طريقة الاستعارة التصريحية ، لأن الله تبارك وتعالى يأمر نبيه موسى - عليه السلام - أن يضم يده إلى جنبه تحت العضد ، ثم يخرجها فتخرج بيضاء من غير سوء ، وتلك آية أخرى بعد آية العصا التى ألقاها فكانت حية تسعى .

الجناح فى الأصل للطائر ، فالطائر له جناحان ، وقد سميا جناحين لأنه يجنحهما عند الطيران ، ثم استعير الجناح لجانب الإنسان وللناحية ، فقول : جناحا الإنسان أى : جانبيه ، وقيل : جناحا العسكر أى : نلحيته وجانباه .

« اقتضى المعنى فى الآية الأولى - كما رأينا - أن يكون « الجناح » مستعاراً للجانب استعارة تصريحية ، أما فى الآية الثانية فإن المراد :

الحث على التواضع واللين والحنو والعطف على المؤمنين ، وهذا يلائمه أن يكون النبي ﷺ في أذهاننا طائرا يرفرف بجناحيه على المؤمنين ويخفضهما حنوا وعطفًا ، فالاستعارة إذا استعارة مكنية ، والجناح في الآية لازم المشبه به المسكوت عنه ، هكذا اقتضى المعنى .

هذا وفي كثير من الشواهد يقضى التسرع والنظرة العاجلة بأن التصوير صالح لكلا الضربين أي : للتصريحية والمكنية ، ولكن بالتأمل والثاني في تدبر المعنى وإنعام النظر في سياق التصوير يتضح لنا أنه لا يصلح إلا لإحدى الاستعارتين ، وأن حمله على الأخرى يعد تكلفا .  
ففي قول زهير بن أبي سلمى :

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله

وعرى أفراس الصبا ورواحله

وجدنا البلاغيين يذكرون أن قوله : « وعرى أفراس الصبا ورواحله » يحتمل المكنية فيكون المراد : إبراز « الصبا » الذي أعرض عنه الشاعر في صورة الشيء الذي يهتم به فتجعل له أفراس ورواحل تشد إليه كالبحر والجهاد والغزو ، وهذه الأفراس والرواحل قد عريت وعطلت ، حيث قضى الوطر مما أعدت له ، فالشاعر قد قضى وطره من الصبا ، وصحا قلبه عن سلمى ، وأقلع عن لهُو الشباب وباطله ، فلم يعد في حاجة إلى تلك الأفراس والرواحل التي كان يهتدي بها للصبا كما تمتطي للحج والجهاد والتجارة .

وهذا الذي جعلوه وجها محتملا هو الذي يقتضيه المعنى ولا يحتمل غيره ، ومع ذلك نراهم يذكرون أن البيت يحتمل أن يكون من قبيل الاستعارة التصريحية ، فتكون « الأفراس والرواحل » مستعارة لدواعي النفس وشهواتها .

ولا أجد معنى لتعزية « الأف-راس والرواحل » بمعنى : دواعى النفس وشهواتها ، لأن الشاعر يخبر أنه قد أفاق من سكره ، وصحا قلبه ، وأقلع عن الباطل واللهو ، عن اقتدار وإباء ، لا عن عجز وضعف « أقصر باطله » وتعزية دواعى النفس وشهواتها لا يتلاءم مع هذا المعنى ، إن الشاعر يعلن أنه قد امتنع عن اقتدار ، فكيف تكون دواعى نفسه قد عريت ، وشهواته عطلت ، أين الاقتدار إذا ؟

إن الذى يقتضيه المعنى أن تكون التعزية والتعطيل لكلا الصيا وأدواته ، وهى الرواحل والأفراس ، وأن تكون الشهوات ونوازع النفس باقية ، هذا ما يتلاءم مع الاقتدار الذى يخبر عنه الشاعر ، ولذا يتعين أن تكون الاستعارة فى البيت استعارة مكنية .

وكان الإمام عبد القاهر رحمه الله كان يقصد إلى هذا عندما قال : « وقد يجيء وإن كان كالتكلف أن تقول : إن الأفراس عبارة عن دواعى النفوس وشهواتها ، وقواها فى لذاتها ، أو الأسباب التى تفتل فى حيل الصبا ، وتنصر جانب الهوى ، وتلهب أريحية النشاط ، وتحرك «مرح الشباب ، كما قال : \* ونعم مطية الجهل الشباب \* وقال : \* كان الشباب مطية الجهل \* وليس من حقه أن تتكلف هذا فى كل موضع ، فإنه ربما خرج بك إلى ما يضر المعنى وينبو عنه طبع الشعر ، وقد يتعاطاه من يخالطه شيء من طباع التعمق ، فتجد ما يفسد أكثر مما يصلح » (٢١) .

(٢١) أمرار البلاغة ١ / ١٤١ ، ١٤٢ . . . والقائل الأول هو النابغة الذبياني يهجو عامر بن الطفيل ، والبيت كما لا يخفى :  
فإن يك عامر قد قال جهيلاً  
فإن مطية الجهل الشباب

وبهذا يتبين لنا أن إتمام النظر والتأني في فهم المعنى الذي يبرزه السياق يحدد التصوير ويعين جهة المجاز ، وأن ما شاع على السنة البلاغيين من احتمال بعض التعبيرات لوثنين من ألوان المجاز لا يثبت عند التأني في مراجعة السياق الذي وردت فيه تلك التعبيرات ، والإحاطة بالمعنى الذي يبرزه ويركز عليه ، لأن هذه المراجعة الدقيقة المتأنية تجلّى للناظر المعنى المراد وتظهره ، وعندئذ سيدرك أن هذا المعنى يقتضى لونا من ألوان المجاز ويعينه ، وأن غيره الذي ادعى أن التعبير يحتمله ، يتجافى مع هذا المعنى الذي ركز عليه السياق ، ولذا لا يصح اعتباره والقول به .

إن كل لون من ألوان المجاز له سمة خاصة ، وله خصوصية ينفرد بها ، ويسلك في التصوير مسلكا غير الذي يسلكه الآخر ، ولهذا فإن المعنى الذي يقتضى الاستعارة المكنية غير المعنى الذي يتطلب الاستعارة التبعية ، فتصوير هذه غير تصوير تلك ، والمعنى الذي يقتضى المجاز العقلي غير المعنى الذي يتطلب الاستعارة التصريحية ، غير المعنى الذي يدعو إلى الاستعارة التثيلية . . . وهكذا .

والناظر المتأنى هو الذي يدرك جهات التركيز ومواضع الاهتمام في السياق ، فيقف على المعنى المراد ، ويحدد لون المجاز الذي يتعين لهذا المعنى ولا يصح معه غيره .

= والقائل الثاني أبو نواس ، والبيت كاملا :

كان الشباب مطية الجهل

ومحسن الضحكات والهزل

وقد حسن في البيتين استعارة « المطية » لنوازع النفس ودواعي الشباب ، ولم يحسن في بيت زهير استعارة « الأفراس والرواحل » لدواعي النفوس وشهواتها ، لتجافى هذه الاستعارة مع المعنى المراد ، على نحو ما بينا .

لقد تبين لنا من خلال الموازنة بين ألوان المجاز الثلاثة : المكنية والتبعية والمجاز العقلى أن هناك فروقا بينها ، وأنه لا يصح جعلها قسما واحدا - كما أراد السكاكى رحمه الله - ولذا لا يتأتى أن يكون التعبير الواحد صالحا لأن يحمل على لوتين من ألوان المجاز ، هذا شيء إن صح فى التعبيرات المفترضة التى تضرب لمعرفة طريقة التصوير ، فإنه لا يصلح فى التعبيرات الجيدة والأساليب الرفيعة ، لأن المعنى فيها يتطلب لونا يعينه ، فإن اعتبر غيره رأينا نبواً وتجاфия ، وبدا التصوير المعتبر غريبا غير متلائم مع المعنى الذى جللاه السياق .

هذا والله من وراء القصد .. نسأله تبارك وتعالى أن ينفع بهذا العمل ، وأن يجزيينا عنه خير الجزاء ، وأن يحفظنا من الزلل ويقينا فساد الرأى ويهدينا سواء السبيل ، إنه خير مسئول ، وهو نعم المولى ونعم النصير ، والحمد لله أولا وآخرا ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .



#### المؤلف

بسيونى عبد الفتاح فيود  
الأستاذ المساعد فى جامعة الأزهر



## المصادر والمراجع

- الإتيقان في علوم القرآن - للسيوطي ، ط . دار التراث بالقاهرة .
- أمرار البلاغة - لعبد القاهر الجرجاني ، ط . دار الطباعة  
المحمدية ١٣٩٢ هـ .
- الإشارات والتنبيهات - لمحمد بن علي الجرجاني ، ط . دار نهضة  
عصر ١٩٨٢ م .
- الأصمعيات - للأصمعي ، ط . دار المعارف ١٩٧٩ م .
- الإعجاز البلاغي - د / محمد أبو موسى ، نشر : مكتبة وهبة  
١٤٠٥ هـ .
- إعجاز القرآن - للباقلاني ، ط . دار المعارف ١٩٧٧ م .
- إعجاز القرآن - للرافعي ط . المقتطف ١٣٤٦ هـ .
- الإفصاح عما تضمنه الإيضاح من مباحث البيان - للأستاذ /  
أحمد الحجار ، ط . دار الاتحاد ١٩٧٣ م .
- أمالي المرتضى - ط . عيسى البابي الحلبي ١٣٧٣ هـ .
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل - للبيضاوي ، ط . دار الكتب العلمية  
ببيروت ١٤٠٨ هـ .
- الإيضاح للخطيب - القزويني ، ط . صبيح ١٣٩٢ هـ .
- البحر المحيط - لأبي حيان ، ط . دار الفكر ١٤٠٣ هـ .
- بصائر ذوي التمييز - للفيروزآبادي ، ط . نهضة مصر ١٤٠٦ هـ .
- البلاغة التطبيقية - للأستاذ / أحمد موسى ، ط . المعرفة ١٩٦٣ م .
- البيان العربي - د / بدوي طبانة ، ط . الرسالة ١٣٧٧ هـ .

- البيان القرآنى - د/ محمد رجب البيومى ، ط. دار النصر  
١٣٩١ هـ .
- البيان والتبيين - للجاحظ ، ط. الخانجى بالقاهرة ١٩٧٥ م .
- تأويل مختلف الحديث - لابن قتيبة ، ط. دار الكتب العلمية  
ببيروت ١٤٠٥ هـ .
- تأويل مشكل القرآن - لابن قتيبة ، ط. دار الكتب العلمية  
ببيروت ١٤٠١ هـ .
- تجريد البنائى - على مختصر سعد الدين التفتازانى ، ط. بولاق  
١٣١١ هـ .
- تحرير التحرير - لابن أبى الإصبع ، طبع فى القاهرة ١٣٨٣ هـ .
- التحرير والتنوير - للطاهر بن عاشور ، ط. الدار التونسية  
١٩٨٤ م .
- التصوير البيانى - د/ محمد أبو موسى ، ط. دار التضامن  
١٤٠٠ هـ .
- تفسير أبى السعود - ط. دار إحياء التراث العربى ببيروت  
١٤١١ هـ .
- تفسير الطبرى - ط. دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م .
- تفسير الفخر الرازى - ط. دار الفكر ١٤٠٥ هـ .
- تلخيص البيان فى مجازات القرآن - للشريف الرضى ، ط. عالم  
الكتب ١٤٠٦ هـ .
- ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن - للرمانى والخطابى والجرجانى ،  
ط. دار المعارف ١٩٧٦ م .

- الجامع لأحكام القرآن - للقرطبي ، ط. دار الكتب العلمية ببيروت  
١٤٠٨ هـ .
- الجمان في تشبيهات القرآن - لابن ناقي ، ط. دار المعارف  
بالاسكندرية ١٩٧٤ م .
- جبهة أشعار العرب - لأبي زيد القرشي ، ط. جامعة الإمام محمد  
ابن سعود ١٤٠١ هـ .
- حاشية الإنبأى على الرسالة البيانية - للصبان ، ط. المطبعة  
الأميرية ١٣١٥ هـ .
- الحيوان - للجاحظ ، ط. دار الجيل ببيروت ١٤٠٨ هـ .
- خصائص التراكيب - د/ محمد أبو موسى ، ط. دار التضامن  
١٩٨٠ م .
- الخصائص - لابن جنى ، ط. دار الهدى ببيروت . الطبعة الثانية
- الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة - للإمام حمزة بن الحسن  
الاصبهاني ، ط. دار المعارف ١٩٧١ م .
- دلائل الإعجاز - لعبد القاهر ، ط. الفجالة ١٣٤٩ هـ .
- الرسالة البيانية - للصبان ، ط. المطبعة الأميرية ١٣١٥ هـ .
- روح المعاني - للؤلؤسى ، ط. دار إحياء التراث العربى ببيروت .
- سر القصاحة - لابن سنان الخفاجى ، ط. دار الكتب العلمية  
ببيروت ١٤٠٢ هـ .
- شرح المعلقات السبع - للروزنى .
- شروح التلخيص ... ط. الحلبي ١٩٣٧ م .
- الشعر والشعراء - لابن قتيبة ، ط. دار المعارف ١٩٦٧ م .

- الصناعتين - لأبي هلال العسكري ، ط. الحلبي ١٩٧١ م .
- طبقات فحول الشعراء - لابن سلام الجمحي ، ط. المدني ١٩٧٤ م .
- الطراز - للعلوي ، ط. دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠٠ هـ .
- العقيد الفريد - لابن عديريه الأندلسي ، ط. دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠٤ هـ .
- عقود الجمان - للسيوطي بشرح المرشدي ، ط. الحلبي ١٣٧٤ هـ .
- العمدة - لابن رشيقي ، ط. دار الجيل ببيروت ١٩٧٢ م .
- عيار الشعر - لابن طباطبا ، ط. دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠٢ هـ .
- غرائب التنبيهات على عجائب التشبيهات - لعلي بن ظافر المديري ط. دار المعارف ١٩٨٣ م .
- فتح القدير - للشوكاني ، ط. دار المعرفة ببيروت .
- الفتوحات الإلهية - للعلامة الجمل ، ط. الحلبي .
- في ظلال القرآن - لسيد قطب ، ط. دار الشروق ١٤١٢ هـ .
- الكشف - للزمخشري ، ط. الحلبي ١٣٩٢ هـ .
- الكامل في اللغة والأدب - للمبرد ، ط. دار نهضة مصر ١٩٥٦ م .
- لسان العرب - لابن منظور ، ط. دار المعارف ١٩٧٩ م .
- المثل السائر - لضياء الدين بن الأثير ، ط. دار نهضة مصر ١٩٧٣ م .

- المجازات النبوية - للشريف الرضى ، ط. الحلبي ١٣٥٦ هـ .
- مجمع الأمثال - للبيهقي ، ط. دار الجيل ببيروت ١٤٠٧ هـ .
- المطول - لسعد الدين التفتازاني ، مطبعة أحمد كامل ١٣٣٠ هـ .
- معاهد انتصيص على شواهد التلخيص - للعباسي ، ط. السعادة .
- مفتاح العلوم - للسكاكي ، ط. الحلبي ١٣٥٦ هـ .
- المفصليات - للضبي ، ط. دار المعارف ١٩٧٩ م .
- الموازنة - للآدي ، ط. المكتبة العلمية ببيروت .
- النبا العظيم - د/ محمد دراز ، ط. السعادة ١٣٨٩ هـ .
- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز - للرازي ، ط. الآداب ١٣١٧ هـ .
- الوساطة بين المتنبي وخصومه - لعلي بن عبد العزيز الجرجاني ، ط. الحلبي ١٣٨٦ هـ .

## استدراكات

الخطا	الصفاة	الصفحة	صوابه
وبحره	٢	١٧	وتجره
متفرغة	١٩	٢٦	متفرغة
لا يتجاوز	٦	٢٨	لا يتجاوز
صور	٧	٢٩	يصور
فتاح	٩	٥٦	مفتاح
الحرون الشموسا	٩	٦٩	الحرون الشموسا
مفعولية	١٨	٦٩	مفعولية
والاستكبار ، وكان	٥	٨٧	والاستكبار ، وكان
راضية	١٠	١٤٠	راضية
ثلث حال	٦	١٤٤	مثلت حال
يخير	٩	١٥٤	يخير
البيصاوى	١٤	١٥٧	البيصاوى
الفجالة ١٣٤٩ هـ	١٥	١٥٩	الفجالة ١٣٨٩ هـ

## محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٦
الفصل الأول : الاستعارة المكنية	٤٧
رأى الزمخشري في تشخيص معنى المكنية وتحديد تطويرها	٧
توجيه ما شاع بين الفراء أن هذا رأى السلف ورأى	
الجمهور	٨
رأى السكاكي في تحديد تصوير المكنية والتخييلية	٩
ما شخص به السكاكي التخييلية مستبعد وما يجرى على	
السنة الناس من أخيلة	١١
رأى الخطيب القسزويني	١٢
المكنية والتخييلية عند الخطيب أمرا معنويان	١٣
الاختلاف بين الزمخشري والسكاكي والخطيب لا يتجاوز	
تشخيص المعنى وتحديد التصوير في الاستعارتين	١٤
ضربا الاستعارة عند عبد القاهر	١٦
استمداد البلاغيين تصويرهم للمكنية والتخييلية من كلامه	١٨
رد رأى السكاكي في المكنية والتخييلية	٢١
هل المكنية والتخييلية متلازمتان ؟	٢٢
رأى الخطيب	٢٢
رأى السكاكي	٢٣
رأى الزمخشري	٢٤
محاولات البلاغيين إقامة وجه ينهض به كلام الزمخشري	٢٦

الموضوع	الصفحة
موازنة بين رأيي الخطيب والزمخشري في المكنية ... ..	٢٨
إدعاء سعد الدين اتفاق العلماء على أن في تخذول قولهم :	
« أنشيت المنية أظفاسها » استعارتين ... ..	٣٠
رأى الطوى وموافقته لرأى عبد القاهر ... ..	٣١
رأى ابن الأثير والزد عليه ... ..	٣٣
منهج عبد القاهر في تجلية هذا اللون «ن التضوير ... ..	٣٦
تحليل شواهد لهذه الاستعارة ... ..	٣٧
خطأ أبي هلال في إنكاره سؤال الشعراء الديار والأطلال	
وتعجبهم من عدم إجابتهما ... ..	٤٣
أخيلة تنفر منها النفوس وتجافياها الأذواق ... ..	٤٤
الفصل الثاني : الاستعارة التبعية ... .. ٤٩ - ٧٧	
بين الأصلية والتبعية ... ..	٤٩
عبد القاهر يجلى الاستعارة في الأفعال ... ..	٥٠
استعداد البلاغيين تفريقهم بين الاستعارتين : التبعية	
والأصلية من كلام عبد القاهر ... ..	٥٢
الأصلية ووجه تسميتها عند السكاكي ... ..	٥٢
تحديد السكاكي التبعية وبيان وجه تسميتها ... ..	٥٣
توجيه الخطيب الاستعارتين ... ..	٥٣
تعليق السكاكي والخطيب كون الاستعارة في الأفعال	
والمشتقات والحروف تبعية ... ..	٥٤
اعتراضات الشراح على هذا التعليل ... ..	٥٥



الموضوع	الصفحة
إيضاح عبد القاهر الاستعارة في الفعل يغنى عن تعليلهما	
الذى أثار الجدل وكثرت عليه الاعتراضات	٥٧
تحليل شواهد للتبعية في الأفعال والمشتقات	٥٨
وقوع الاستعارة في زمن الفعل	٦٣
قرينة التبعية في الأفعال والمشتقات	٦٥
الاستعارة التبعية في الحروف	٧٠
تفسير السكاكي لمتعلقات معانى الحروف	٧٠
تفسير الخطيب لها	٧١
استدداد التفسيرين من كلام الزمخشري	٧٣
بين التفسيرين	٧٤
الفصل الثالث : المجاز العقلي	٧٩ - ١١٧
متى يكون الإسناد حقيقيا ؟	٧٩
تسميات المجاز العقلي	٧٩
بين تعريفات : عبد القاهر والسكاكي والخطيب له	٨٠
ادعاء السكاكي أن تعريف عبد القاهر ليس جامعاً مانعاً	٨١
الرد على ادعاء السكاكي	٨٢
تعريف الخطيب في الميزان	٨٣
إلام ينظر في تحديد ملابسات المجاز العقلي	٨٤
ملابسات المجاز العقلي	٨٦
سعد الدين يبرز قصور تعريف الخطيب	٩١
قرينة المجاز العقلي	٩٥

الموضوع	الصفحة
القرينة اللفظية	٩٦
القرينة الحالية	٩٧
القرينة المعنوية	٩٨
المجاز فرع الحقيقة	٩٨
رد المجاز إلى حقيقته يذهب بمزية المجاز	٩٩
صور من المجاز العقلي لم يؤلف الاستعمال الحقيقي لها	١٠٠
عبد القاهر ينسب إلى هذه الصور	١٠٠
خفاء مراد عبد القاهر على بعض العلماء	١٠١
نتيجة هذا الخفاء	١٠٢
بيان مراد عبد القاهر	١٠٣
طرفا الإسناد المجازي	١٠٣
ما طرفاه حقيقيان	١٠٣
ما جاء فيه المسند مجازا والمسند إليه حقيقة	١٠٧
ما جاء فيه المسند حقيقة والمسند إليه مجازا	١١١
مجيء الطرفين مجازيين	١١٢
أثر تهيئة الجملة للمجاز العقلي	١١٣
الفصل الرابع : موازنة بين دلالات هذه الفنون	١١٩ - ١٥٦
السكاكي يود أن ترد الاستعارة التبعية إلى الاستعارة المكنية	١٢١
ويقطع بأن المجاز العقلي استعارة مكنية	١٢٢
العلوي يرد المجاز العقلي إلى المجازات اللغوية المركبة	١٢٣
بين دلالات : التبعية والمكنية والمجاز العقلي	١٢٤

الموضوع	الصفحة
سعد الدين يفرق بين دلالتى : التبعية والمكنية ... ..	١٢٥
جهة التركيز وموضع الاهتمام فى السياق يحدد لون المجاز	١٢٦
نماذج يتضح فيها المغزى الاساسى من التصوير ... ..	١٢٦
شراهد قرآنية تتجلى فيها الفروق بين الفنون الثلاثة ... ..	١٢٨
المبلاغيون يرون صحة حمل بعض الصور على المكنية والتبعية	
على حد سواء ... ..	١٣٥
خطأ هذا الرأى ... ..	١٣٦
مناقشة ما ذكره الزمخشري من إجراء استعارة تبعية فى	
بعض لوازم المكنية ... ..	١٣٧
لا يتأتى إجراء استعارتين فى تعبير واحد إلا فى الأمثلة	
المفترضة ... ..	١٣٨
دفع الخطيب ما قطع به السكاكى من وجوب رد المجاز	
العقلى إلى الاستعارة المكنية ... ..	١٣٩
مناقشة الشراح لردود الخطيب ... ..	١٤٠
ماذا تعنى تلك المناقشات ؟ ... ..	١٤١
بين المجاز العقلى والمجازات المركبة ... ..	١٤٢
العلوى يخلط بين المجاز العقلى والاستعارة المكنية ... ..	١٤٥
لكل لون من ألوان المجاز خصوصية ينفرد بها ... ..	١٤٥
لازم المستعار فى الاستعارات المكنية ... ..	١٤٦
التباس صور المكنية التى أضيف فيها اللازم بالتشبيه المضاف	
فيه المشبه به إلى المقسبه ... ..	١٤٧
ابن سنان يخلط بين الاستعارة والتشبيه الذى أضيف فيه	

١٤٨	المشبه به إلى المشبه
١٥٠	كيف نفرق بين الضريين ؟
١٥١	التباس المكنية بالتصريحية التي أضيف فيها المستعار
١٥٢	نماذج للاستعارتين
	مناقشة ما ذكره البلاغيون «ن صحة حمل التعبير على
١٥٣	الاستعارتين التبعية والمكنية على حد سواء
١٥٤	رأى عبد القاهر فى ذلك
١٥٥	المعنى الذى يبرزه السياق يحتم لونا واحدا
١٥٧	المصادر والمراجع
١٦٢	استدراكات
١٦٣	محتويات الكتاب

---

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية

١٩٩٣ / ٣٣٣٦

مطبعة الحسين الاسلاميه

٢٥ حارة المدرسة - خلف جامع الأزهر

تليفون ٥١٠٦٧٢٤